جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان كلية التربية

قسم اللغة العربية

التَوجِيهُ النَحويّ لِلقِراءاتِ القُرآنية فِي كِتَابِ عُقُود المَرجَانِ فِي تَفسِيرِ القُرآن للسِّيد نِعمَةُ اللّه الجَزَائِرِي

رِسَالِةٌ تَقَدَّمَت بِهَا الطَالِبةُ

سِهَام رمضان حسين

إلى مَجْلِسِ كُلّيَة التَربِيَة / جَامِعَة مَيسَان وهي جزء من

مُتَطَلّبَات نَيل شَهَادَة المَاجسْتِير في اللُغةِ العَربِيَة وآدابها

بإشراف

أ. م. د. جاسم خيري الحلفي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

[الحِجْر: ٩]

الإهـــداء

لَعَمْرِي لَقَدْ غَالَ الرَّدَى مَنْ أُحـِبُّهُ وكانَ بودي أنْ أموتَ ويسلمـــــا

وَأيُّ حياةٍ بعدَ أمَّ فقدتهـــــا كَمَا يفْقِدُ الْمَرْءُ الزُّلاَلَ عَلَى الظَّمـــــاَ

تَوَلَّتْ، فَوَلَّى الصَّبْرُ عَنِّي، وَعَادَنِي غرامٌ عليها، شفَّ جسمي، وأسقما

وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ ذِكْرَةٌ تَبْعَثُ الأَسـى وَطَيْفٌ يُوَافِيني إِذَا الطَّرْفُ هَوَّمَـــا

وَكانتْ لعيني قرةً ، وَلمهجتـــي سروراً، فخابَ الطرفُ وَالقلبُ منهما

فَلَوْلاَ اعْتِقَادِي بِالْقَضَاءِ وَحُكْمِـهِ لقطعتُ نفسي لهفةً وَتندمـــــا

فواللهِ لاَ أنساكِ ما ذرَّ شـــارقٌ وَمَا حَنَّ طَيْرٌ بِالأَرَاكِ مُهَيْنِمـــاَ

عَلَيْكَ سَلاَمٌ لاَ لِقَاءَةَ بَـــعْدَهُ إِلَـى الْحَشْرِ إِذْ يَلْقى الأَخِيرُ الْمُقَدَّمَـا

- ديوان محمود سامي البارودي: ٢٤٥-٢٤٦.

أبـنـتـــكِ

الشكر والعرفان

الحمد لله القائل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ **[لقمان:١٢]**، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد (ﷺ) أمين الله على وحيهِ ونجيبهِ من خلقهِ إمام الرحمةِ وقائد الخيرِ ومفتاح البركةِ القائل: ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس))[1] وبعد...

أتقدم باسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان للمشرف الأستاذ المساعد الدكتور جاسم خيري المحترم على كل ما بذله من جهد في متابعتي طيلة فترة كتابة البحث، وأثمن قراءته لإظهار البحث بأبهى صورة، وعمله على تذليل الصعاب ونصحه وتوجيهه المستمر لي فأسال الله له التوفيق الدائم وجزاه الله عني خير الجزاء، واتقدم بالشكر أيضاً ووافر الامتنان لرئيس قسم اللغة العربية صاحب الخلق الرفيع الأستاذ المساعد الدكتور محمد مهدي حسين القريب من طلبته فكان خير عون في تسهيل الصعاب، و تزويدي لما أحتاجه من معلومات وإرشادي للمصادر، وهذا ما عرفناه عنه مذ كنَّا في مرحلة البكالوريوس، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأتمنى له التوفيق والسداد، كما أشكر الأستاذ الدكتور علي موسى على تزويدي بالمصادر، فأسأل الله له دوام الصحة والسلامة، وأشكر الأستاذ الدكتور محمد عامر، والأستاذة الدكتورة رضاته واتمنى لهم الصحة والسلامة، كما أشكر الأستاذ

---

[1] وسائل الشيعة، الحر العاملي:١٦/٣١٣.

الدكتور عبد الحسين طاهر المحترم، وأشكر كل أساتذتي في قسم اللغة العربية، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وأشكر الأستاذ الدكتور نجم الموسوي على كل ما قدَّمه لي من نصح لإتمام عملي، واشكر الدكتور قاسم القريشي، واشكر الزميل علاء على كل ما قدَّمه من مساعدة، والشكر لمن يعجز الشكر عن شكرهم كهفي في الشدائد وملاذي الآمن عائلتي إخوتي وأخواتي وعوائلهم الكريمة الذين لولاهم لما استطعت أن أُنجز هذه الدراسة فأسال الله أن يحفظهم ويرعاهم ويُسدد خطاهم ويوفقهم لكل خير.

الباحـــــثة

توصية المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرّسَالة الموسومة بـ (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب عقود المرجان في تفسير القرآن للسيد نعمة الله الجزائري) التي تقدمت بها الطالبة (سهام رمضان حسين) قد جرى بإشرافي ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / اللغة .

التوقيع :

المشرف : أ. م. د. جاسم خيري الحلفي

التاريخ : / / ٢٠٢٣

توصية رئيس القسم

بناء على توصية المشرف , أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

رئيس قسم اللغة العربية : أ. م. د. محمد مهدي حسين

التاريخ : / / ٢٠٢٣

ثَبَتُ المُحْتَوياَت

ثـــبَـــُت المُحْتَويَات

الموضــــــــــوع	الصفحة
المُقَدّمَة	أ – ج
التَّمْهيد: القِرَاءَات والتَوجِيهُ والمُؤلِّف والمُؤلَّف	١ – ١٤
أ – القِراءَة لُغَةً واصْطِلَاحاً	٢ – ٣
ب – التَوجِيهُ لُغَةً واصْطِلَاحَاً	٦ – ٦
ج – المُؤلِّف والمُؤلَّف	٧ – ١١
الفَصل الأوَّل: التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءَات القُرآنِية فِي الاسمَاء ودلَالَاتها	١٥ – ٦٦
المَبْحَثُ الأوَّلُ: التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءات القُرآنية في الأسْمَاء التي قُرِئت بِوجهٍ وَاحد	١٦ – ٣٥
أولاً – قِرَاءَة الرفع	١٦ – ٢٥
ثانياً– قِرَاءَة النصب	٢٥ – ٣٣
ثالثاً– قِرَاءَة الخفض	٣٣ – ٣٥
المَبْحَثُ الثانِي: التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءَات القُرآنِية فِي الأَسماء التي قُرِئت بِوجْهَين	٣٦ – ٥٣
أولاً_ مَا قُرِئ بالرفع والنصب	٣٦ – ٤٥
ثانياً_ ما قُرِئ بالرفع والخفض	٤٥ – ٥٠
ثالثاً_ ما قُرِئ بالنصب والخفض	٥٠ – ٥٣
المَبْحَثُ الثَالِثُ: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِراءَات القُرآنِية فِي الأَسْماء التِي قُرِئتْ بأكثر مِن وَجْهَين (الرفع _ النصب _ الخفض)	٥٤ – ٦٦
الْفصلُ الثانِي: التَوْجِيه النَحويّ للقِراءَات القُرآنِية فِي الأَفْعَال ودلالاتها	٦٧ – ١٠٤
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: التَوْجِيهُ النَحويّ للقِراءَات القُرآنية التِي قُرِئَتْ بِوجهٍ وَاحِد	٦٨ – ٨١
أولاً_ قِرَاءَة الرفع	٦٨– ٧٣
ثانياً_ قِرَاءَة النصب	٧٣ – ٧٦
ثالثاً_ قِرَاءَة الجزم	٧٦ – ٨١
المَبْحَثُ الثَانِي: التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءَات القُرآنِية التِي قُرِئت بوجهَين	٨٢ – ١٠٠
أولاً_ قِرَاءَة الرفع والجزم	٨٢ – ٨٧

ثانياً_ قِرَاءَة الرفع والنصب	٨٧ – ٩٣
ثالثاً_ قِرَاءَة النصب والجزم	٩٣ – ١٠٠
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَوجِيهُ النَحويّ لِلقِراءَات القُرآنية الَتِي قُرِئَتْ بِأَكثر مِن وَجْهَين (الرفع _ النصب _ الجزم)	١٠١ – ١٠٤
الفَصْلُ الثَّالِثُ : التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِراءَات القُرآنِية فِي الحُروفِ ودلالاتها	١٠٥ – ١٤٣
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الحروف الأحادية	١٠٦ – ١١٦
أ_ همزة الاستفهام	١٠٦ – ١٠٨
ج_ اللَّام	١٠٨ – ١١٢
د – اللَّام في (لِما)	١١٢ _ ١١٦
المَبْحَثُ الثَانِي: الحُرُوفُ الثُنَائية	١١٧ – ١٢٦
أ_ أنْ	١١٧ – ١٢٠
ب_ مِنْ	١٢٠ – ١٢٣
ج_ هَا التنبيه	١٢٣ _ ١٢٦
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الحُروفُ الثُلَاثِيةُ والرُبَاعِيةُ	١٢٧ – ١٤٣
أ_ إنَّ	١٢٧ – ١٣٥
ب_ لكنَّ	١٣٥ – ١٣٧
ج_ لمَّا	١٣٨ – ١٤٠
د_ ألَّا	١٤٠ – ١٤٣
الخَاتِمَةُ	١٤٤ – ١٥٠
المَصَادِرُ والمَرَاجِعُ	١٥١ – ١٦٧
المُلَخَّص باللغَة الإنجليزية	i–ii

المُقدِّمَة

المُقَدَّمَـــــــــــة

الحمدُ للهِ الَّذي لَا يَبْلِغُ مِدْحَتَهُ القَائِلونَ ولا يُحْصِي نَعْمَاءَهُ العَادُّونَ ولا يُؤَدِّي حَقَّهُ المُجْتَهِدُونَ الّذِي لا يُدْرِكُهُ بُعْدُ الهِمَمِ ولا يَنَالُهُ غَوْصُ الفِطَنِ، وصلَّى الله عَلَى مُحَمَّد المُصْطَفَى والهِ الْطَاهِرِين ما اختلَفَ الليلُ والنهارُ صلاةً لا ينقطعُ مَدَدُهَا، ولا يُحْصَى عَدَدُها صلاةً تَشْحَنُ الهواءَ وتَمْلأُ الأرضَ والسَّمَاءَ، وبعد ...

عَلى الرَّغم مِن تقَادمِ الأزْمَان، مَا يَزَال القرآن الكريم محطَّة للدراساتِ الَّتي تخدمُ الإنسانية وتَمدّ المُجتمعَات بنورِ المعرفةِ والبصيرةِ، ووسيلةً لنا إلى أشرفِ منازلِ الكرامة، وسُلَّماً نَعْرِجُ فيه إلى مَحَلَّ السَلامَةِ، وسَبَبَاً نُجْزي بِهِ إلى النَّجاةَ فِي عَرْصَةِ القيامَةِ، وذريعةَ نَقدُمُ بِهَا على نَعيمِ دارِ المُقَامَةِ؛ ولهذا فقد ارتأتْ الباحثةُ أنْ تكونَ دِرَاسَتُها الموسومة (التَوجِيه النَحويّ لِلقِراءاتِ الْقُرآنية فِي كِتَابِ عُقُود المَرْجَان فِي تَفسِير الْقُرآن للسيّد نِعمَةُ الله الجَزَائِري) فهي تنتمي لخدمة القرآن الكريم في سِفرٍ مهمٍ من أسفار التفسير لا يُخفى مكانُه، ولا يغمض شأنه، موظِّفةً النحو في الدراسةِ، فهو وسيلةٌ تُبيّنُ الإسرار اللغوية في تعبيرِهِ وتوضّحُ الحقائق الراهنة في النصوصِ القرآنية ومعرفة خَصَائِصِهَا وأكتناهِ أسرارها، وتواؤمها مع مُلابَسَاتِها، ولا تدّعي الباحثة أنَّ أصل الموضوع جديدٌ، فقد سبقتها دراسة في كتاب عُقُود المَرْجَان، وهي دراسة (الدِلالة القُرآنية في عُقُود المَرْجَان في تفسيرِ القرآن للسيد نعمة الله الجزائري/ رسالة ماجستير للطالبة فرقد يابر/جامعة واسط/٢٠١٧) ولكنَّها لا تمسْ أَصل الموضوع إلَّا في المتن المدروس وهو تفسير عقود المرجان؛ ولأجل ذلك كان هذا العنوان.

وَتَكْمِن أَهمّية هَذِه الدِرَاسَة فِي أَنَّها تَتَنَاول مُصنَّفاً لهُ أهمّيتهُ ومَكانتهُ بين كُتُب التَفْسِير، وهي المَكَانَة ذَاتَها التِي يَحظَى بِهَا صَاحِب التَفْسِير نَفسه.

وقَدْ تَعَدّدتْ نَظَرَاتْ البَاحِثةُ إلى المَسَائِل النَحويّة في تَفْسِير السَيّد الجَزائري من زَوَايَا مُختلفة ووَجهَات مُتَنوعَّة، لِتَجِد المَسألة النَحويّةَ حَاضِرة فِي الأَسماء أَو الأَفْعَال أَو الحُرُوف، إذْ يُمْكِن أَنْ نَجِد فِي السورةِ الوَاحِدة اسماً وفعلاً وحرفاً يوجّهُ فيها المفسّرُ رأياً نَحوياً أَو يُتابع أَو يرجّح آراء السابقين من قبله، مِمَّا مَنَحَ الدراسةَ كثيراً من اللَّقَطَاتِ النَحويّة

على هَذَا الكتاب، التي أَفَادَتْ فِي تَوضِيح مَشَاهِد النَصّ القُرآني بدقّة أَعْلَى ومَنَحته في أَنْ يكون ذَا أَبْعَاد دَلالية مُواكبة على مرّ التاريخ.

ولمَّا كَانَت طبيعة المَوضوع المَطْروح تَسْتَلزِم منّي جَرد (عُقُود المَرجان)، ورَصْد القِراءَات القُرآنية مع تَوجِيهَهَا النَحويّ بِغْيَة تَحْلِيل المَادّة العِلمِية للخروجِ بوَصفٍ يَكْشِف عن منهجِ السيّد الجزائري في تناولِه القراءات وتوجيهَهُ لَهَا نَحْوِياً فَقَدْ التَزَمتْ هذهِ الدِراسة بالمَنْهَج (الوَصفيُ التَحْلِيليُ) الذي يقوم على عَرضِ آراءَ الجزائريّ ووصفَها وتَحلِيلَها ومُناقشتِها فوصفُ الظواهر جاء ابتداءً من النصّ القُرآني، ثم حَلَّلْتُ البَاحِثَةُ المسائل على وفق تِلك الظَوَاهِر النَحويّة، مَع مُراعَاة مَا قَدَّمهُ العُلمَاءُ والمُفْسرونَ من أَحْكَام عن تلك المَسْأَلة وتمتدُّ إلى الترجيحِ لأحد التوجيهاتِ أو المُوافقةِ لكليهما.

وكانَ قُوام رِسَالَتي تَمْهِيداً، وثَلاثة فُصول، وخَاتِمة:

ذكرتُ في التَمْهِيد ((**القِراءَات القُرآنية والتوجيه والمؤلِّف والمؤلَّف**)) فعرَّفت القراءات لغةً واصطلاحاً، والتوجيه لغةً واصطلاحاً، وعرَّفتُ بالمؤلِّف السيد نعمة الله الجزائري نشأته وشِيوخه وتلامذتهِ وعُلومه، والمؤلَّف ومَكانَتَه بين التفاسير الأخرى ومَنهجه فيه.

أمَّا فصول الرسالة فكانت على النحو الآتي: الفصل الأول بعنوان: ((**التَوجِيه النحويّ للقراءاتِ القُرآنية في الأسْمَاءِ ودِلالاتها**))، وكان بثلاثة مباحث: الأول منه ((**التَوجيهُ النَحويّ للقِراءاتِ القُرآنية فِي الأَسْماءِ التي وَرَدَتْ بوجهٍ وَاحد**))، وأمَّا الثاني فحمل عنوان: ((**التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءاتِ القرآنية في الأسْماءِ التِي وَرَدَتْ بِوجهين**))، أما الثالث فجاء بعنوان ((**التَوجِيهُ النَحويّ للقِرَاءَاتِ القرآنية في الأَسْمَاءِ التي وَرَدَتْ بأكثرِ مِن وَجهين (الرفع–النَصب–الخَفض)**)).

ثم جاء الفصلُ الثاني بِعنوان: ((**التَوجِيه النَحويّ للقراءاتِ القرآنية في الأفعالِ ودلالاتها**)) وكان على ثلاثة مباحث أيضا، الأول منه: ((**التَوْجِيه النَحويّ للقِرَاءَاتِ القُرآنية التي وَرَدَتْ بِوجهِ وَاحد**))، أما الثاني فجاءَ بعنوان: ((**التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءاتِ القُرآنِية التي وَرَدَتْ بِوجْهَين**)) ليكون الثَالثُ بعنوان: ((**التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءاتِ القُرآنيةِ التي وَرَدَتْ بأَكثرِ من وجهين (الرفع– النصب– الجزم)**)).

وأمَّا الفصل الثالثُ فكانَ بِعُنوان: ((**التَوجِيهُ النَحويّ للقِراءاتِ القُرآنية في الحُروفِ ودلالاتها**)) الذي اشتمل على ثلاثة مَبَاحِث كذلك، حَمَل الأوَّل عنوان باسم: ((**الحرُوفُ**

الأُحاديةُ)) وجاء المَبْحَثُ الثاني بِعُنوانِ: **((الحُروفُ الثُّنَائِيةُ))** ليكون الأخير بعُنْوَانِ: **((الحُروفُ الثُّلاثيةُ والرُبَاعيةُ))**، ومن ثَمَّ جاءتْ **((الخَاتِمةُ))** وتضمَّنت أَبرز ما توصَّلت إليه الباحثةُ في دراستها وأَعْقَبَتْهَا بـ **((المَصَادِرِ والمَرَاجِعُ))**.

وفي زحمةِ البحث فَلا تَصْفُو الحياة مِن المَصَاعِبِ والمَتَاعبِ، فهُناك ظُروف ألمَّتْ بصاحبتها لا مجال لذكرها، أمَّا المَصَاعِب العِلمِية التي وَاجَهت الباحثةُ فهي اختلاف العلماء في التوجيه النحوي للمسألة الواحدة وما لذلك من تأثير على دلالة النصّ القرآني، وخوف الخطورة من الوقع في تغيير المعاني النصية فيما لو تابعتْ رأيا أَو رجّحت توجُّهاً مُعيَّناً، وحاجة الدراسة إلى الجرد؛ ومن الصعوبات أيضاً أنَّ الباحِثَةُ لمْ تجدْ للمبحثِ الثالث في الفصل الثاني سوى مسألة واحدة، ولكن يسَّر الله لها فلهُ الحمد والمنَّة على ما أعطى.

وفي الختام أحمدُ الله حمداً كثيراً كما يَنْبَغِي لِجلال وجهه وعَظيم سُلطانه الذي لولا معونته لمْ أكنْ لأكتب حرفاً من دونِ توفيقه لي، لِذلكَ يَدعني المقام من باب الاعتراف بالجميلِ أنْ أشكُر جامعة ميسان – كُليّة التَربية وكُليّة التربية الأساسية على تعاونهم من أجل إكمال هذا المنجز العلمي، فلولاهم لما وَصلت إلى ما أنا عليه فلهُم منِّي خَالص الودّ وعَظِيم الإمتنان على رعايتهِم وحُرصَهم المُستَمر من أجل خِدمة العِلم والمُتعلم، وأسأل الله العَظِيم التَوفِيق والسَداد لهم، وآخر دعوانا الحُمد لله ربِّ الْعَالمِين.

الباحثـــة

التَّمْهِيد

القِرَاءَات القُرآنِية والتَوجِيهُ والْمُؤلِّف والْمُؤلَّف

التَّمهيد: القراءات والتوجيه والمؤلِّف والمؤلَّف.

أ –القِراءَةُ لغةً واصْطِلاحاً:

لابُدَّ من التعريفِ بالقراءاتِ القُرآنية وبَيَان أهمّيتها، فَلَا يَكَاد يَخْلو كِتاب تفسيرٍ من التَعرضِ للقراءاتِ القرآنية، وأَوّل القول إنَّ تلك القِراءَات هِي جزءٌ من التراثِ القرآني*، ولَها أَهمّية كَبِيرة في فَهمِ القُرآن، وتَيْسِير قِراءته، والتَعرُّف على إعجازِه، وصياغةِ عباراتهِ وتراكيبهِ، ومع الاختلاف في هذهِ القِراءَات وكَيْفِية التَعَامُل مَعَهَا إلَّا إنَّها تبقى جُزءاً من التُراث القُرآنِي المَحْفوظ كَمَا ذَكَرنَا، والنَصّ القُرآني نَصّ مُنْسَجِم مُتَكَامِل مُتنَاغِم يُكمّل بَعْضَهُ البَعض الآخَر، وهُنَاكَ اتّفاقاً بَين أَهل العِلم عَلى وِحدة النَصّ القُرآنِي

- **القِرَاءات(لُغَةً):** وردَ في المعاجمِ على أنَّ هذهِ اللفظة بِمَعْنَى الجَمْع؛ فالقِراءَة، والاقْتِرَاء، والقَارِئ، والقُرآن كُلّها بمَعْنَى الجَمْع، وكُلَ شيء جَمعته فقدْ قَرَأتَه [١].
- **القِرَاءَات (اصْطِلَاحاً):** عِنْدَّ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ويُمْكِن أَنْ نَعِد تَعْرِيفَه مِن أَشهَرِ التَعريْفَات؛ إذْ عرَّفها على: " إنَّهَا عِلمْ بِكيفِية أَدَاء كَلِمَات القُرآن الكَرِيم واخْتِلَافها مَعزوّاً لنَاقلهِ "[٢]، فالقِراءَات هِيَ: اخْتِلَاف ألفَاظ الوَحِي فِي اللفظِ أو الحَرف وكيْفِية ادائَه كَمَا نطقَ بِهَا الرَّسول مُحمَّد (ﷺ) عَلَى وِفق مَا علَّمه جِبْرِيل (عليه السلام)؛ إذْ يَبْحَث فِي بَيَانِ الصورَة اللفْظِية للكَلمَة القُرآنية كَمَا نَطَقَ بِهَا رَسول الله (ﷺ) [٣].

ويَنْبَغِي هُنَا بَيَان العِلَاقة بَين القُرآن الكريم والقِراءات، فَقَدْ ذهبَ بَعْضَهُم إلى أنَّ كُلاً من القُرآن، والقِراءَات حَقِيقَتَانِ بمَعْنَى وَاحِد، ويدلّ على ذَلك (حَدِيث إنْزَال القُرآن عَلى سَبْعَة أَحْرف)[٤]، فَأَرَادَ بإنْزَال القُرآن على سَبْعَة أَحْرف القِراءَات السَبْعَة بهذا المَعْنَى في حِين ذَهَبَ آخَرون إلى أنَّهما حَقِيقتَانِ مُتَغايرتَانِ وهو قَول مَنسوب لِلزَرْكَشِي[٥]، وقَالَ بِهِ

---

*التراث القرآني: هو خلاصة ما خلَّفهُ الأجيال السابقة للأجيال الحالية ليكون عبرةً من الماضي ونهجاً يستقي منه الأبناء الدروس ليعبروا بها من الحاضر إلى المُستقبل.

[١] يُنْظَر: لسان العرب، ابن منظور: مادة (قرأ): ٣٥٦٣.

[٢] منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري: ٣.

[٣] يُنْظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي:١٤.

[٤] يُنْظَر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي:٢١١/١.

[٥] يُنْظَر: م. ن: ٣١٨/١.

غيره؛ فالقرآن هو الوَحِي المُنَزّل عَلَى مُحَمَّد (ﷺ) للبَيَان والإعْجَازْ، والقِراءَات: هِي اخْتِلَاف ألفَاظ الوَحِي المَذْكور فِي الحروف وكيْفيتَها من تخفيفٍ وتَشْدِيد وغَيرهُمَا [١].

وتوجد هُنالك عِلَاقَة لَاْ يُمكِن الاستغنَاء عَنْهَا بَين القِراءَات السَبعة والأَحرف السَبْعَة؛ وهِي عِلَاقة عُمُوم وخُصوْص مُطلَق، وإنَّ في قولهِ سَبع قراءات أَو سَبعة أَحرف، يَحْتَمِل أَنْ تكون سَبعَة أبواب مِن أبواب الكَلَامِ وأَقْسَامه وأَنْواعَه؛ أي: أَنْزَلَهُ الله عَلَى هَذهِ الأَصْنَاف، ولَمْ يَقْتَصِر عَلَى وَاحِدٍ مِثلَ غَيره مِن الكُتُبِ.

وَيَحْتَمِل أَنْ تَكُونَ بَعْض الحُروف السَبْعَة التِي تَخْتَلف بزيَادَة، أَو نَقص كَلِمَة، وإبْدَال كَلِمَة بأُخْرَى، أَو تَقدِيْم أَو تَأْخِير، ويَحتَمِل أَنْ يَكون الاخْتِلَاف بِمَدّ أَو قَصُر أَو اشْمَام، أو إبْدَال أَوْ تَخفِيف وتَشدِيد، وهَذَا هُوَ الشَائِع فِي قِراءَة القُرآن الكَرِيم وَوَجَدَ فِي خَطّ المُصحَف، ومَن يَجْتَهِد فِي قِراءَة المُصْحَف الشَرِيف فَقَدْ كَفرَ كَمَا وردَ في قول النبي (ﷺ):(المَراء فِي القُرآن كُفْر)[٢]، وإنَّ مَا اختَلف فيه القُرّاء لَاْ يَخْرُجْ عَن خَط المُصحف الذي كُتَبَ على حَرفٍ وَاحدٍ، لكنَّه جُرّد مِن النُقَطِ والشَكل، واحْتَمَلَ أَكْثَر مِن حَرف [٣].

وَيَبْدو أَنَّ مَوضِع الشُبْهَة يَأْتِي مِن الاقْتِصَارِ عَلَى سبعة قرَّاء؛ لأَنَّ أول مَن جمع القراءات هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وقَدْ جَمَعَ خَمْسَة وعِشْرين قَارِئاً، ثُمَّ أَتَى آخَرون بَعْدَهُ جمعوا القراءات مع اختلاف في عدد ما يَجْمَعون إلى أَنْ انتهى الأمر لابن مجاهد(ت٣٢٤هـ) الذي كان أول من اقتصر على السبعة[٤]، وهذا التسبيع كما يقولون هو موضع الشبهة، ويمكن أَنْ نَجِدَ أَنَّ المُهْتَمِين بالقِراءَات قَدْ حَددوا صِفَة المُقرِي بأَنَّه: مَن عَلِمَ بِهَا أَدَاءً ورَوَاهَا مُشَافَهَة، وشَرط المُشَافَهَة ضَرورِي حَتَّى أَنَّهم مَنَعوا حِفْظ الكِتاب وروايته دون هذا القَيْد، ثُمَّ وَصفوا دَرَجَات التَقَدّم فِي القِراءة؛ فقالوا: القَارِئ المُبْتَدِئ هو من أَفْرَدَ إلى ثَلاثْ روايَات، والمُنْتَهِي، وهي دَرَجَة مُتَقَدمَة فيكون ذلك الذي نقل أكثر القراءات[٥] .

---

[١] يُنْظر: القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن: ١/١٠-١١.

[٢] يُنْظَر: مُسنَد أحمد بن حنبل، ١٣/٣٦٩.

[٣] يُنْظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري: ٥٤-٥٦.

[٤] يُنْظر: مباحث في علوم القرآن، منَّاع بن خليل القطان: ١٧٤.

[٥] يُنْظر: شرح طيبة النشر، النويري: ١/٥٣.

أهمية تعدد القراءات القرآنية:

إنَّ الحَديث عن تَعَدّد القِراءات القُرآنية له أَثَر دلالي كَبير؛ لأنَّه حَديث يذكر كَلَاْم الله (ﷻ)، والمُحافظة عليه مِن كُل طَعن وتَحْرِيف، فَمِنْ هُنَا تَظْهَر أَهمّية هَذا العِلم وأَهمِية الاطّلَاع على تَعدّد قِراءَاتَه التي يُصَدِّق وَيُبَيِّن بَعْضَهَا بَعْضَاً، ولِهَذَا الأمْرِ مَنْقَبة عَظِيمة وخِدْمَة جَلِيلة ادّخَرهَا الله (ﷻ) لهذه الأُمَة؛ إذْ حَفَظَت القُرآن الكَريم من الزَلَلِ والخَطَأ وصيانته من التَحريفِ وإتقانه مِن التطفيفِ، فأَهْتَمَّ العلماءُ والمفسرونَ بكلامِ الله أيَّمَا اهْتمام فلم يتركوا أمراً إلا وتناولوه من أَوْجِهٍ عِدّة للوقوفِ على أسراره ومَكْنُونَات إعجازه ولم يَغْفَلوا عن تَحرِيك وَلَاْ تَسْكِين وَلَاْ تَفخيم ولا ترقيق حتى بينوا كل تفاصيله من أجل نشره وحفظه فالقراءة الواحدة تلزم قارِئها بها، أما تعدد القراءات فإنَّها تجعل الأمر سهلاً للمُتَلقِي وتَبْعِد عنّه مَشَقّة وعَنَاء القِراءَة الواحدة فَهِي سِرّ مِن الله (ﷻ) لصيانَة كَلَامه المُنَّزَل ودَلِيل على صِدق مَا حَمَل الرَسول الكريم مُحمَّد (ﷺ) للأمة وكيف أنَّه يُحَاول أَنْ يوصل كَلَام الله بسهولة ومَا يَحمِل مِنْ دلَالَات ومَعانٍ وتوضيح غايات وخفي إشارات وإمعان النظر في التعليل والتوجيه والترجيح[1].

فضلاً عن ذلك من فَوائِد تَعدّد القِراءَات القُرآنية التَخْفِيف على الأمة ورَفع الحَرج عنها وهذا أجلَّ حكم؛ إذْ نَزَلَ القُرآن على سَبعَة أَحرف، وإنْ دلَّ على شي فَهُو عَن عِظَم البَاري وقدرته وإعجازه وبرهانه لِمَا في القرآن من إيجاز وعُمق دلَالة وسِر مَكْنون، وكَذَلِك خَوف رسول الله (ﷺ) المَشَقّة عَلَى أُمَتّه وشَفَقَته عَلَيْهِمْ[2] وهَذَا دَلِيل أَيْضَاً على صِدق مَا جَاء بِهِ النبي مُحَمَّد(ﷺ) ونَقَلَ للناسِ كَمَا نَزَلَ عَليه مِنْ قِراءَات، على الرَّغم مِن الاختلافات والاعتراضات إلَّا أنَّ القراءات تصدّق وتوضّح بعضها البعض، ولها دورٌ في الإيجاز فلو كل قراءة عُدّت آية مستقلة لأصبح إطالة.

وأيضاً فإنَّ القراءات جاءتْ بالتواتر عن الرسول (ﷺ) لِتَحل مَشَاكِل الأُمَّة ومَا اخْتَلفوا فيه. إذْ جَاءَتْ لتُرجّح الحُكْم الشَرعِي المُجْمَع عَليه بَين العُلَمَاء كَمَا قَرَأَ سَعد بِن أَبِي وَقَاص

---

[1] يُنْظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٥٣-٥٤.

[2] يُنْظر: القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجّتها وأحكامها، عبد الحليم قابة: ٦٨-٦٩.

في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ **[النساء:١٢]** والمراد بالإخوة وهم الأخوة لِأُمْ، وهُنَاكَ أحكام شرعية يُرجحَهَا أَحد القُرَّاء عَلَى الحُكمِ الآخَر لاختِلَافِهِم فِيه كَمَا جَاءَ فِي قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ **[المائدة :٨٩]**، هنا زيادة لفظة (مُؤمِنَة) –وهي قِرَاءَة شَاذَة– في بَعضِ القِراءَات تَرجيح لِاشتراط الإيمان في الرَقَبَة المُعتَقة. وقد يؤدي اختلاف القراءات إلى اختلاف الحكم الشرعي الذي يجب أن نأخذ به، ومثاله ما جاء في حكم الوضوء، من قرأ (وأرجلَكم) بنصب اللام، فعطفها على (أَيْدِيْكُمْ)، فاشتركت الرجل واليد في الغسل كغسل الوجه، أمَّا من قرأ بالخفض فَقَدْ عَطَفَهَا على (بِرؤوسكُم) وحُكم الرَأس المَسح فَوجِب المَسح لِلرجِل كَمسح الرَأس[1].

فالتَعَدُّدّ فِي القِراءَات يوضِّح لنَا بأنَّه لَا يوجَد عَصر مِن العُصُورِ يَخْلو مِن إمَام أَو نَبِي يَتْقِن حُروف الكِتاب العزيز ورواياته ويُصَحح وجوهه، وقراءَته مِن أَجل صِيَانَة كتاب الله من كل شائبة وليكون هذا الكلام هو حلَقَةَ الوَصِل بَيْنَ العَبد ورَبّه فيوصَل حروفَه بالنقل إلى أصلهِ ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله؛ فهذهِ نِعْمَة جَليلَة ومَنْقَبَة عَظِيمَة، وكذلك تَيسِير لِحُفْظَه ونَقْلَه على هذه الأمة، فإنَّ من يحفظ آية واحدة في كلماتها أوجه متعددة يجد من اليسير ما لا يجده لو كان كل وجه في أية مستقلة، فضلاً عن ذلك في القراءات سبب لإعظام أُجورِ هَذِهِ الأُمَّة، من حَيْث إنَّهم يفرغون جهدهم، لِيبلَغوا قَصدهم في تتبع معاني ذلك، واستنباط الحكم والأحكام في دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره وإشاراته الخفية، والكشف عن التَوْجِيه والتَعْلِيل والتَرجِيح والتَفْصِيل، بِقَدَر مَا يَبْلغ غَاية علمَهُم ويَصِل إليهِ نَهَاية فِهْمَهُمْ، ﴿**فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُم سَيِّئَاتِهِمْ وَ لَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَاباً مِّن عِنْدِ اللهِ وَ اللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ**﴾ **[آل عمران:١٩٥]**، فإنَّ في تنوع القراءات علامة بارزة

---

[1] يُنْظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن: ١/٣٧-٣٨.

على تقدم هذه الأمة على سائر الأمم وعنايتهم بهذا الكلام المقدَّس لأنَّ القراءات حفظت الكثير من اللغات واللهجات من الاندثار، وخلدت لغتهم وجمعت الكثير من الأمم على لسان واحد يوحّدهم وفي ذلك حكمة عظيمة[١].

ولأَهمِية القِراءَات هُنَاكَ عِدَّة شُروط وَاجِب تَوفرهَا فِي القِراءَة الصَحيحَة وهِيَ: صِحَّة السَنَدْ عَن الرَسولِ، ومُوافَقَة العَرَبِيَة، ومُوافَقَة لِرَسم المُصْحَف العِثْمَانِي [٢].

ب – التوجيه لُغَةً واصطِلَاحاً:

- **التَوْجِيه لُغَةً:** يُقال وجَّه الأمر إذا أوجدَ لهُ تدبيراً، ويُقال: وجَّه الحَجر؛ أي: أدارهُ على وجهٍ آخر يستقيم بهِ، والوجوه هي المَعَانِي؛ يُقال: وجُوه القُرآن: مَعَانِيه[٣].
- **التوجيه اصطلاحاً:**
- التَوجِيه عِنْدَ أَهل البَلاغَة: مَجِيء الكَلَام مُحْتَمِلاً لِوُجْهَين مُخْتَلفَين عَنْ بَعْضهَما [٤].
- التَوجِيه عِنْدَ المُتَأخِرين مِنْ أَهل البَدِيع هو: " أَنْ يُؤلّف المُتَكَلِّم مُفْرَدات بَعض الكَلَام أو جُملِياتَه، ويُوجهَهَا إلَى أَسمَاء مُتَلَائِمَات صِفَاتَهَا اصطَلاحَاً من أسمَاء أعلَام أو قَوَاعِد علوم أو غَير ذَلِك، مِمَّا يَتَشَعب لَهُ من الفِنون تَوجَيهاً مطابقاً لِمَعْنَى اللفظ الثاني "[٥].

التوجيه النحوي: " هو المَعْنَى النَحويّ الخَاص بالحَالَة الإعَرابِية الوَاحِدة، ككَون الكَلِمَة مَرفُوعَة؛ لأَنَّها فَاعِل أو مُبتدأ أو غَير ذَلك مِن المَعَانِي النَحويّة التِي يَكون عَليهَا الرَفع "[٦].

---

[١] يُنْظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري:٥٣/١ –٥٤. ويُنْظر: أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن، محمد الشنقيطي وعطية محمد سالم: ١٦٦/٨.

[٢] يُنْظَر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي: ٥١.

[٣] يُنْظَر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: ٥٤٢/٣٦–٥٤٣.

[٤] يُنْظر: معجم مقاليد العلوم، السيوطي: ١٠٤. ويُنْظر: التوقيفات على مهمات التعاريف، المناوي: ١١٢.

[٥] الكليات، الكفوي: ٣٠١.

[٦] قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله الخولي: ٨.

ج – المؤلِّف والمؤلَّف

- **المؤلِّف (السيد نعمة الله الجزائري صاحب تفسير عقود المرجان):**

السَيّد نِعْمَةُ الله بِن عَبدُ الله بِنْ مُحَمَّد بِنْ الحُسين بِنْ أَحْمَد بِنْ مَحْمود بِن غَيّاث الدّين بِنْ مَجدِ الدِين بِن نور الدِين بِنْ سَعد الدِين بِنْ عِيسَى بِنْ مُوسَى بِنْ عَبدُ الله بِنْ الإمَام مُوسَى الكَاظِم (عليه السلام)، والجَزَائِري نِسبَة الَى مَنْطَقَة الجَزَائر في البَصرةِ[1].

ولِدَ فِي قرية الصَبَّاغِية من قُرَى الجَزائر، في البصرة سنة (ت١٠٥٠هـ)، وتوفّي في ٢٣شوال من سنة ١١١٢هـ، في منطقة يقال لها الفِيلِية، ودُفن هناك بعد أنْ توجه لزيارة الإمام الرضا(عليه السلام)، وقد بُنِيت له قُبّة هناك معروفة، ذكره أحد أحفاده بالقول: أنَّه إلى آخر عمره كان مؤلفاً بطلب العلم ونشره، وكان يصطحب ما يقدر عليه من الكتبِ في أسفارهِ، فإذا نزلت القافلة، كان كل همَّه العَمَل بِها والاشْتغال عليها إلى وقت الرحيل، وربما طالعها وهو راكبٌ، وقرأ في الجزائر على جماعة من العُلمَاءِ منهم الشيخ الفقيه الأصولي يوسف بن محمد بن سليمان الجزائري صاحب المصنفات المعروفة في أصول الفقه، وكذلك قرأ على النحوي محمد بن سليمان الجزائري، والشيخ حسين بن سبتي، ثُمَّ سافر في أوائل حياته لشيراز وأخذ عن علمائها؛ فأخذ المنقول عن الأستاذ أبو الولي الشيرازي، وعن الشيخ إبراهيم بن صدر الدين الشِيْرَازي وغيرهما من الفلاسفة والمنطقيين، وأخذ المنقول عن الشيخ صالح البحراني، ثم أنتقل إلى أَصْبَهَان واتْصَلَ بعلمائهَا كالمُحَدّث ميرزا النائيني، قرَأَ عَلِيهِ حَاشِية على أُصول الكَافِي، ثُمَّ اختصّ بالعالمِ محمد باقر بن محمد المَجْلِسي، الذي وقَّره ورفع من شأنه، واستعان بهِ مِمَّن استعان في تأليف موسوعته المسمَّاة بحار الأنوار، وشرحه على الكافي المسمى بمرآة العقول[2].

وجَمَعَ من خِلَالِ إقامَتِه في أَصْفَهَان عدَّة كُتُبْ تبلغ أربعة آلاف كتاب، وكَتَبَ بيدهِ القاموس والكُتب الأربعة* وتفسير البَيْضَاوي وغير ذلك، وأقل كتاب من كُتُبِهِ لَيسَ عليه

---

[1] الكنى والألقاب، القمي: ٣٣٠/٢.

[2] يُنْظر: أعيان الشيعة، العاملي: ٢٢٦/١٠.ويُنْظر: كشف الأسرار في شرح الاستبصار، الجزائري: ٦٦/١-٦٧.

*الكتب الأربعة : الكافي في الأصول والفروع: الكُلَيْني ، تَهْذِيب الأحكام : الطُوسِي، الاسْتِبصَار فيما اختَلَفَ مِن الأخبار: الطوسي، مَن لَا يَحْضَره الفقيه: الصَدوق.

تعليقهِ أو تَصْحِيْحَهِ، ثم عادَ إلى الجزائر وقَدْ عَبَّء مِن كُل بَحرٍ ونَهرٍ وقَلبَ كُل فَن بَطْنَاً لِظَهر [١].

أمَّا مُؤلَّفَاتِه فَلَهُ أَكْثَر مِنْ خَمْسِين كِتَابَاً ورِسَالَة مَشْهُورَة، ولَهُ عَلى أَكثر كُتب الحَدِيْث والفِقه والعَرَبية حَواش وتَعْلِيقَات ومِن أَشهر كُتبه: الأَنْوار النُعْمَانية، وزَهر الرَبيع [٢]، وتَوحِيد الصدوق، وغرائب الأخبار، ومنها تعليقاته على القرآن المجيد، وشرحه على تَهذيب النَحو، فضلاً عن كتاب عُيون الأَخْبَار [٣]، وكتاب نوادر الأَخْبَار وكتاب المُنتهى في النحو، وكتاب في حل المشكلات الحكمية والكلامية والفقهية [٤].

ومن تَلَامِذته الذَين وصَلوا أَعْلَى مَرَاتِب العِلم مُحمَّد النجَّار، وعبد الحسين الكركي، ونعمة الله بن القاضي معصوم، وأبو الحسن الأصفهانِي المَعروف بالشريف، وأبو الحسن الشوشتري ونعمة الله بن محمد معصوم الشوشتري، ونجله نور الدين بن السيد نعمة الله الجزائري والشيخ يعقوب الحويزي[٥] ومحمد باقر بن محمد حسين ومحمد شاهي[٦]، وعوض البصري الحويزي وعلي بن الشيخ حسين العاملي المولى أبو الحسن الشريف الفتوني النابلطي العاملي و حسين البحراني و محمد علم الهدى ابن الفيض الكاشاني[٧].

أمَّا كيف نظرَ إليه مُعاصروه فهناك كثيرٌ من الآراءِ بحقِ العلَّامَة الجَليل؛ وذلك لِما تميّزَ بِهِ مِن العلمِ والإلمامِ بالمعارفِ؛ إذْ قال فيه الشيخ فرج الله*: " نِعْمِةُ الله الحُسَيّنِي الْجَزَائِري لَنَا عَليه يَد تُربّيه، وهو عَالِمٌ جَلِيلُ القَدر مُدّرِّس "[٨].

أمَّا رأي الشيخ العاملي فيه فقال: " عالِمٌ، فَاضِلٌ، مُحقّق عَلَّامَة، جَليل القَدر، مُدَرِّس مِن الْمُعَاصِرين "[٩].

---

[١]يُنْظر: أعيان الشيعة، العاملي: ٢٢٦/١٠.

[٢]يُنْظر: تلامذة العلامة المجلسي، أحمد الحسيني: ١٤٠.

[٣]يُنْظر: الكنى والألقاب، القمي: ٣٣٦/٢.

[٤]يُنْظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء، الأصبهاني: ٢٥٤.

[٥]يُنْظر: كشف الاسرار في شرح الاستبصار، الجزائري: ٦٨/١.

[٦]يُنْظر: أعيان الشيعة، العاملي: ٢٢٦.

[٧]يُنْظر: الأنوار النعمانية، الجزائري: ٦/١.

*الشيخ فرج الله كاظمي(١٨٨٧هـ-١٩٦٢م) مرجع ديني إيراني-عراقي.

[٨]رياض العلماء وحياض الفضلاء، الأصبهاني: ٢٥٥.

[٩]أنوار الفقيه، جعفر السبحاني: ٢٦٨.

وقالَ فيه العلامة المجلسي: " إنَّي تَشَرَّفتُ بُرْهَةً مِن الزَمنِ بصُحبَةِ السيّد الأيّد الْحَسِيب الْحَبِيب اللَّبِيب الأَدِيب الأَرِيب الْفَاضِل الْكَامِل المُحَقِق الْمُدَقِق، جَامِع فِنون الْعِلم وَأَصنَافِ السَعَاداتِ، حَائِز قَصَبَات السِبق فِي مَضَامِير الكَمَالَات، الأَخ الوفي والصَاحِب الرَّضِي؛ فَقَرَأَ عَلَيّ وَسَمِعَ مِنّي وأَخَذَ عَنّي؛ فَاسْتَجَازَنِي تَأَسّياً بِسَلَفِنا الصَالِحِين وكانَ ذلكَ بعد أنْ بَلغَ الغَايةَ القُصوَى في الدِرَايةِ، رقي العُلوم ومنَاكِبها ورَمى بِأَورَاقه عَن مَراكِبها، وَعَقَدتْ لِأفادتهِ المَجَالِس وغَصَّتْ بِمَواعِظهِ المَحَافِلِ والمَدارِس، وصَنَّف فِي أَكثر العُلوم الدينية والمَعَارِف اليقينية مُصنّفات رَائِعَة يَسْطَعُ مِنْهَا أَنوار الفَضلِ والعِرفَان "[1].

وقال العَلَّامَة المُحَقّق السَيّد مُحمَّد بَاقر الخوانساري: " كَانَ مِن أَعَاظِم عُلَمَائِنا المُتَأخِرين، وأَفْخَم فُضَلائِنا المُتَبَحِرين، واحِد عَصرَه فِي العَربية وَالأَدب وَالفِقه وَالْحَدِيث، وأَخَذَ حظَّه مِن المَعَارِف الرَبَّانِية، بِحثّه الأَكيّد، وكدّهِ الحَثِيث، لَمْ يَعْهَد مِثلَه فِي كثرةِ القراءة على أَسَانِيد الفِنون، ولَا فِي كَسْبهِ مِن أَطْرَافِ المَخْزُون بأصنافِ الشجون، كانَ مَع مشربِ الإخباريةِ كَثِير الاعتِناء والاعتِداد بأربابِ الاجتهاد، ونَاصِر مَذْهَبَهم في مَقامِ المُقابلة مِنهُم بأصحابِ العناد وأعوان الفساد؛ صَاحِب قَلب سَليم وَوَجه وَسِيم وطَبع مُستَقِيم، ومُؤلفات مَليحة، ومُسْتَطرقات في السيّر والآدابِ والنَصِيحة، ونَوَادِر غَرِيبة في الغَاية وجَواهِر مِن أَسَاطِير أَهل الرّوايا "[2].

وقال عنه الشيّخ عبَّاس القُمّي (رحمه الله) : " سَيّد سَنَد، علَّامة، مُحَدّث، جَلِيل فَهَّامة عالمٌ فاضِلٌ، جَامِعٌ مَاهرٌ، مُحَقّق مُتَبَحِر، سِلالَة الاطهَار، والد الأَمَاجِد الأَعَاظِم الأَكَارِم الأخيار، المُنتشِرينَ نَسْلاً بَعد نَسل في الأقطارِ، التقيّ السّرِي الرّضِي العَالِم الرَّبَانِي، تِلميذ العلَّامة المَجلسِي وسيد هاشم أحسائي وغيرهم ...وكان ولده السيد الأجل نور الدين طاب ثراه – من أفاضل العلماء المتبحرين المعتمدين، وابنه الأكمل الأَفضل الأوَّاه السيّد عبد الله أكرم مثواه – من أعاظِم الفُضلاء المُحّققين صاحِب كِتَاب التُحفَة السَنِية في شرحِ النُخبةِ المحسنية وغيرها "[3].

---

[1] تلامذة المجلسي والمجازون منه، أحمد الحسيني: ١٤٠.

[2] روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري: ٨/١٥٠.

[3] الفوائد الرضوية في أحوال علماء مذهب الجعفرية، عباس القمي: ٢/١٠٥٩-١٠٦١.

وقالَ فِيهِ الشيخ أسد الله التستري: " السَيّد السَنَد والرُكن المُعتمد الفقِيه الْوَجِيه المُحَدِّث الْنَبِيه المُحّقق النِحْرِير المُدقِّق العَزِيز النَظِير وَاسِع العِلم والفَضل جَلِيل القَدر والمَحَل، سُلاَلَة الأَئِمَة الأَبْرَار وَالِد الأَمَاجِد الأَعاظِم الأَكَارِم الأَخيار والأَكابِر المُنْتَشِرين نَسْلاً بَعد نسل في الأَقطارِ والأَمصارِ العلَّامَة الفَهَّامَة التَقِي الرّضِي السَّري نِعمةُ الله الجَزائِري التستُري قدس الله تُربَتَه ورفعَ مَنزِلَته "[1].

وعرَّفه الْمُحَدِّث البَحْرَانِي بالقول: " كانَ هذا السيّد فَاضِلاً مُحَدِثاً مُدَقّقاً وَاسِع الدَائِرة في الاطّلاعِ على أخبارِ الإِمَامِية، وتَتَبّع الآثار المعصومية، وكانَ كثيرُ القربِ منَ السلاطينِ والعلماءِ ولهُ مَكانَة مرموقة بَيْنَهُم وعَزِيز عِنْدَهُم حَتَّى أنَّ الفُضَلاء مِنْ بَعده تَذمّروا مِنُه ولِما وَصَلَ إليهِ "[2]

- **المؤلَّف (عقود المرجان في تفسير القرآن):**

يَتَألَف تَفْسِيرُ عُقُودِ المَرْجَانِ مِن خَمْسَةِ أَجْزَاءٍ، ويَقَع فِي ثَلَاثَة آلاف ومِئَة وخَمْس وأربَعين صَفْحَة، وهي تَعْلِيقَات وضَعَهَا السَيّد الجَزَائِري على حَواشِي القُرآن، سلَكَ بِهَا مَسْلَكَاً جَدِيْدَاً ومُنَظّمَاً وَوَاضِحَاً، وللسَيّد الجَزَائِري قول في شَرحِ مُلْحَقات الصحيفة ما ملخصه: إنَّهُ عَاقَنِي عَن شَرحِ المُلْحَقَات بعد شَرح الصَحيفَة الاشْتِغَال (بِشَرح تَهْذيب الاسْتُبصَار وعُقُود المَرْجَان فِي حَوَاشِي القُرآن) و ذكر سِبْطَه في تُحْفَة العَالَم: أنَّ حَواشِي القرآن دوَّنه في ثَلَاثِ مُجلدات مولينا محمد. والظاهر أنَّ مُرَادَه هو المولى محمد بن علي النجار وهو من أعَاظم تلامذته، ويبدو أنَّ السيد الجزائري كتب الحواشي وتلميذه محمد دوَّنها، وصرَّح سبطه الآخر السيد عبد الله في إجازته الكبيرة في ترجمة المولى محمد أنَّه دون الحواشي وكذا في ترجمته وتوجد نسخة منه سميت (عقود المرجان في حواشي القرآن) أَو (عقود المرجان لحواشي القرآن) وحقّقَتْ هذا الكتاب مؤسسة شمس الضحى في طهران/٢٢ محرم الحرام/١٤٢٥م، وجاء هذا التفسير على منوال عجيب وطور غريب لم يسبقه أحد من الأولين[3].

---

[1] مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام الأئمة الأطهار، أسد الله التستري: ١٧.

[2] لؤلؤة البحرين، يوسف البحراني: ١٠٦.

[3] يُنْظر: الذريعة، آغا الطهراني: ٣٠٧/١٥.

وجُمِعَ هذا التَفْسِير مِن كَلَام أَهل البَيت (عليهم السلام)، والعُلَمَاء والمُفْسّرين، ومُهِمَّات القِراءة، ونُكَتْ العَرَبِية والتَراكيب النَحويّة، وأَحبَّ أَنْ يكون بِمَنْزِلةِ الهَامِش عَلَى القُرآن الكريم؛ لِيغْنِي حَامِلَه عن جُمْلَة التَفَاسِير وكُتُب القِراءة، وأَنَّ مَا ذكر فِي هَذا التَفْسِير يكون أكثره للمُؤلف والبَاقِي لِتَلَامِذَتِه، ويَحْتَمِل أَنْ يكونَ بِأَمر منه أَو بعد وفاته ومن تلامذته حسن الموسوي، عصام، سعد الدين، محمد علي وغيرهم، فالمَطَالِب والروايات التِي جَاءَتْ لخَّصوهَا وزَادوا عَلَيْهَا كَلمَات، وأُخرى كَتَبوا مَضْمُونَها أَو جَمَعوا مَطَالِب شَتَّى في عِبَارة واحِدة، وهذه التَلْخِيْصَات والزِيَادَات فِي مَوارِد أَوْجَبَتْ الإبْهَام والغَلط والسَقط وقَدْ نَقَلَ المؤلف كثيراً من الروايات من نورِ الثَقَلَيْن واسْتَفَادَ مِنْ تَفْسِير آيات الأحكام من مَسَالِك الإفْهَام إلى آيات الأحْكَام، وفي بعض الموارد أوردَ عِبَارَاتَه ونُصُوصَه[1].

وقد ألفَّ الجزائري الكثير من شروح الاخبار وتَأْوِيلَها وتَفْسِيرهَا، فَكَانَ خَير حَلَقَة وَصل بَين الأئِمةَ وشِيْعَتَهُم، ومِن هَذهِ المؤلفات (عُقُود المَرجَان)[2].

- **النَصّ القُرْآنِي:** هو نصّ مُنْسَجِم مُتَكَامِل ومُتَنَاغِم، يُكمِّل بَعْضَه البَعض الآخر، إذْ يوجد اتْفَاقَاً شَرعِيّاً بَينَ أَهل العِلم عَلَى وِحدَة النَصّ الشَرعِي، وأَهمَّ مَا يُميّز النصّ القُرآني بإنَّه غير قابل للتجزئة، وفَرَضَ على قارئهِ الالتِزَام بالقراءَةِ الكُليَّة لِنصُوصِهِ فَلَا يُمكِن فَهْم الآية بِمُعَزل عَن الآيَات التِي سَبقتها أو لَحقتها في النزول والترتيب فالجمع بين الآيات السابقة واللاحقة ذات الموضوع الواحد، لِيَخرِج بنظرةٍ عامّة شُمولِية لموضوع الآية وهو من اسرارِ إعْجَاز القرآن الكريم[3].
- **أشهر القُرَّاء:**
- **ابن عامر (١١٨هـ):** عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي، ويُكنَّى أبا عمرو، وهو من التابعين، ومن علماء الطبقة الثالثة.
- **ابن كثير(١٢٠هـ):** عبد الله بن كثير بن عبد الله بن زادان بن فيروز بن هرمز المكي، من علماء الطبقة الثالثة.

---

[1] يُنْظر: عقود المرجان، الجزائري: ٢٧/١.

[2] يُنْظَر: م. ن: ٢٧/١.

[3] قراءة النصّ القرآني بين الشمولية والتجزيئ، محمد البويسفي: www-algazeera-net.com، ٢٠١٩/٢/٩.

- **عَاصِم (١٢٧هـ)**: عاصم بن بهدلة أبي النجود الأسدي، ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين، ومن علماء الطبقة الثالثة.
- **أبو جعفر المَدَنِي (١٢٨هـ)**: يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد علماء الطبقة الثالثة.
- **أبو عَمرو بن العَلَاء(١٥٤)**: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي، البصري، وقيل: اسمه يحيى، وقيل: اسمه كنيته، كان امام البصرة ومُقرِئها.
- **حَمْزَة (١٥٦هـ)**: وَيُكَنَّى أبا عمارة، من علماء الطبقة الرابعة.
- **نَافِع (١٦٩هـ)**: أبو رويم نافع بن عبد الرحيم بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، من علماء الطبقة الرابعة.
- **الكسائي (١٨٩هـ)**: علي بن حمزة النحوي، ويُكَنَّى أبا الحسن، وقيل له الكسائي من أجل أنَّه أحرم إلى كساء، وهو من علماء الطبقة الرابعة.
- **يعقوب الحضرمي (٢٠٥هـ)**: أبو محمَّد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، من علماء الطبقة الخامسة.
- **خلف البزار (٢٢٩هـ)**: أبو محمَّد خلف بن هشام بن ثعلب البزار الأسدي البغدادي[١].

- **منهج السيد الجزائري في تفسير عقود المرجان كما مبيّن في أدناه:**

١- اتبَع السَيّد الجَزائِري فِي مَنْهَجَهُ المَنْهَجْ التَرتِيبِي فابْتَدأ بِسورةِ الحَمد وخَتَمَهُ بِسُورةِ النَاسِ.

٢- في مُسْتهل كل سورة يَذْكُر ثواب قِراءَتها وسَبَب نزولها والقراءات والمَعَانِي التي تُشِيْر إليها، وفي بَعضِ الأَحْيَان يُرجَّح قراءة معينة وأحياناً لا يُرَجّح، ويذكر سبب نزولها وإعراب ألفاظها وأصل اللفظة ووزنها، وإذا ذَكَرَ تَفْسِير الآيات والألفَاظ من كل الجوانب يُبَيّن الأقوال التي ذكرت فيها، وفَضل كُل سورَة ومَا يُميزهَا وفَائِدة قِراءَتها.

[١] يُنْظَر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن: ١/ ٥٥-٧٥.

٣- اعْتَمَدَ كثيراً على تَفْسِير البَيْضَاوي فِي تَفْسِير الأَلفَاظ أَو الآيَات، ومَجْمَع البَيَان وهُوَ من التَفَاسِير المُهِمَة عِنْدَ الإمَامِية، وتَفْسِير الكَشَّاف، وتَفْسِير بِحَارِ الأَنْوَار، وتَفْسِير العَيَّاشِي، وتَفْسِير القُمّي.

٤- لَمْ يَكْتَفِ في تفسيرِه للآيَات على المَصَادِر المُتقدِّمَة؛ بَلْ يُفسر حَسَبَ عَقْلِيّتِه الفَذَّة وقُدْرَتِه عَلى شَرح الألفَاظ وفَهمِه لَها؛ لأَنَّه عَالِم ثقة كما اعترف به كِبار العُلماء من أساتذته فيُفَصِّل في تفسيره الآيات بمعانٍ مختلفة وأوجه عدة، ومثال ذلك تفصيل قراءة ﴿تُضَارَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ **[البقرة: ٢٣٣]**، إذْ فصَّل هذه القراءة وذكر الوجوه الثلاثة التي قُرِئَت بها.

٥- ويمكن أن نلاحظ أنَّ ذِكْرِه للقراءَات في بعضَ الأحْيَان جَاءَ مُوجَزاً، فَلَمْ يَذْكُر تَفَاصِيل كثيرة تتَعلَّق بوجهٍ القراءة أَو يذكر الخلافات فيها، ومثال ذلك قولهِ تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ **[البقرة:٣٧]**، فقال: إنَّ ابن كثير قرأَ: (آدمَ) بالنصب، فأكتفى بذكر النصب، ولم يُفصِّل هذا الوجه، أَو أي تَفْصِيل آخر.

٦- يَذْكُر القِراءة المتواترة ويشير إلى القراءة الشاذة منها، ومِثَاله قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ **[إبراهيم:٤٦]**، فهو يذكر في الشواذ القراءة عن علي (عليه السلام) (وإن كاد مكرهم).

٧- يَنْسِبْ القراءة أحياناً لقارئها من السبعة مثل أبي عَمرو والكسائي وحمزة، وهناك قراءات نسبها للنبي (ﷺ) والإمام علي (عليه السلام) وزيد بن علي (عليه السلام) وكثيراً ما يبدأ بقول قال أبو جعفر*، ومن تلك القراءات قراءة الفعلين (يَرِثُنِي وَيَرِثُ) من قولهِ تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ **[مريم:٦]**، فيقول: إنَّها في قِرَاءَة عَلي بن ابِي طَالب (عليه السلام): (يَرِثُنِي وَارِثٌ مِنْ آلْ يَعْقُوب).

*أبو جعفر: القارئ يزيد بن القعقاع المدني المخزومي، من الأئمة التابعين وعَلَمْ من عُلَمَاء القِرَاءَات وهُوَ أَحَّد القُرّاء العَشْرَة.

الفَصْلُ الأوّلُ

التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرْآنِيةِ فِي الأَسْمَاءِ وَدلَالَاتهَا

المَبْحَثُ الأَوّلُ: التَوجِيهُ النَحويّ للقِرَاءَاتِ القُرآنِية فِي الاسمَاء التي وَرَدَتْ بِوَجهٍ وَاحِد.

المَبْحَثُ الثَانِي: التَوجِيهُ النَحويّ للقِرَاءَاتِ القُرآنِية فِي الأسمَاء التي قُرِئت بِوَجْهَين.

المَبْحَثُ الثَالِثُ: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرآنِية فِي الأسمَاء التِي وَرَدَتْ بِأَكْثَر مِن وَجْهَين (الرفع – النصب – الخفض).

المَبْحَثُ الأَوّلُ: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرآنِية فِي الاسمَاءِ التِي وَرَدَتْ بِوَجهٍ وَاحِد.

نَذكُر فِي هَذا المَبْحَث بَعضَ المَسَائِل التِي وَرَدَتْ فِيهَا القِرَاءَة بِوجهٍ وَاحِد، أَوْ ذَكَرَ السَيّد الجَزَائِري فِيهَا وَجْهَاً وَاحِداً في تَفْسِيره، وهِي قِرَاءَة الرفع أو النصب أو الجر، وسَنَرَى تَوجِيههِ لَهَا، ثُمَّ آرَاء العُلَمَاء فِي هَذِه القِرَاءَة.

أولاً: قِرَاءَة الرَفْع: نَتَحَدَث هُنَا عَن القِرَاءَاتِ التِّي خُصصتْ بِحُكْمِ الرَفع، وقَدْ يَكُون للجَزَائِري تَصْرِيح مُخْتَلِفْ وإنْ سَبَقَهُ المُفَسّرونَ بِقِراءَتَها بِأَوْجِه عِدَّة، إلَّا أنَّه نَقَلَهَا لَنَا بِوجهٍ وَاحد، ومِنْ ثَمَّ نُبيَّن آرَاء العُلَمَاء والمُفْسِرينَ الذِينَ سَارَ عَلَى نَهْجِهِم فِي مَواضِعٍ وخَالَفَهُم فِي أُخرى، لِنَحْتَكِمْ بَعْدَ عَرض المَسْأَلَة إلى الرَأْي الأَكْثَر صَوَابَاً فِيمَا يَذْكُره السيّد الجَزَائِري وغَيره مِن المُفَسرينَ، كَمَا جَاءَ في **قوله تعالى:** ﴿وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُّتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ **[الأنعام: ٩٩]**

إذْ ذَكَرَ السَيّد الجَزائري قراءة لفظة (وَجَنَّاتٍ) والرأي فيها؛ فقرأها: " أبو بكر عن عاصم: ﴿وَجَنَّات﴾ بالرفع، وهو قراءة أمير المؤمنين (عليه السلام)، للعطف على قنوان "[1].

وإذَا تتبَّعناها فَسَنَجِدُ أنَّ الفراء (ت٢٠٧هـ) ذكر قراءة (جَنَّاتٌ) بالرفع؛ فهي تَتْبَع لَفظَة (قِنوانٌ) في الإعْراب، ويرى أنَّ الوَجه هو رَفع (قِنوانٌ) عَلَى الابْتِدَاءِ والتَقْدِير: (وَمِنَ النَخلِ

[1] عُقُود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ٢/٧٠-٧١.

قِنْوَانُهُ دَانِية)، ومَعَ أَنه جَوَّزَ النَصب فِي اللَفْظَتَينِ، إلّا أنَّه لَمْ يَمْنَع الرَفع، وقَدْ يَكون هُوَ الأَرْجَح لما ذكرناه من رفع (قنوانٌ)[1].

وإنَّ القِرَاءة بالرَّفع هِيَ قِراءَة يَخْتَصّ بِهَا كُل مِنْ عَاصِم والأَعْمَش وهُوَ مَا نَقَلَ عَنهم، أمَّا البَاقُون فَقَدْ قَرَأوا بِالكَسرِ فِي مَوضِعِ النَصب[2].

وأَشَارَ النَحَّاس (ت٣٣٨هـ) إلى قِراءة الرفع وهي القِرَاءَة الصَحِيحَة والجَائِزة عِنْدَه على تقدير: وَلَهُمْ جَنَّاتٌ، فَأُعْرِبَتْ (جَنَّاتٌ) مُبْتَدَأ خَبَرهَا مَحْذوف، كقِراءة ﴿**وحُورٌ عِينٌ**﴾ من **[سورة الواقعة:٢٢]**؛ إذْ قُرئت بالرفع على تقدير: ولَهُمْ حورٌ عينٌ، فَلَمْ يَعطِف (جَنَّاتٌ) على (قِنْوانٌ)؛ لأنَّ المَعْطُوف لَمْ يُمَاثِل المَعْطُوف عَلَيْهِ في مَعْنَاه[3]، ونَحنُ نَعْلَم أَنَّ العَطف بِالواو" أَنْ يُشْرِكَ المَعْطُوف المَعْطُوف عَلَيهِ مُطْلَقَاً؛ أَي: لَفْظَاً وَحُكْمَاً [4].

أمَّا الزَمَخْشَرِي (ت٥٣٨هـ) فيرى في (جَنَّاتٍ) قراءتين بالرَّفع والنَّصب، الرَّفْع على الابتداء والتقدير: (وَثَّم جَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ)، ويَجُوز القِراءة بالرفع أيضاً بالعَطفِ عَلَى المُبتدأ (قنوانٌ)؛ فَيَكون التَقْدِير: (وَحَاصِلَةُ أَوْ مَخْرَجَةُ مِنَ النَخْلِ قِنْوَانٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ)، أي: من نباتِ أعناب، أمَّا قِرَاءَة النَصب فَتَكونَ عَطْفَاً على (نَبَاتَ كُلِّ شَيء)؛ أي: وأَخْرَجْنَا بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ[5]، وهي من عطف الخاص على العام، ومَاثَلَهُ العَكْبَرِي (ت٦١٦هـ) في هذا الأمر لكنَّه رَفَض أَنْ يُعطَف على (قِنوانٌ)، لأنَّ العَنَب لَا يَخْرُج مِن النَخل، وأَعرب (من أَعْنَابٍ) صفة لها[6].

ونقل الجزائري رأي الشيخ الطَبْرَسِي (ت٥٤٨هـ) في هذه القراءة، إذْ يذكر أنَّها قُرِئت بالرفع، وهي قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وعبد الله بن مسعود، والأعمش

---

[1] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٣٤٧/١.

[2] يُنْظَر: جَامِع البَيان في تفسير القراءات السبع، سعيد الداني: ١٠٥٧/٣. ويُنْظَر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٦٤.

[3] يُنْظَر: إعراب القرآن، النحاس: ٢٤/٢. ويُنْظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب: ٢٨١/١.

[4] شرح ابن عقيل، ابن عقيل: ١٧٤/٣.

[5] يُنْظَر: الكَشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٥٢/٢.

[6] يُنْظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٥٢٥/١.

ويحيى بن يعمر، وَقَرَأَ بها أبو بكر عن عاصم برواية أبي يوسف الأعمش، والبُرْجُمِي وحجة هؤلاء القراء رفعوها بعطفها على (قِنْوانٌ) فأتبعتها لفظاً، وإن لَمْ يَكنْ مِن جِنْسَهَا[1]، وهذا مشابه لقول الشاعر:

" يَا لَـيْـتَ زَوْجُـكِ قَـدْ غَـــدَا مُـتَـقَـلِّـدَاً سَيْـفَـاً وَرُمْـحَـاً "[2]

فَرَفَع (جَنَّاتٌ) على تقدير: (ونَخْرُج بِهِ جَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ)، وتُوْجَد هُنَالك قِرَاءَة ضَعِيفَة بالنصب بعطف (جَنَّاتٍ) على لفظ (خِضراً)، ويظهر منه أنَّ الشَيخ الطَبْرَسِي يَمِيْل فِي كَلَامه إلى قراءة الرفع، إذْ قدّمها على النصب، ولم يذكر سبب القراءة بالنصب؛ بل ذكر سبب الرفع وعدد من قرأ بهِ، وهم أصحاب القِرَاءَات الصَحِيحَة[3]؛ فرَأي الشَيخ الطَبْرَسِي حَولَ رَفع (جَنَّاتٌ) جَاءَ عَلى أَسَاس تَعَدّد القِراءَات، والآراء والاسْتِشهَاد بالشِعرِ، لَا عَلَى أَسَاسِ القَاعِدة النَحويّة فَقَط.

وصرَّح البَيْضَاوي (ت٧٩١هـ) في قِرَاءَة (جَنَّاتٍ) " بالرفعِ عَلى الابْتِدَاء أي: وَلَكُمْ أَوْ ثَمَّ جناتٌ أو مِن الكَرمِ جَنَّاتٌ، ولَا يَجوز عَطفَه على (قِنْوانٌ)؛ لأنَّ العنب لا يخرج من النخل "[4]، هنا البيضاوي فَسَّر اللفظَة من نَاحِية الأَصْل والحَقيقة أنَّ العَنب مِن النَبَاتِ ولَيسَ مِن النَخل؛ لأنَّ القِنْوان: هِي أَعْذَاق وعرَاجِين النَخل الصَغِيرة، تَشْبَه عَنَاقِيد العَنَب، وهِي بالأَصل لَيْسَتْ عَنَاقِيد، أَمَّا ما جاء به المفسرون الآخرون من آراء فهي بتشبيه الجنات من الأعناب بالقنوان، أي: إنَّ عنقود العنب يشبه أعذاق النخل الصغيرة.

ونخلص إلى أنَّ دلالة قراءة النصب هي الأرجح بعطف (جناتٍ) على (نَبَاتِ) ولا يجوز عطفه على قِنْوَان؛ إذْ العَنَب لَاْ يَخرج مِن النخل.

- **وَوَرَدَ مِثله فِي قَوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس-٨١]**

---

[1] يُنْظَر: مجمع البيان في تفسير القُرآن، الطبرسي: ١٢١/٤-١٢٣.

[2] المُقتَضِب، المُبرِّد: ٥١/٢. والكامل في اللغة والادب، المبرد: ٢٩١/١. وخُزانة الادب، البغدادي: ٢٣١/٢.

[3] يُنْظَر: مَجْمَع البيان في تفسير القُرآن، الطبرسي: ١٢١/٤-١٢٣.

[4] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٥٠٨/١.

إذْ نَجِدَ السَيّد الجَزَائِري يذكر حكم (الرفع) للفظة ﴿السِّحْرُ﴾ بقوله: " ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ﴾ ﴿ما﴾ موصولة واقعة مبتدأ و ﴿السحر﴾ خبره، أي: الذي جئتم به السحر لا الذي سمَّاه فرعون وقومه سحراً من آيات الله... قرأ أبو عمرو: (آلسحر) على أنَّ ﴿ما﴾ استفهاميّة مرفوعة بالابتداء، و ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ خبره و (آلسحر) بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: أهو السحر "[1].

وَقَدْ بَيَّنَ لَنَا الخَلِيل (ت١٧٠هـ) التَفْصِيل النَحويّ لِهَذه المَسْأَلة وهُوَ يَتَحَدّث عَن الرفع بـ (الّذي، ومَن، ومَا) فَبيَّن أَنَّ وَجه الرَفع فِي لَفْظَة (السّحرُ) في قوله تعالى: (مَا جِئْتُمْ بِهِ الْسِّحْرُ) على أنَّه خبر وتقديره: (الذي جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ)؛ لأنَّ (ما) اسم ناقص لابدَّ لهُ من صلة ويكون جوابها مرفوعاً دائما نقول: الذي ضرب عمرو زيد، فـ (الذّي) مرفوع بالابتداء و(ضرب) الصلة و(عمرو) مرفوع بالفعل و(زيد) مرفوع؛ لأنَّه خبر الابتداء، وهو يشبه قولهم: الذي أكلت تمرٌ والذي شربت لبنٌ، فـ (تمر) و(لبن) مرفوع على أنَّه خبر[2].

كما صَرّحَ الكِرمَانِي (ت٢٨٠هـ) برأيه أنَّ من قَرَأ وقَصَد بقراءته الاستفهام (ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ) فأعرب (السِّحْرُ) بدلاً من (مَا)، وموسى يَسْأَل: (أي السِّحْر جِئْتُمْ بِهِ؟) فحذف؛ لأنَّ الأول يدل عليه، ويريد حذف همزة الاستفهام قبل (السِّحْر) والتقدير:(آلسِّحْر)، أمَّا قوله: (مَا جِئْتُمْ بِهِ الْسِّحْرُ) على جِهَة الإخْبَار والتوكيد، فَعِنْده إعراب (السحرُ) مبتدأ أَو خبر، والمعنى الذي جئتم به السحر، لا ما قلتم إنَّه سحر، وتبين أنَّ من قصد الاستفهام أَو التوكيد فهو يقرأ بالرفع[3]، و (آلسِّحْرُ) بالمد فعلى معنى: أي شيء جئتم به آلسحرُ[4]، فَقَصَدَ موسى هُنَا تَوبِيخهُمْ والانْتِقاص مِن فِعْلَهم هذا، لأنَّهم أَرَادوا أَنْ يُمَاروا نَبِي مُرسَل مِنْ لَدُنْ حَكِيم قَدِير، فَلَاْ يوجَد أَي وَجه مُقَارَنَه بَين مَا جَاءَ بِهِ مُوسَى والسَحَرَة.

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٤٠٦/٢.

[2] يُنْظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ١٧٩-١٨٠.

[3] يُنْظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني: ٤٩١/٢.

[4] يُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣٠/٣.

وذَكَرَ ابن مُجَاهِد البَغْدَادِي (ت٣٢٤هـ): " أنَّ القراء اختلفوا في قراءاتهم للفظة (السِّحْرُ) فقرأها أبو عمرو وحده (ءآلسحر) ممدودة بالألف، وكلهم قرأ (السِّحْرُ) بغير مد على لفظ الخبر "[١].

ونقل لنا ابن زَنْجَلَة (ت٤٠٣هـ) قراءة (السِّحْرُ) بتَوْجِيهَات الإنْشَاء والخَبَر فَقَال: " قَرَأَ أَبُو عَمْرو (مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ) بِالْمدِّ جعل مَا بِمَعْنى (أَي)، وَالتَّقْدِير: (أَي شَيْء جِئْتُمْ آلسِّحْرُ) هُوَ اسْتِفْهَام على جِهَة التوبيخ؛ لأَنَّهم قد علمُوا أَنَّه سحر فقد دخل اسْتِفْهَام على اسْتِفْهَام فَلهَذَا يقف على قَوْله: (مَا جِئْتُمْ بِهِ)، ثمَّ يَبْتَدِئ (السِّحْرُ) بِالرَّفْع وَخَبره مَحْذُوف، والْمَعْنى: السحرُ هُوَ "[٢].

ويُرَجّح الطَبَرِي (ت٣١٠هـ) القراءة على وجهِ الإخبار، وهو يُفصِّل من قرأ بها ووجه القراءة؛ فيقول: " قَرَأَهُ عَامَّة قُرَّاء الحجاز والعراق (مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ) عَلَى وَجْهِ الخَبَر مِن مُوسى عَنْ الذِي جَاءَتْ بِهِ سَحَرة فِرعَون، أَنَّهُ سحرٌ، كَأن مَعْنَى الكَلام عَلَى تَأْوِيلهم: قَال موسى: الذِي جِئْتُمْ بِهِ أَيّهَا السَحرة، هُوَ السِحر. وقَرَأَ ذَلك مُجَاهِد وبَعض المَدَنِيين و البَصْرِيين: (مَا جِئْتُم بِهِ آلسِّحْرُ) على وجه الاستفهام من مُوسَى إلى السَحَرَة عَمَّا جَاؤوا بِهِ، أسِحرٌ هو أم غيره؟ قال أبو جعفر: وَأَوْلَى القِراءَتِين عِنْدِي بالصَوَابِ، قِراءَة من قَرَأَ على وجهِ الخَبر، لا على الاستفهام؛ لأنَّ مُوسَى (عليه السلام) لمْ يَكُنْ شَاكّاً فيما جاءت به السحرة أنَّه سِحر لَا حَقِيقة له، فيحتاج إلى استخبار السحرة عنه، أي شيء هو؟ وأخرى أنَّه (عليه السلام) قد كان على علم من السحرة، إنَّما جاء بهم فرعون ليغالبوه على ما كان جاءهم به من الحق الذي كان الله آتاه، فلم يكن يذهب عليه أنَّهم لم يكونوا يصدِّقونه في الخبر عمَّا جاءوه به من الباطل، في ستخبرهم أو يستجيز استخبارهم عنه، ولكنّه (عليه السلام) أعلمهم أنَّه عَالِم بِبطول ما جاؤوا به من ذلك بالحق الذي آتاه "[٣]، واتبعه في هذا الأمر الكثير من المُفَسرين ومِنْهُم الطَبْرَسِي، إذْ قدَّر (مَا) بـ (الَّذِي) واعربها مَوصُولاً مُبْتَدأ، و(جِئْتُمْ بِهِ) صِلَتها و (السِّحْرُ) خبر لها[٤]،

---

[١] السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي: ٣٢٨.

[٢] حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٣٥.

[٣] جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ١٥/١٦٠ -١٦١.

[٤] يُنْظر: مَجْمَع البَيَان في تفسير القرآن، الطَبْرَسِي: ٥/١٦٤.

فَمُوسَى(عليه السلام) أَخْبَرَهُم بالسِحرِ وهُوَ عَالِم بِهِ ولَمْ يَكنْ شَاكّاً بِأَنَّ بِمَا جَاءوا بِهِ هُوَ سِحرٌ، وعِنْدَمَا كَلَّمَهُمْ أَرَاد بذلك إِخْبَارهُم بفسادِ مَا أَتوا بِهِ تَوبِيخ فِعْلَهم، وهَذَا هُو الصَواب الذِي أَجْمَعَ عَليه أغلب العُلمَاء والمُفسرون.

ولَاْ يُمْكِنْ عَلَى قِرَاءَة أبي عمرو (آلسحرُ) أن تكون (مَا) مَوْصُولَة عَلَى رَأي مَكّي، إنَّما (مَا) اسْتِفْهَام وتَقَعْ مُبتدأ، وخَبره (جِئْتُمْ بِهِ) و (السِّحْرُ) خبرٌ لمُبتدأ مَحْذُوف، والتقدير: (أَهُوَ السِحر)، ولَا يجوزُ أن تكونَ (ما) بمعنى (الذي) أَو موصولة على هذه القراءةِ وذلك؛ لأنَّها لا خبر لها، وهناك من أجازها على أنَّ خبرُها الجملةُ المقدَّرُ أحدُ جُزْأيها، وهناك من لم يجز كونها موصولة في غير هذه القراءة، وهم الزمخشري وأبو البقاء، ولم يتعرَّضا لعدمِ جوازه في هذه القراءة، ومن ذهب إلى أنَّ (مَا) استفهاميةً في محلِّ نصب بفعل مقدرٍ بعدها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام، و (جِئْتُمْ بِهِ) مفسِّر لذلك الفعل المقدر، وهذه المسألةُ تدخل في باب الاشتغال، والتقدير: أيُّ شيءٍ أَتَيْتُمْ جئتم به، و (السِّحْر) على ما تقدم، ولو قرئ بنصب (السِّحْر) على أنَّه بدلٌ مِنْ (ما) بهذا التقديرِ لكان له وجه، ونقل عن الفراء مِنْ جواز نصبِه لمَدْرَكٍ آخرَ على أنَّها قراءةٌ له[1].

وأمَّا قِرَاءة لَفظَة (السحر) بالألف واللَّام فلأنَّها جَواب لِكَلَام قَدْ مَضَى؛ فَهُمْ عِندَمَا سَأَلوا مُوسَى: أَهَذَا سِحر؟ فأَجَابَهم: بَلْ مَا جِئْتُم بِهِ السحر؛ هُنَا كل لَفظ ذَكرهُ مُتَكَلّم نَكِرة وَرَدَّ عَليه بِجَوَاب زِيْدَ فِيْهِ الأَلف وَاللام؛ كقولَ الرَجُل: قَدْ وَجَدتَ دِرْهَماً، فتقول لهُ: فأينَ الدِرْهَم؟ أو: فَأَرِنِي الدِرْهَمْ فلو قِيلَ بغيرِ الألف واللام، فالمعنى أنَّك قد سألته أن يريك غير ما وجده، وكذلك جاء في قراءة ابن مسعود، إذْ قرأ بغير الألف واللام (مَا جِئْتُمْ بِهِ سحرٌ) وكان مجاهد وأصحابه وبعض المدنيين والبصريين يقرؤون: مَا جِئْتُمْ بِهِ آلسحرُ: بالمَدّ والرَفع وعلى نِية الاسْتفهام، فَكَأَنَّه أَرَادَ بِقَولِه أَسحرٌ هو أمْ غَيره؟ وقَرَأَ الآخَرون بِلَا مَدّ، وتَكون (مَا) فِي مَوضِع (أيّ) فَكَأَنَّه قَالَ: أَيّ شَيء جِئْتُمْ بِهِ؟ آلسحر هُوَ؟ وفِي حَرف أُبيّ (مَا أَتيتُمْ بِهِ سِحر)[2].

---

[1] يُنْظر: الدُرّ المَصون، السمين الحلبي: ٦/٢٥٠

[2] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء :١/٤٧٥. ويُنْظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي: ٤/١٤٥.

وَمِنْ هَذَا المُنطَلَق يَبدو لَنَا، أنّ دلالَة الإخْبَار أَرْجَحْ مِنْ الاسْتِفْهَام، و (مَا) قَدْ تَكون مَوْصُولَة، ورَفَعَ (السِّحْرُ) عَلَى الخَبَر، وهذا ما يتّضح من المَعْنَى ومن مَوْقعهَا فِي الجُمْلَة وما يَلْيْها من مَعَانٍ.

- **كَمَا نَجِد أَيْضَاً وفي نَفس هَذا الحَدِيث شَاهِداً قُرآنِياً آخر عَنْ قِرَاءَة الرَفع في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨].**

إذْ نَقَلَ لَنَا السَيّد الجَزَائري قِراءَة ﴿ذِي الجَلَال﴾ " قِيْلَ: الاسم بِمَعْنَى الصِفَة أو مُقْحَم، ابن عَامِر ﴿ذو الجَلَال﴾ بالرفعِ صِفَة للاسم "[١].

هَذِهِ القِراءَة بالرفع لابن عَامِر اتْبَعَت قِرَاءة مَصَاحِف أَهل الشَام؛ إذْ قَرَأوا بالرفع (ذو الجَلَل)، وهِي قِراءَة مُخَالِفَة للقِراءة المَشهورة؛ إذْ قُرِئت بالجرّ (ذِي الْجَلَالِ) وهِي فِي مَصَاحِف أَهل الحجاز والعِراق وليستْ فِي هذه السورة يَاء إِضَافَة[٢]

قَالَ أَبو مَنْصور الأَزْهَرِي (ت٣٧٠هـ) مَنْ قَرَأَ (ذِي الجَلَالِ) بالجرّ رَدَّه إلى (رَبِّكَ) أَي إنَّه نَعت للرب (ﷻ)، ومَنْ قَرَأ بالرفع ردَّه إلى قوله: (اسْم ربك)، أي هُوَ نعت لِلاسم وهَذِهِ القِراءة تَمَيّزَ بِهَا ابن عَامِر؛ إذْ جَعَلَ ذو وصف للاسم، أمَّا بَاقِي القُرَّاء فَقَدْ قَرَأوا بالجرّ وَصْفَاً لِربك[٣].

ويَبْدو أَنَّ (ذو الجَلَال) دُوّنَّت بالواو عِنْدَ البَعض، أمَّا (ذِيْ الجَلَالِ) فالأَغلب قَرَأوها هكذا، ويَتّضِح أَنَّ ابن عامر وَحده من قَرأَ بالواو كَمَا تَقَدَّم[٤].

وَيَرى الهَمَذَانِي أَنَّ (ذِي الْجَلَالِ) قُرِئت بالرفع والجر، فَمن قَرأَ بالرفع (ذو الْجَلَال)، فَيَعود إلى الاسم المُضَاف عَلَى مَعْنَى اسمه هو الجَليل فِي قُلوب العُقلَاء، أمَّا قراءة الجَر (ذِي الْجَلَال) –وهي قراءة ابن عَامِر– فيعود إلى المضاف إليهِ[١].

---

[١]عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٥/٢١.

[٢]يُنْظَر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي: ٦٢١.

[٣]يُنْظر: معاني القراءات، أبو منصور الأزهري: ٣ /٤٨.

[٤]يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٦/ ٢٥٣. ويُنْظَر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٦٢٥.

وتَعد قِراءَة الخَفْض لـِ (ذِي) هي الأَقْرَب مِن غَير تَكلّف وتَوجِيه، ولَكِن لَاْ يَبْعد الوَجه الآخَر، فَهِي بالياء نَعِتْ للربّ، وبِالوَاو نَعِتْ للاسْم؛ لأنَّه إشَارة إلى الأَوْصَاف الذَاتِية، وهِيَ المُراد تَسبِيحَهَا وتَنزِيهها والثَنَاء عَلَيْهَا، ولَكن قَدْ يَظْهَر وجه الرفع من نَعتِ المُضَاف وقراءته بالياء (ذو) في آية مشابهة من قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ **[الرحمن:٢٧]** هنا قَدْ أَجْمَعوا عَلَى قِراءتها بالواو وهي كذلك في مُجْمَل المَصَاحُف[٢].

ويَرَى البُقَاعِي (ت٨٨٥هـ): " إنَّ (ذِي الجَلَال)؛ أَي: العَظَمَة البَاهِرة فهو المُنْتَقِم مِن الأعداء و (الإكرام)، أي: الإحْسَان الذِّي لَاْ يُمكِن الإحَاطَة بِهِ، فهو المُتَّصِف بالجَمَال القُدسِي المُقْتَضِي لِفَيض الرَّحْمَة عَلى جَمِيعِ الأَولِياء، فقِراءَة ابن عَامِر (ذو) صِفَة لِلاسْم، والصفات (الجلال والإكرام) من شِبه الاحْتِبَاك*، حذف من الأول متعلق الصفة وهو النقمة للأعداء، ومن الثاني أثر الإكرام وهو الرحمة للأولياء فإثبات الصفة أولاً يَدل عَلى حَذفِ ضدّهَا ثَانياً، وإثبَات الفعل ثانياً يدل على حَذف ضده أولاً "[٣].

وَهُنَاك مَن يَذْكُر أنَّ قِراءَة ابن مَسْعود (ذِي الجَلَال) بِاليَاء فَجَعَلَهَا صِفَة لِلرَبّ، والرَأي لِلأَصْمَعِي أنَّه: لَاْ يُقَال الجَلَال إلَّا لِلربّ وهَذَا يُقوّي الجَر، ومن رفع (ذو) أَجْرَاها على الاسم[٤] وهذا ما ذكره السيد الجزائري؛ إذْ ذكر قراءة الرفع في (ذو) على أنَّها صفة للاسم. ورجحَّ ذلك الكرماني (ت٥٠٥هـ)، وعضيمه (ت١٤٠٤هـ)؛ إذْ يرون (ذو) هو الوجه[٥].

ومِمَّا يَبْدو أنَّ القِرَاءةَ بالنصب (ذِي الجَلَال) هي الأَرْجَح؛ لِأَنَّ الجَلَال لِلرَبّ، ولَيْسَ للاسم بِدليل ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ **[المؤمنون:١٤]**، و ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ **[الملك:١]**،

---

[١] يُنْظَر: الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ٦/٧٦-٧٧.

[٢] يُنْظَر: العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر الأنصاري:١٨٤. ويُنْظَر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة: ٦٩٦.

*الاحتباك: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويُحذَف من كلُ واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، نحو: علفتها تبناً وماءً بارداً، أي: وأسقيتها ماءً بارداً.

[٣] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي:١٩/١٩٤.

[٤] يُنْظَر: مجمع البيان في تفسير القُرآن، الطبرسي: ٩/٣٤٨-٣٤٩.

[٥] يُنْظر: غرائب التفسير وغرائب التأويل، الكرماني: ٢/١١٧٣. ويُنْظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عضيمه: ١٠/٣٨٩.

ثمَّ أنَّ الاسم غير المُسمى، أمَّا (وَيَبقَى وجّه رَبّك ذو الجَلَالِ والْإكرَام) فَلَوْ قال: (ويَبْقَى رَبك...) لَتَوهَم أنَّ الرَبّ إذا بَقيَ رَبّاً فَلَهُ في ذلك الزمان مَرْبوب، فَإذا قَالَ (وَجه) أُنْسِيَ المَربوب، فَحَصَل القَطْع بالبَقَاء لِلحقّ، فَوصف الوَجه يَفِيد هَذه الفَائِدة، فَهُنَا عِلاقَة الجزئِية أرادَ بِذكر البَعض يُراد الكُل.

- **ومِمَّا قُرِئَ بالرفعِ أَيضاً لَفْظَة (كلاً) من ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ في وجه إعرابي واحد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ. الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]**

ذَكَرَ السَيّد الجَزائري قراءة (وكلَّاً) من ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ " ابن عامر قَرَأَ ﴿وكلّ﴾ بالرفع عَلَى الابْتداء "[١].

وقرَاءة ابن عَامِر بالرفع قَدْ أَجَازَهَا سيبويه عَلَى إِضْمَار اليَاء فَقَال: " ولا يحسُنُ في الكلامِ أنْ يَجْعَلَ الفعلَ مَبنيَّاً على الاسمِ ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوّل ومِنْ حالِ بناء الاسم عليه وَ يَشْغَلَه بغير الأوّل، حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيهِ، ولكنَّه قد يجوز في الشعرِ، وهو ضعيفٌ في الكلامِ؛ لأنَّ النصب لا يَكْسِرُ البيتَ، ولا يُخلُّ بِهِ تركُ إظهار الهاء"[٢]، وأمَّا المبرد فهو لا يجيز ذلك في منثور ولا منظوم، ويقدر تقديراً آخر غير ما قدَّره سيبويه، وهو أنْ يكون المبتدأ محذوفاً، ولا يجيز (زيدٌ ضربت)؛ لأنَّه ليس غير شيء من هذا، فالمعنى في الآية الكريمة: (وأولئك كلٌّ وَعَدَ الله الحُسْنَى)[٣].

---

[١] عقود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ٤٩/٥-٥٠.

[٢] الكتاب، سيبويه: ٨٥/١.

[٣] يُنْظَر: إعراب القرآن، النحاس: ٢٣٥/٤.

فابْتَدأَ بـ (كلٌ) وجَعَل الفعل بَعْدَهَا خَبراً لَها وتَعدّى إلى الضَمِير بَعْدَه والتَقْدِير: (وكلٌ وَعَدَهُ الله الحُسْنَى)، ومِن ثَمَّ حَذف الهَاء تَخفِيفاً؛ لأنَّها كِنَاية عَن مَفْعول، وهُوَ فَضْلَة فِي الكَلام لِذلكَ جَازَ حَذفه[1].

وعَلَى هَذَا فَحجة النَصب في (وكُلاً وَعَدَ الله) بَيِّنٌ؛ لأنَّه بمنزلة قولهم: (زيداً وعدتُ خيراً)، فهو مَفعول وَعَدت، وأمَّا حجة ابن عامر فهي أنَّ الفعل إذا تقدم عليه المفعول ضعف، ولم يعمل هذا بهِ مثلما يحصل حين يتأخر هذا المفعول، وهو جائز في الشعر؛ أي القول: (زيدٌ ضربت)، فإن تأخر المفعول لم يجز ذلك. وإن لم يكن هناك ما يمنع تسلّط الفعل عليه فكذلك، في الآية الكريمة يكون التقدير على إرادة الهاء وحذفها، كما تحذف في الصلات والصفات، ومِثَال الصِلَات: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ **[الفرقان: ٤١]**، والصفات: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ **[البقرة: ٤٨]**، أي: لا تجزيه[2].

والحَديث فِي المَسْأَلَة هُوَ عَن الاشْتِغَال، فَحُجَّة النَصب؛ قَول: ضربتُ زيداً وزيداً ضربتُ، وأمَّا الرفع فيكون بعد أنْ تشغل الفعل بضمير حتّى لا يَتَنَاول المَفعول فَيَصْبَح مَرفوعاً؛ تقول: زَيْدٌ ضَربتَه، ويَجُوزُ أَنْ تَقول: زَيْدَاً ضَربتَه بإضمار فِعل آخر؛ والتقدير: ضَربتُ زَيدَاً ضَرَبْتهُ، ولكن إذا أفتقر الفعل إلى مفعوله، وذكر ذلك المفعول كان تعليقه بهِ أَوْلَى مِن قَطْعه؛ فتقول: زَيْدَاً ضَربتُ، وعليه قوله تعالى: (وكلاً وَعَدَ الله الْحُسْنَى) فإنْ رُفِعَتْ جازَ على ضعفِ، وهو إضِمار الهاء ثُمَّ حَذفها كمَا تقدَّم[3].

ويبدو أنَّ قراءة النصب هي الأرجح فلا تحتاج إلى تأويل أو تقدير، وعليها جريان اللغة وأغلب القراء قرأوا بها، أمَّا قراءة الرفع فدلالتها تحتاج إلى تقدير وتأويل؛ ولأنَّ الفعل (وعد) لمْ يشتغل بضمير يعود على (كل).

ثانياً: قِرَاءَة النَصب: أمَّا فِي قِراءَة النَصب فَالشَواهِد القُرآنية فِي كِتاب السَيّد الجَزائري لَاْ تَقُل عَمَّا ذَكرنَاه فِي وجه الرفع.

---

[1] يُنْظَر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٣٤٢.

[2] يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٦/٢٦٦-٢٦٧.

[3] يُنْظَر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٩٨-٦٩٩.

• مِثَال مَا جَاءَ فِي القِراءَة بِالنَصب قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]

إذْ ذَكرَ السيّد الجَزائري هذه القراءة فَقَال: " ﴿غَيْرِ﴾ أبو جعفر وابن عامر بالنصب، إمَّا على الاستثناء أَو على الحال، (أيها المؤمنون)، ابن عامر ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بضم الهاء؛ لأنَّ الهاء عنده كأنَّه نفس الكلمة "[1].

ويَرَى الفَرَّاء والأَزْهَرِي أنَّ قِراءَة عَاصِم بِالنَصبِ عَلَى الحَال؛ لأنَّ (غَيْرِ) نكرة، ويجوز أنْ تَجْعَل (غَير) عَلَى الاسْتثناء مِنْهُم جميعاً، فتكون بمعنى (إلّا)، وهنالك قراءة أُخرى وهي قراءة الخفض قرأ بها ما تبقّى من القرَّاء غير عاصم وأبي بكر؛ إذْ يَخْفض فَيُعْرَب نَعتَاً للتَابِعين، وإنْ كانَ معرفة، ويُرَجّح الفَراء والأَزهري هذه القراءة؛ لأنَّها نَعت للتابعين، فلمْ يحددهم ويعاملون معاملة النكرة؛ لِذَلك القراءة بها أولى [2].

وبَيَّنَ الطَبري أنَّ القرّاء اختلفوا في قراءة (غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ)، فأهل الشام، وبعض أهل المدينة قرأوا بنصب (غَير)، وقرأ غيرهم بخفض (غَيْرِ)، ولنصب (غَيْر) وجهان: أحدهما هو النصب على القطع* من (التَابِعِين)؛ لأنَّ (التابعين) معرفة و (غَيْر) نكرة، والآخر: النصب

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٤٢٣/٣.

[2] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٢٥٠/٢. ويُنْظَر: معاني القراءات، الأزهري: ٢٠٥/٢.

*النصب على القطع: هو الاسم المنصوب على القطع مفرد –ليس جملة– نكرة، يأتي بعد كلام تام يصلح فيها الاستئناف ويصلح أن يكونَ هذا المقطوع نعتاً لما قبله إذا لمْ يكن ضميراً.

على الاستثناء بمعنى (إلَّا)، وأمَّا الخفض فعلى أنَّها نعت للتابعين، ويَرَى الطَبَرِي مِن جِهته أنَ الخفض في (غَيْر) أقوى من غيره؛ لأنَّه أقرب للعربية[1].

فالاخْتِلَاف إذن فِي خَفض الرَّاء مِن (غَيرِ) ونَصْبَهَا بِوجْهين، ويَتَحصل منها مُحاولَة تَوجيهها؛ فَذَكَرَ النَحَّاس أنَّ قراءة يَزيد بِن القَعْقَاع وعَاصِم وابن عامر بنصب (غَيرِ) على الاستثناء أَو الحال؛ فمن نصب على الاستثناء يريد بمعناها أنَّ زينتهن لا تظهر لجميع التابعين، بل تبعد ذا الإربة عنهم، وأمَّا من نصبها على الحال فأراد منها أنَّ المنوي من التابعين عاجزين عنهن أَو غير مريدين إياهن، وأمَّا خفضها فيكون على النعت للتابعين وجاز وصفهم بـ (غير)؛لأنَّهم غير محددين فعوملوا معاملة النكرة والإبهام وقيل معرفة؛ لأنَّ التابعين إمَّا (ذو إربة أو غير ذي إربة) فاختصوا بذلك وصاروا معرفة، ويمكن إعرابه بدلاً ونظيره قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ **[الفاتحة: ٧]** في إعرابها[2].

والّذِي يَظْهَر أنَّ قِراءة (غيرِ) بالجرّ عَلى أنَّها صفة للتابعينَ هيَ الأرجَّح والوجه الأقْرَب؛ لأنَّ الصفةَ مفيدةٌ لِمُغايرة مَجْرُورَها لِمَوصُوفها ذَاتاً أو صِفةً، والمُغَايرة هُنا في صفةِ التابعين بدليل أنَّ التابعين صِفة لغير أولى الأربة، والطفل الذين لمْ يَظهروا على عَورَاتِ النِسَاء، فهي بَيَان للأطفال، والصفة تُفرّق بين التَابعين من (ذِي الأرْبَة وغَير أربَة).

- **والأَمر نَفْسه نَجِدَهُ فِي قراءة لَفْظ (السَاعَة) في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْماً مُّجْرِمِينَ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]**

---

[1] يُنْظَر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ١٦٣/١٩.

[2] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٩٣/٣. ويُنْظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب:٥١١/٢. ويُنْظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني: ٦٤٣/٤.

ذَكَر السيّد الجَزائري لَفظة (والسَّاعَةُ) فقال: " ﴿والسَّاعَةُ﴾ قرأ حمزة بالنصب عطفا على اسم إنَّ "[1].

نَجِد هُنَا إنَّ القِراءَة بِالنَصب فيها وَجه مِن الصَواب ولَمْ يُفسِدْ عَمَلهَا [2].

وذَكَرَ الطَبَرِي بَعض الآرَاء فِي قِراءَة (السَّاعَةُ)؛ فَهُنَاك قِراءَة أَهل المَدينَة والبَصرَة وبَعض قُرّاء الكُوفَة بِالرفع عَلى أنَّها مبتدأ، وقرأ عامة قرَّاء الكوفة بالنصب عطفاً على قوله: (إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ)، وهو يرى أنَّ كِلَا القِراءَتَين صَحِيْحَتَا المَخْرَج قَرِيْبَتَا المَعْنَى؛ فالقراءة بِأَيٍّ مِنْهُمَا قِراءَة صَحِيْحَة [3]، ومِن ثم فإنَّه لا يرجّح قراءة على أُخرى، بل يقف موقف محايد من كلا القراءتين.

ويُبيّن النحاس أنَّ قِرَاءَة الأَعْمَش وحَمْزَة (وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا) بالنَّصب عطفاً بمَعْنَى: (وأنّ السَاعةَ لَا رَيبَ فِيْهَا)، والرفع إنَّمَا يَكُون بِتقديرِ الابتداء، ويجوز أَنْ يكون مَعْطُوفًا عَلَى المَوْضِع ويَعْنِي موضع (إنّ) وهي في موضع الرفع؛ أي: (وقِيْلَ السَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيها)، ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال فالواو حالية، واعْتَرَضَ أَبو عُبَيْد عَلَى قراءة الرفع في كونها تتعارض مع قراءات مشابهة في القرآن الكريم قُرِئَت بالنصب مثل قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ فِيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ **[المائدة:٤٥]** ووجه الاستشهاد (العين بالعين)، وفيها طعن على القراء بحسب رأي النحاس[4].

وذَكرَ ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) حُجَّتي الفريقين فقالَ: " إجْمَاع القُرّاء عَلَى الرَفعِ إلا حَمْزَة فإنه قرأه بالنصب؛ فالحجة لمن رفع: أن من شرط (إنّ) إذا تمّ خبرها قبل العطف عليها كان الوجه الرفع، ودليله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ **[التوبة:٣]**، أمَّا

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٤/٤٨١.

[2] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٣/٤٧. ويُنْظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: ٢/٣١٥.

[3] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ٢١/١٠٧.

[4] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٤/١٠٢.

حُجَّة حَمْزَة فإنَّه عطف بالواو لفظ (السَاعَة)؛ لأنَّها من تمام حكاية قولهم، وعلى ذَلِكَ كان الجواب لهم في قوله: (قُلْتُمْ ما نَدْرِي مَا السَّاعَةُ) "[1].

وفي ضَوءِ الحَدِيث فِي هَذَا المَوْضِع يَعْرِض لَنَا أَبو عَلي الفَارِسِي (ت٣٧٧هـ) وجُوهُ القِراءَة مُرجحًا في آخر كلامه وجه الرفع: فالرفع الذي هو قراءة الجُمهور في الساعةِ مِن وجهين: أَحدهُمَا: أَنْ يكون مقطوعًا من الأوّل أي من الكلامِ السابق، والعَطِفْ هُنَا هو عَطف جُمْلَة لَا عَطف مُفْرَدَات، والآخر: أَنْ يَكونَ المَعْطوف مَحْمُولاً على مَوْضِع (إنّ) وما عملت فيه، ومَوضعهُمَا هو الرفع؛ وهُنَاك وجه ثَالِث وهو أَنْ تَعْطفه على الضميرِ فِي المصدرِ، وهذا يكون إذا أكّد هذا الضمير من نحو: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ **[الأعراف:٢٧]** فإذا لم يؤكّد لم تحمل عليه القراءة، ومن نَصبَ (السَّاعَة) حَمَلَهُ على لفظِ (إنَّ) مثل: إنّ زيداً مُنْطلقٌ وعمراً قائمٌ، أي هو من باب العطفِ، وعلى هذا يكون موضع قوله: (لَا رَيب فِيهَا) رفع بأنّه في موضع خبر (إنّ)، وقد عَادَ الذِكر إلى الاسم السابق؛ فكأنّه قال: (والساعة حق)؛ لأنّ قوله: (لَا رَيْبَ فِيهَا) في معنى حقّ، والرَفع أَجْوَد فِي المَعْنَى، وهو الأَكثَر في كَلَام العرب، إذا جاء بعد خبر إنّ اسم معطوف، أَو صفة فوجهه أن يرفع، ويرى الفارسي أنَّ ما يُقوّي وَجه الرَفع قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ **[الأعراف:١٢٨]** فـ (العاقبة) لمْ تقرأ بحسب علمه إلّا مرفوعة[2].

ونَسْتَنْتِج مِن ذلك الكلام أنَّ دلَالة قراءة الرفع قرأ بها أغلب القراء، وأراد بـ (السَّاعَةُ) يوم القيامة، و(إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) هو أيضاً الْقِيَامَة فأصبح هناك نَسَق وَاحِد فِي جملة المعطوف والمعطوف عليه لَفْظاً ومَعْنَىً، فالمَعْطُوف يُشَارِك مَعْطوفه في حُكْمه، ومِمَّا يَبْدو أنَّ دلالة قراءة الرفع محمولة على الابتداء وذلك لأنَّ (أنَّ) قد اكتمل خبرها، وفي القرآن مثله كما ذكره ابن خالويه في موضع مُمَاثِل لهذا الموضع في [التوبة:٣] وأشار إلى ذلك الرأي سيبويه وقال: " فأمَّا الوَجه الحَسن فأنْ يكون مَحْمُولاً عَلى الابْتِدَاء "[3].

---

[1] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٣٢٦.

[2] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ١٧٩/٦-١٨١.

[2] الكتاب، سيبويه: ١٤٤/٢.

- **وجَاءَ تَوجِيه إعْرَاب (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) بالنَصبِ مِنْ قوله تعالى: ﴿يَابَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦]**

ذَكَرَ السيّد الجَزائِري قِرَاءَة (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) فقال: " ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾، أي: خشية الله، وقيل: الإيْمَان، وقِيْل: السَّمْتَ الحَسِن، وقيل لِبَاسَ الْحَرب، ورفعه على الابتداء وخبره ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ وقرأ نافع وابن عامر (لباسَ) بالنصب عطفاً لباساً "[١].

يَرَى الفَرّاء أنَّ القراءة بالنصب هي الأَرْجَح؛ فَيَقُول: " ولِبَاس التَقْوى يُنْصَب بقوله: (ولباسَ التَقوى خير) ويَجْعَل (ذَلكَ) من نَعْتِه وهِي في قراءة أُبيّ وعَبد الله جميعاً (ولِبَاس التقوى خَير)، وفي قراءتنا: (ذَلِكَ خَير)، فَنَصب (اللباسَ) احبَّ إليّ؛ لأنَّه تَابِعَا لِلرِيشِ (ذَلِكَ خَيرٌ) فرفع (خيرٌ) بـ (ذلكَ) "[٢].

ومن القُرَّاء الذين قرأوا بالرفع لـِ (لِبَاسُ التَقْوَى) ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة، أمَّا قراءة النصب فقرأ بها نافع وابن عامر والكسائي [٣].

ويُرجّح الطَبَرِي قراءة النصب أيضاً بعد أَنْ اسْتِعْرَض الآراء جميعها؛ فيقول إنَّ قراءة الرفع هي قراءة عَامّة المَكيين والكُوفِيين والبَصرِيين، بِرَفع (ولِبَاس)، وقُرّأ عَامَّة قُرَّاء المَدِينة: (وَلِبَاسَ التَّقْوَى)، بنصب (اللباسَ)، وهي أيضًا قراءة بعض قُرّاء الكوفيين؛ فمن نصب: (ولباسَ)، فإنه نصبه عطفًا على (ريشاً)، بمعنى: (قَدْ أَنْزَلنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوارِي سَوْءاتكُمْ وريشًا، وأَنْزَلنَا لِبَاسَ الْتَقْوَى)، وفيما يتعلق بقراءة الرفع، فإنَّ أَهل العَربِيْة مُخْتَلِفُون في المَعْنَى الذي يمكن به تَفْسير هذا الوجه؛ فبعض نَحوِيي البصرة يرى أنَّه مرفوع على الابتداء، وخبره في قوله: (ذَلكَ خَيرٌ)، وقَدْ ضّعَّفَه بَعْضَهُم؛ لأنَّه يفتقر لِلعَائِد على المبتدأ (اللبَاس)، وقال بعض نَحويي الكوفة: (ولبَاس) يَرفع بقوله: (ولِبَاس التَقوى خير)، ويجعل (ذَلِكَ) من نعته، وهو رأي يُوَافقَهُ فيهِ النَحَّاس؛ لأنَّه لَاْ وَجه للرفع إلا أن يكون مرفوعًا بـ (خَير)، وإذا رفع بـ

---

[١] عُقُود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ١٣٤/٢.

[٢] معاني القرآن، الفراء: ٣٧٥/١.

[٣] يُنْظَر: السبعة في القراءات، ابن زنجلة: ٢٨٠.

(خَيْرٌ) لَمْ يَكنْ في (ذَلِكَ) وَجه إلَّا أنْ يجعل نَعْتًا، لا أنَّه عَائِد عَلى (اللبَاس) وتَأْوِيل الكلام إذا رفع (ولِبَاسُ التَقْوى) عَلَى تَقْدِير: (ولِبَاسُ التَقوَى ذَلِك الّذِي قَدْ عَلَمْتمُوهُ، خَيْرٌ لَكُمْ يَا بَنِي آدَم، مِنْ لِبَاس الثِيَاب الّتِي تُوارِي سَوْءَاتُكُمْ ومِنْ الرِيَاش الّتِي أَنْزَلناها إليكم، هكذا فالبَسوه)[1].

وأمَّا تَأْوِيل قِراءَة النَصب (ولِبَاسَ التَقوى)، فإنَّه: (ولِبَاسَ التَقْوَى هَذَا الّذِي أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ مِن اللّبَاسِ الّذِي يُوارِي سَوءَاتُكُم والرَّيش وَلِبَاسَ التَقوى خَيْرٌ لَكُمْ مِن التَعرّي والتَجَرُّد مِن الثِيَاب فِي طَوَافَكُم بِالبَيت)، وهذه القراءة هي التي رَجَحّهَا الطَبَرِي وَاصِفًا إياهَا بِالصَوَابِ، لِصحَةِ مَعْنَاه في التَأْوِيل على مَا تبين، وأنَّ الله إنَّمَا ابْتَدأ الخبر عن إنْزَالَه اللبَاس الّذِي يُوارِي سَوءَاتَنَا والرِيَاش، توبيخًا للمشركين الذين كانوا يتجرّدون في حال طوافهم بالبيت، ويعلمهم أنَّ كلّ ذلك خير من كلّ ما هم عليه مقيمون من كفرهم بالله، وتعرّيهم، لا أنّه أعلمهم أنَّ بعض ما أنزل إليهم خيرٌ من بعض[2].

وللزَجَّاجِ (ت٣١١هـ) في نَصْبِ (اللّبَاسَ) رَأيٌ مُمَاثِل لِرَأي العُلمَاء السابقين بِأَن تكون عَطْفَاً على الرِيش فيقدر: (أَنْزَلْنَا عَلَيْكُم لِبَاسَ التَقْوَى) أي: (أنَّه أَنْزَلَ لِبَاس الْتَقْوى)، ويرفع (خيرٌ) بـ (ذَلِك)، أمَّا في قراءة الرفع فيعرب (لباسُ) على أنَّه مبتدأ و (ذَلِك) من صفته و (خيرٌ) خبره، أَو يرفع لباس التقوى بالإضمار فيكون: (هُوَ لِبَاسُ التَقْوَى)، أَو (لِبَاسُ الْتَقْوَى) مبتدأ و (خيرٌ) خبر (ذلك) فيقَّدر (ولِبَاس التقوى هُوَ خيرٌ)؛ لأنَّ أسماء الإشارة تُعْرَب فيما يعود من الذكر من المضمر فقراءة الرفع هي القراءة الرَاجِحَة عِنْدَه، وعند مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) يكون الرفع على الابتداء والقطع ممَّا قبله على أنَّ (ذَلِكَ) نعت له، أَو بدل منه، أَو عطف بيان عليه، و (خيرٌ) خبر له، ويمكن أن يرفع (لباسُ) بإضمار مبتدأه فيقدر: (وَسِتْر العَوْرَة لِبَاسُ التَقْوَى)، فيُرِيْد بذلك المُتّقِين، ومَعْنَاها في الرفع (ولِبَاسُ الَتَقْوَى خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ الله مِن لِبَاسِ الثِيَابِ التِي هِي لِلزِيْنَة)، ويقصد بِـ (لِبَاسُ التَقْوَى) الصُوف[3].

---

[1] يُنْظَر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ١٢/٣٦٩- ٣٧٠.

[2] يُنْظر: م. ن: ١٢/ ٣٧٠.

[3] يُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢/٣٢٨-٣٢٩. ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب:١/٢٨٦.

ويَرَى ابنَ خَالَوِيه أنَّ الحُجّة فِي الرَفع وتَقْدِير النَعت بـ (ذَلِكَ) تُؤيدَهَا قِرَاءَة أُبيّ؛ فيقول: " والحجة أنَّه ابتدأه بالواو، والخبر (خيرٌ)، و (ذَلِكَ) نَعت لـ (لِبَاسُ)، ودَلِيله: أنَّه في قراءة عبد الله، وأُبيّ: (ولِبَاس الْتَقْوَى خَير) ليس فيه (ذلك) "[1].

ويُرَجح الفارسي دلالة النصب فيقول: " أمَّا النصب فعلى أنَّه حُمِلَ على (أَنْزَلَ) من قوله: (قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا وَلِبَاسَ التَقْوَى) (وَأَنْزَلْنَا) هنا كقوله: ﴿**وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ**﴾ **[الحديد:٢٥]**، وكقوله: ﴿**وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**﴾ **[الزمر:٦]**، أي: خلق، وقولهِ: (ذَلِكَ) على هذا مبتدأ، وخبره (خيرٌ)، ومن رفع فقال: ولباس التقوى ذلك خير، قطع اللباس من الأول واستأنف* به فجعله مبتدأ، وقوله: (ذَلِكَ) صفة أو بدل أو عطف بيان، ومن قال إنَّ (ذَلِكَ) لغو، لم يكن على قوله دلالة، لأنَّه يجوز أن يكون على ما ذكرنا (خيرٌ) خبر للباس، والمعنى: ولباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ بِهِ وأقرب له إلى الله مما خلق له من اللباس والرياش الذي يتجمل بِهِ، وأضيف اللباس إلى التقوى، كما أُضيفَ في قوله: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ**﴾ **[النحل:١١٢]** إلى الجوع "[2].

ومِمَّا يَتَعَلَّق بِهَذَا الجَانِب اختِلَاف المُفسرِين في تَفْسِير لَفْظَة (رِيشَاً)؛ إذْ قُرِئَت كما نقلها النَيْسَابُورِي (ت٤٦٨هـ) (رِيَاشَاً) [3]، وهي قراءة " ابن عباس والحسن وقُتَادَه والمُفَضَّل وأبَان عن عاصم فقرأوها بالألف "[4]، عطفاً على (لباساً)، وهذا الأمر يقتضي المغايرة؛ لأنَّ الريش قسيم للباس لا قسم منه، وفرق بعضهم بين (الرِيش) و (الرِيَاش) من جهة المَعْنَى؛ فـ (الرِيش) ما كان باطنًا، وقيل: هو الأكل والشرب، أمَّا (الرِيَاش) فهو ما ظهر، وهو المال المُسْتَفَاد [5].

---

[1] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٥٤.

*القطع والاستئناف: يدلّ على قطع الكلام عمَّا قبله وانفصاله عنه، فلا يكون في حيّزِه الإعرابي؛ للبدء بكلام جديد مستأنفٍ بِهِ لا تَعلُّق له بسابقهِ من جهة الإعراب، فلا يكون الاستئناف إلا بقطع الكلام الجديد إعراباً عما قبله.

[2] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٤/١٢-١٣.

[3] يُنْظَر: التفسير البسيط، أبو الحسن النيسابوري: ٩/٧٤.

[4] زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين الجوزي: ٢/١٠٩.

[5] يُنْظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ٥/٣٠.

ونستنتج من ذلك أنَّ دلالة قراءة النصب، وتدلّ على أنَّ المراد بقوله: (ولِباس التَّقوى) هو اللباس الداخلي الي يغشي قلب الإنسان وعقله بالعفة والابتعاد عن الرذيلة وهذا ما يتميز به المؤمنون، أمَّا مَنْ قرأ بالرفع وهي الأرجح والتي تَعَدّدتْ الآراء في وجْهَها، ودلالة اللباس هنا أرادَ بها الملابس الخارجية التي يغطي بها الإنسان جسمه، وإنَّ الاختلاف النحوي الحاصل باختلاف الحُكْمَين الإعْرَابِيين أدّى إلى اختلاف دلالي مَهم، إذْ تَغَيْرَتْ الدلالة من المعنى المادي الملموس إلى المعنى المعنوي المحسوس وبالعكس، ولأنَّ أكثر النحويين مثلوا لرابط خبر المبتدأ الجملة الاسمية باسم الإشارة، ومنهم ابن عقيل؛ إذْ يرى أنَّ الجملة إن لم تكن مبتدأ في المعنى، لا بُدَّ من رابط يربطها بالمبتدأ، " والرابط ... إشارة إلى مبتدأ كقوله تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) "[1]، وهذا يعني أن الواو ليست بحرف عطف؛ إذْ تحتمل الحالية أو الاستئنافية.

ثالثاً: قِرَاءَة الخَفْض: وهِيَ الوَجه الإعْرَابِي الأَخِير بالنِسبةِ لِلأسماءِ، إذْ نَجِدُ السَيّد الجَزائري يُوجّه إعْرَاب الكَثِير مِن الأَلْفَاظ بِقِراءَة الخَفْض منها مَا جَاءَ في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَ إِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُواً وَلَعِباً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ يَا يَعْقِلُونَ قُل يَا أَهْلَ الْكِتَابَ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٧-٥٨]

إذْ ذَكَرَ السيّد الجزائري قراءة (وَالكُفَّارَ) فقال: " قَرَأَ أهل البصرة والكسائيّ ﴿والكُفَّارَ﴾ بالجرّ، ﴿وَالكُفَّارَ﴾ عطف على الذين "[2].

---

[1] شرح أن عقيل، ابن عقيل: ١٦٩/١. ويُنْظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٢٦٤/٢.

[2] عُقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٦١٢/١.

ونَقَلَ ابن مُجَاهِد البَغْدَادي، والأَزْهَرِي قِرَاءة أبي عمرو ويَعْقُوب والكسائِي لِلَفظَة (الكُفَّارَ) بالخفض عطفاً على قوله: (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ)، وهنالك قراءة أخرى قَرَأَ بها ابن كثير ونَافِع وعاصم وابن عامر وحَمْزَة وحسين الجعفي عن أبي عمر وهي قراءة النصب[1] .

وحُجَّة مَن نَصَب أنَّه عَطَفَه على قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ﴾؛ لأنَّ (الـ) في الكُفَّار بِمَعْنَى (الّذِي)، ويُمْكِن أنْ يَكُنْ مَعْطُوفاً على مَوْضِع (مِنْ) المنصوبة من قوله: (مِن الَّذِينَ). أمَّا قراءة من قَرَأَ بِالخَفض فَعَلَى أنَّه عَطَفَهُ لَفْظاً على (مِنَ الَّذِينَ) ويريد به (مِنَّ الكُفَّارَ)، وهذه القراءة قرأ بها عبد الله وأُبيّ[2].

أمَّا الطَبَرِي فيَرى أنَّهُمَا قِرَاءَتَان مُتّفقَتَا المَعْنَى وصَحِيْحَتَا المَخْرَج، أي: أنَّ من قرأ بالخفض أَو النصب يجوز له ذلك؛ لأنَّ النهي عن اتّخَاذْ وَلِي مِن الكُفَّارِ عَلَى المُسْلِمِين فقد يَنْهِي أن يتخذ عن كل الأولياء، ومن نهى عن الكل؛ فانَّه قد يَنْهِى عن الجِزء، فإن غير مشكل على أحد من المسلمين أنَّ الله (جَلَّ جَلَالُهُ) إذا حرَّم اتخاذ ولي من المشركين على المسلمين، أنَّه لمْ يَبح لَهُمْ اتخاذ جَمِيع أوْلِيَائهم، ولَاْ إذَا حَرَّم اتْخَاذ جَميعَهُم أوْلِياء أنَّه لَمْ يُخَصص إبَاحَة اتخاذ بعضهم أولياء[3].

ويَبْدَو أنَّ مُؤدِى قِراءَة أبي عمرو والكسائي، أنَّ كلّاً من أهلِ الكِتَاب والكُفّار قَدْ اتّخذوا الدين هُزْوَا ولَعِبَاً، فيما تدلّ قراءة الباقين أنَّ المتّصف بذلك، أي: اتْخَاذ الدِين هُزْوَا، هُمْ أَهل الكتاب وَحْدَهُم ولَيْسَ الكُفَّار، مع اشتراك القراءتين في التَحْذِير من اتّخاذ أيٍّ من الفريقين أولياء من دون المؤمنين[4].

ونَسْتَنْتِج مِن ذَلِكَ أنَّ تلك القراءات وإنْ تَقَارَبتْ إلَّا أنَّ قراءة النصب يُمْكِن أنْ تكونَ هي الأرجح و التي قرأ بها أغلب القُرَّاء، ورجحَّها أغلب العلماء ودليل ذلك ما جاء بِهِ الطَبْرَسِي؛

---

[1] يُنْظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي: ٢٤٥. ويُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٣٣٤/١.

[2] يُنْظر :الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٣٢.

[3] يُنْظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري: ٤٣١/١٠.

[4] يُنْظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني، محمد حبش: ٣٤١.

إذْ بيَّن حُجَّة من قرأ بالجر أنَّه حملهُ على أقرب العاملين، أي عامل الجر، فلو قال (من الكفار) لعمَّ الجميع، أمَّا من قرأ بالنصب فقد عطفه على العَامل الناصب فكأنَّه قال: (لا تتخذوا الكفأَر أولياء)، وقوله: (الكُفَّارَ) بالنصب جاء تَبييناً للاسم الموصول (الذِينَ) فقَصَدَ بذلك: لَاْ تَتخذوا المُستَهْزِئينَ مِنْ أَهلِ الكِتَاب، ولَاْ تَتَخِذُوا الكُفَّارَ أَوْلِيَاء[1].

[1]يُنْظَر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٣/٢٩٩-٣٠٠.

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِراءَات القُرآنية فِي الأسْمَاءِ التِي وَرَدَتْ بِوَجهَين

أولاً: ما ورَدَ بالرفع والنصب: بَعْدَ أَنْ انْتَهَيْنَا مِنْ تَحْلِيل الشَواهِد النَحوِية بِوَجهٍ وَاحِدٍ، وَجَدْنَا مِن الأَلفَاظِ مَا يُمْكِن قِراءَتها بِوَجْهَين إعْرَابِيين لِغَاية نَحويّة وهَذَا مَا سَنَعرِضَهُ في هَذَا المَبْحَث:

قال تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦]

بيَّن السيد الجزائري القراءة في لفظة (مِثْقَالَ)؛ فقال: " رفع نافع (مِثْقَالُ) على أنَّ الهاء ضمير القصّة، و (كَانَ) تامّة وتأنيثها لإضافة المثقال إلى الحبّة، أو لأنَّ المراد به الحسنة أو السيّئة (فتكون في صخرة)، أي: في أخْفَى مَكَان وأَحْرَزَهُ كَجَوف صَخْرَة أو أَعْلَاه كَمَحْدَب السَمَاوَات أَوْ أَسفَلَهُ كَمَقْعَر الأَرض... (مِثْقَالَ) قَرأَ أهل المدينة: (مِثْقَال) بِالرفع والبَاقُونَ بالنَصب"[١].

يَرَى الفَرَّاء أنَّ مَن رَفَعَ إنَّما رفعه بـ (تكُنْ) وهي تَحْتَمِل أن تكون تَامَّة ولَيْسَتْ النَاقِصَة، وبهذا لا تحتاج لتقدير؛ إذْ تكون هذه النكرة (مِثقالُ حَبَّة) فاعلاً، ومن نصب جعل فِي (تكنْ) اسماً مضمراً مجهولاً على أنَّهُ في محل رفع، و(مثقالُ حبة) هو الخبر، وجاز تأنيث (تَكُ) والمثقال مذكر؛ لأنَّه مُضاف إلى الحبة والمعنى للحبة، فذهب التأنيث إليها، ولو قيل بالتذكير: (إن يَكُ مثقالَ حَبَّةٍ) كَانَ صواباً أيضاً وجازَ فِيهِ كلا الوجهين[٢].

وقدَّرها الأَخْفَش (ت٢١٥هـ) على قِرَاءة النصب: (إنْ تَكُنْ خَطِيئَةٌ مِثْقَالَ حَبَّة)، وفي وجه الرفع على أن (تكن) تامة (بَلَغَ مِثْقَال حَبَّة)[٣]. واسْتُبْعِدَ أن يقرأ بالتاء مع الرفع؛ لأنَّ مِثْقَال مُذَكَّر فَلَا يَجوز الَّا بالياء، في حين يرى أبو جعفر النَحَّاس أَنَّ ذَلك جَائِز وصَحِيْح

[١] عُقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٣٨/٤.

[٢] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٢٨/٢.

[٣] يُنْظر: معاني القرآن، الأخفش: ٤٧٧/٢.

وهو مَحْمُول عَلَى المَعْنَى؛ لأنَّ مَعْنَاه وَاحِد، وهذا كَثِيرٌ في كَلَامِ العَرب يقال: اجْتَمَعَتْ أَهل القِيَامَة؛ لأنَّ مِنْ كَلَامِهم اجْتَمَعَتْ اليَمَامَة[1].

وهنالك رَأي للطَبَرِي يَرَى فِيهِ أن (تكنْ) يمكن أن يُضْمَر اسْمها أَوْ خَبَرَها لِجَوَاز إضمار أخبار النكرات، وهو يَتَحَدَّث أولاً عن الهاء في (إنَّها) هَلْ هِي كِنَاية عَن المَعْصِية أَو هي حرف عِمَاد*، فيقول: " وأَوْلَى القولين بالصَّواب عِندي، القول الثاني؛ لأنَّ الله (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) ذكره، لم يعد عباده أن يوفيهم جَزَاء سَيئاتهم دون جزاء حسناتهم، فيقال: إنَّ المعصية إن تك مثقال حبة من خردلٍ يأت الله بها؛ بل وعد كلا العاملين أن يوفيه جزاء أعمالهما، فإذا كان ذلك كذلك، كانت الهاء في قوله: (إنَّها) بأن تكون عماداً أشبه منها بأن تكون كناية عن الخطيئة والمعصية. وأمَّا النصب في المثقال، فعلى أنَّ في (تَكُ) مجهولاً. والرفع فيه على أن الخبر مضمر، كأنه قيل: إن تك في موضع مثقال حبة؛ لأنَّ النكرات تضمر أخبارها، وَعَنَى بقوله: (مِثْقالَ حَبَّةٍ): زنة حبة، فتأويل الكلام إذن: إنَّ الأمر إن تك زنة حبة من خردل من خير أَو شرّ عملته، فتكن في صخرة، أَو في السموات، أَو في الأرض، يأت بها الله يوم القيامة، حتى يوفيك جزاءه "[2].

وبيَّن الزجاج أنَّ من قرأها بالنصب على تقدير: إنْ تَكُنْ الَّتِي سَأَلْتَنِي عنها مثقالَ حبة من خردلٍ، ويجوز أنَّها إن تك مثقال حبة من خردل، على معنى أنَّ القصة، كما تقول: أنَّها هند قائمة، ولو قلت: أنَّها زيْدٌ قَائمٌ لَجَاز؛ إلَّا أنَّ النَحويين يختارون ذلك مع المذكر، ويجيزون مع المؤنث التأنيث والتذكير، يقولون: إنَّه هندٌ قائمة، وإنَّها أُمَّة الله قَائِمَة، هُنَا جَاز الوجهان، فأمَّا (أنَّها إنْ تكُ مثقالَ حبةٍ من خردلٍ) عند من لا يُجيز (إنَّها زيدْ قائِم) جاز عندُ هذا؛ لأنَّ معناه التأنيث فَيَرَدَّ (مَا) إلى الحبة من خردل. ومن رفع مع تأنيث (تَكُنْ) فيعود

---

[1] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٣/١٩٤.

*حرف عماد: هو أنَّ المتكلّم والسامع يتعمَّد عليهِ في التمييز بين ضمير المثنى والمفرد نحو: جئتما-كتبتما-أكلتما.

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ٢٠/١٤٠- ١٤١

(مِثْقَالُ) على مَعْنَى (خَرْدَلَة)، وتكُ بمعنى يقع ولا خبر له وهو يعني التمام موافقًا بعض الأقوال السابقة[١].

وذَكَر الأَزْهَري رأيه في هذا الامر فقال: " الرفع على معنى القُصَّة، كما تقول إنَّها هندٌ قائمة، وإنَّهُ زيدٌ قائم، والتأنيث في قوله: (إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ) جازَ؛ لأنَّ (المثقال) أضيف إلى الحبة، فكان المعنى للحبة فذهب التأنيث إليها... ومن نَصب فقال: (إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ) فَلَهَا مَعْنَيَان؛ أحدهما: أنَّ التي سألتني عنها (إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ)، والمعنى الثاني: أنَّ فِعْلَةَ الإنسان إن تكُ صغيرة قدْر مثقال حبة "[٢].

ويذكر الفارسي تأويل وجه النصب فيقول: " من نصب فقال: إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَة، فاسم (كَانَ) ينبغي أن تكون: المَظْلَمة، المَعْنَى: (إِنْ تَكُ المَظْلَمَة أَو السيئَة مِثْقَالَ حَبَّة من خَرْدَل أَتَى الله بِهَا، وأَثَاب عَليّهَا، أَو عَاقَب، إِنْ لَمْ يَكن قَدْ كَفَر، أَو أَحْبَط)، ومن قال: (إِنّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَال حَبَّة) فألحق علامة التأنيث الفعل، والفاعل (مثقالُ) المذكّر؛ فلأنّ (المثقالَ) هو السيئة أَو الحسنة فأنّث على المعنى كما قال: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ **[الأنعام: ١٦٠]** فأنث وإن كان الأمثال مذكّرا؛ لأنَّه يراد به الحسنات، فحمل على المَعْنَى، فكذلك (المثقال) "[٣].

ومن ذلك نخلص إلى أنَّ من رفع (مثقالُ) فإنَّه جعل (كَانَ) تَامَّة بِلَا خَبَر، وَمَنْ نَصَبَه جَعَلَ (كَانَ) نَاقِصَة فَهُو خَبَرهَا، وَاسم (كَانَ) مضمر فيها والتقدير: (إن كان الظلم مثقال حبة)، فأضمر الخبر لتقدم الظلم، أمَّا النون في تكن فإنَّها حذفت في حالة الجزم، ولكثرة الاستعمال [٤]؛ وفي مُجمل الأحوال من نصب (مِثْقَالَ) أَو من رفعها لا يبعدنا عن المعنى المراد وهو معنى متقارب، لَكِن يَبْدُو أَنَّ دِلَالَة النَصْب الْتِي قَرَأَ بِهَا أَغْلَب الْقُرَّاء هِي الْأَرْجَح؛ لِقُرْبهَا مِنْ سِيَاق الآيَة.

---

[١] يُنْظر: معاني القرآن واعرابه، الزجاج: ١٩٧/٤. وَيُنْظَر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرماني: ٣٢٧.

[٢] معاني القرآن، الأزهري: ٢٧٠/٢ –٢٧١.

[٣] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٤٥٦/٥.

[٤] يُنْظر: المسائل العسكريات في النحو، أبو علي النحوي: ١٢٨.

• ويَبْقَى الحَدِيث عَن تَأرجُح اللفْظَة بَيْنَ حُكْمَين إعْرَابِيين –الرَفْع والنَصب– عَائِد إلى قِراءَتَين قُرآنِيَتَين، ومِثَالَه مَا جَاءَ بِه قَوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٤-٨٥]

إذْ ذَكَرَ السَيّد الجَزائري وُجُوه القِراءَة في (الحَقّ) بقوله: " أَهل الكوفة غَير الكسائيّ: (فَالْحَقُّ) بالرفع، والباقون بالنصب (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ) قُرِئَ: (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ) منصوبين، على أنَّ الأوّل مقسم به كالله في ﴿إنَّ عليك الله أن تبايعا﴾ وجوابه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ و ﴿الْحَقَّ أَقُولُ﴾ اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه: ولا أقول إلّا الحقّ، والمراد بالحقّ إمّا اسمه عزّ وعلا الذي في قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ أَو الحقّ الذي هو نَقِيض البَاطِل عظّمه الله بإقسامه به، ومرفوعين على أنَّ الأوّل مبتدأ محذوف الخبر، أي: فالحَقّ قَسَمِي لأملأنّ والحقّ أقول؛ أي أقوله: ﴿مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، أي: لأملأنّ جهنّم من المتبوعين والتابعين أجمعين لا أترك منهم أحدا "[١].

نَرَى أَنَّ القُرَّاء اخْتَلفوا في (الحَقّ) اللفظَة الوَارِدة أولاً؛ فَقَدْ رَفَعَهَا بعضهم ونصبها آخرون؛ فمن الذين رَفَعُوا مجاهد وابن عباس، وعندهما أنَّ تفسيره: (الحَقَّ مِنِّي، وأَقُوْلَ الحَقّ)؛ فَهُمَا ينصبان الثاني بـ (أَقول)، ونصب الأثنين معاً كثير من القُرّاء؛ فجعلوا الأول على مَعْنَى: والحقّ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ، فهو في موقع القسم ونصب بنزع الخافض كما يفهم من قول الفراء، وينصب الثاني بوقوع القول عليه فهو مفعول به[٢].

وفي موضع آخر بيَّن الفراء أنَّ قراءة الْحَسَن وأهل الحجاز بالنصب فيهما، وقرأ ابن عباس والأعمش وَعَاصِم ومجاهد بالرفع فِي الأولى والنصب فِي الثانية؛ فعن مجاهد أَنَّهُ قرأ: (فالحقُّ منّي والحقَّ أقولُ، وأقول الحقَّ)، وهو وجه ويكون رفعه عَلَى إضمار: فهو الحقّ، وينقل عن ابن عباس أنَّ تأويله: فأنا الحقُّ، وأقولُ الْحَقَّ، ويمكن أن يكون رفعه

---

[١] عقود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ٢٧٢/٤.

[٢] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ١٥٥/١.

بتأويل جَوابَه، أي جواب القسم على أنَّ فيه (أن) مصدرية؛ لأنَّ العرب تَقُولُ: الحقُّ لأقومَنَّ، ويقولون: عَزْمَةٌ صادقة لآتينَّك؛ لأنَّ فِيه تأويل: عَزْمة صادقة أن آتيك[١].

ويذكر أبو عبيدة (ت٢٠٩هـ) أنَّ النصب على تأويل (أَقُولُ حقّاً)، و (ويَقُولُ الحقَّ) أي: على تأويل قول محذوف في الأولى كما يفهم لدلالة القول الآخر، ولم يتحدث عن وجه الرفع[٢].

ويُوضِّح الطَبَرِي أنَّ القرَّاء اختلفوا في قراءة (الحقَّ) الأولى، فهنالك جماعة رفعوا الأول ونصبوا الثاني، وآخرون نصبوا الأول والثاني، أمَّا من أَخذ بالرأي الأول فهم أهل الحجاز و عامة الكوفيين؛ إذْ رفعوا (الحقُ) الأول بتقدير:(لله الحقُّ)، أَو (أنا الحقُّ وَأقولُ الحقُّ)، وهذا هو الوجه الأول، أمَّا الوجه الثاني أن يكون (الحقُ) مرفوعاً بتأويل قوله: (لَأَمْلَأنَّه) فيكون معنى الكلام حينئذٍ: (فالحق أنْ أملأَ جَهَنَّم)، وهو رأي للفراء قد تقدم، أمَّا من كان لهم رأي بنصب (الحقَّ) الأول والثاني، وهم قرَّاء المدينة والبصرة وبعض المكيين والكوفيين فقرأوا بمعنى (حقّاً لأَملَأنَّ جَهَنَّم، والحَقَّ أَقولُ)، ودخول اللام عليه وحذفها سواء، ويحتمل نصبه أن يكون على وجهِ الإغراء بمعنى: (الزموا الحقَّ) وهو خطاب من الله لإبليس؛ لأنَّ الله أراد أن يخبره بما فعل به وباتباعه فرأي الطبري أنَّهما قراءتان مستفيضتان وكلاهما مصيب[٣].

ويَذْكُر ابن مُجَاهِد الاختلاف في قراءة (الحَقُّ) فيقول: " فقرأ ابن كثير ونافع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر والكسائي (فالحَقَّ والحَقَّ أَقُول) بِالفَتْح فيهمَا، وَقَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة (فالحقُّ) بالضم وَ (الحَقَّ) بالفتح، وَرَوى المُفَضَّل عَن عَاصِم (فَالْحَق وَالْحَق أَقُول) مثل أَبِي عَمْرو "[٤].

وهناك رأي للمَاتريْدِي (ت٣٣٣هـ)، أنَّ من رفع الحق فيكون مَعْنَاه: (فالحقُ والحقَّ أقولُ)، أي: (مني يكون الحق على هذا)، أمَّا قراءة النصب فهو للتأكيد ومنصوب بـ

---

[١] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٤١٢/٢.

[٢] يُنْظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة: ١٨٧/٢.

[٣] يُنْظر: جَامِع البَيان في تفسير آي القرآن، الطبري:٢٤١/٢١- ٢٤٢.

[٤] السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي: ٥٥٧.

﴿أقول﴾، فكأنَّه يريد أن يقول: (أَقُولُ الحَقّ الحَقّ) وهو يقول: (لَأَمْلأنَّ جَهَنّم مِنْكَ ومِمَّن تَبَعَكَ مِنْهُم أَجْمَعِين)[1].

وللفَارِسِي وابن زَنْجَلَة رَأْيَان مُتَقَارِبَان فيمن نصب الحق الأول، أرادوا به أنَّه منصوب بفعل مضمر؛ فالناصب له الفعل على تقدير: يَحُقُّ اللهُ الحقَّ، أَو الفعل المشابه لما ورد في قوله: ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ **[يونس:٨٢]**، وهذا هو الوجه بحسب رأيهما، أمَّا الرأي الآخر فهو على التشبيه بالقسم، نحو: (الله لأفعلنَّ) والتقدير: والحقّ لأملأنَّ، فإنّ قيل: كيف اعترض بين القسم وجوابه بقوله: (والحقّ)، فالجواب أن اعتراض هذهِ الجملة لا يمنع التأويل السابق؛ لأنَّه ممَّا يقوي القصة، ويمكن الذهاب للرأي السابق في أنَّه كرر للتوكيد، أمَّا من رفع (الحقُّ) فهو إمَّا مبتدأ محذوف الخبر؛ فيقدر: (فالحقُّ مِنِّي)، أَو خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: أنا الحقُّ والحقُّ أقول[2].

ويلخص الوَاحِدِي (ت٤٦٨هـ) الأقوال السابقة بالقول إنَّه " انتصب الحق الأول على تقدير فبالحق، حذف الخافض ونصب كما تقول: والله لأفعلن، والحق الثاني يجوز أن يكون الأول وكرره للتأكيد، ويجوز أن يكون الحق منصوباً بأقول، كأنَّه قال: وأقول الحق، وقرأ الكوفيون والحقُّ رفعاً، وهو مبتدأ وخبره محذوف على تقدير: الحقُّ مني، كما قال: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ **[البقرة:١٤٧]**، وهذا قول مجاهد، قال: يقول الله: الحقُّ منّي وأنا أقولُ الحقَّ "[3].

أمَّا رأي الزمخشري فيتلخص في أنَّ مَن نصبهما معاً، فإنَّما أراد أنَّ الأول مقسم بهِ، وجوابه ﴿لأملأنَّ﴾، والحقّ أقول، اعتراض بين المقسم بهِ والمقسم عليه، والمعنى على هذا: (ولا أقولُ إلَّا الحقّ)، أمَّا رفعهما معاً فعلى أنَّ الأول مبتدأ محذوف الخبر، مثل قوله: (لعمرك)، أي: فالحقُّ قسمي لَأَمْلأنّ، والحقُّ أقول، أي: (أقوله)، ومن جرّهما معاً فتقديره:

---

[1] يُنْظر: تفسير الماتريدي تأويلات أهل السنة، محمد الماتريدي: ٨/٦٥٠.

[2] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي:٦/٨٧. ويُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦١٨-٦١٩.

[3] الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي:٣/ ٥٦٧.

أنَّ الأول مقسم بهِ وقد أضمر حرف قسمه، كقولهم: اللهِ لأفعلَنَّ، والحقّ أقول، أي: ولا أقول إلَّا الحق على حكاية لفظ المقسم بهِ، ومعناه التوكيد والتشديد[١].

ويورد القرطبي (ت٦٧١هـ) الآراء في نصب الأول وخفضه؛ فالنصب على الإغراء؛ أي: (فاتبعوا الحق واستمعوا الحق)، وقيل: هو منصوب بفعل مُضْمَر أي: يحق الله الحقَّ، أَو على القسم وحذف حرف القسم، كما تقول: اللهَ لأفعلن، وتفسيره: فبالحق، وهو الله (ﷻ) أقسم بنفسه، والحق أقول، جملة اعترضت بين القَسَم والمُقْسَم عليه، وهو توكيد القصة، وإذا جعل الحق منصوباً بإضمار فعل كان (لَأَمْلَأَنَّ) على إرادة القسم، وقد أَجَازَ الفراء وأبو عبيدة أن يكون الحق منصوباً بِمَعْنَى: (حَقّاً لِأَملأنَّ جَهَنَّم)، وذلك عند جَمَاعَة من النحويين خطأ، لا يجوز زيداً لأضربنَّ؛ لأنَّ ما بعد اللام مقطوع مما قبلها فَلَاْ يَعْمَل فيه، والتقدير على قولهما: (لأمّلَأنَّ جَهَنَّم حقّاً)، وفي الخفض رَأْيَان وهي قراءة ابن السميقع وطلحة بن مصرف: أحدهما أنَّه على حذف حرف القسم، وهذا الرأي للفراء، وقد أجاز مثل هذا سيبويه وغلَّطه فيه المبرد فلم يجز الخفض؛ لأنَّ حُرُوفَ الخَفض لَاْ تُضْمَر، والرأي الآخر أن تكون الفاء بدلاً من واو القسم[٢].

وهناك من يُسَمِّي الفاء في (فَالحَقّ) الأولى الفاء الفَصِيْحَة " لِأنَّها أَفْصَحَت عن جواب الشَرط المُقدَّر تقديره: (إذَا حَلفتَ بِصفَتِي عَلَى إغْوَائِهم ثُمَّ أَغْوَيْتَهم لِتَكونَ بَارّاً فِي قَسَمك وأَرَدْتَ بَيَان عَاقِبَتَك وعَاقِبتَهُم؛ فَأَقولُ لَكَ الحَقُّ)، بالرفع على أنَّه مبتدأ خبره محذوف أي: فالحَقُّ قَسَمِي، على أنَّ (الحَقّ) اسم من اسماء الله كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ **[النور:٢٥]**، أَو نَقيض البَاطِل وعَظَمَة الله بإقسَامه به، ويَحْتَمِل أنْ يكون التقدير: فالحقُّ مِنِّي، كما قال: الحقُّ من ربك والحقَّ أقول، بالنصب على أنَّه مفعول لأقول، قدَّم عليه للقصر أي: لا أقولُ إلَّا الحقَّ "[٣].

---

[١] يُنْظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٤/ ١٠٨.

[٢] يُنْظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٥/٢٣٠.

[٣] حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين الشافعي: ٢٤/٤٥٢.

ويَتَّضِحُ مِمَّا سَبَق أنَّه لَا يَظْهَر خِلَاف في نصب (الحقَّ) الثانية، والخلاف في الأولى التي لا يظهر عاملها؛ والقول برفعها تكون دلالته أَرْجَح على تأويلات مختلفة ومعانٍ شتى، ولا تبعد النص عن الدلالة الكلية المفهومة، والرفع أَرْجَح لأنَّ معنى الآية الكريمة يدلّ على القسم فتقديرها: (الحَقُّ قسمي) و(الحقُّ) معرفة والأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، والعربية تميل إلى الابتداء بالمعارف؛ ولأنَّها تجعل من كلمة (الحقّ) عُمدة في الكلامِ وليست فضلةً (مفعول بهِ لفعل محذوف تقديره: (أقول الحقَّ)) ولأنَّ (الحَقُّ) هنا (الـ التعريف) أَفادتْ معاني الإطلاق والكمال، وليست لمجرد القسم، فلو كانت للقسم جازَ أمرٌ آخر، وهو حذف الخافض (باء القسم) أيضاً، فالسياق وإنْ كانَ يُقوّي القسم؛ بلْ الموقف هو مُقابل قسم إبليس (فبعزتك...) من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى بَيَان مُطلق الحَقّ مُقَابِل البَاطِل.

- **ومِنَ القِراءَات التِي جَاءَتْ في هذا النَمَط قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]**

إذْ ذَكَرَ السيّد الجَزائري قِراءة (الروحُ الأمينُ) على الوجه الآتي " ﴿نَزَلَ﴾ أهل الحجاز وأبو عمرو وحفص ﴿نَزَلَ﴾ بالتخفيف ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ بالرفع، والباقون: ﴿نَزّلَ﴾ بالتشديد ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ بالنصب "[1].

وبيَّن الفراء أنَّ (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ)، وهي قراءة التخفيف ورفع (الروحُ)، والتي قرأ بها أغلب القرَّاء ومنهم أهل المدينة، أمَّا قراءة النصب فهي قراءة الأعمش وَعَاصِم والحسن وتكون بتشديد (نَزَّلَ بِهِ)[2].

ولِلطَبَرِي رأي في الحِفَاظ عَلى دَلَالة النَصّ، وإنْ اختلفت قِرَاءات القرّاء في قوله: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) فقراءة عَامَّة أهل الحجاز والبصرة: (نَزَلَ بِهِ) مخففة، ورفع (الرُوحُ الأمينُ) على الفَاعِليّة، والمَعْنَى: أنَّ الروحَ الأَمين هُوَ الذِي نَزَلَ بالقُرآن عَلَى محمد (ﷺ) وهو جبريل (عليه السلام)، في حين قَرَأَ عامَّة قراء أهل الكوفة (نزّل) مشددة الزاي و (الروحُ الأمين) بالنصب

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٥٢٨/٣.

[2] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٢٨٤/٢.

على المفعولية بمَعْنَى: أنَّ رَبّ العَالمِين نزَل بالقرآن، الرُوح الأَمِين وهو جبريل (عليه السلام)، ومن ثمَّ فأنَّ كلَا القِراءَتين مُسْتَفِيضَتان مشهورتان، وهُمَا مُتَقَارِبتَا المَعْنَى، فَبأيْهُمَا قَرَأَ القارئ فهو مُصِيْب، وذلك أنَّ الروح الأمين إذا نزلَ على محمد (ﷺ) بالقرآن، فلا يكون إلَّا بأمر الله إياه بالنزول، ولن يجهل أن ذلك كذلك ذو إيمان بالله، وأنَّ الله إذَا أَنْزَله بِهِ نَزَل[1].

والذي يَظْهَر أنَّ كُل قراءة مُنْهُما قَرأ بها بعض القرَّاء الكبار؛ ولذلك لا تَتَرجّح أحدهما، يقول ابن مجاهد: " قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص (نزَل) خفيفة، (الرُّوحُ الْأَمِينُ) رفعاً، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصِم (نزَّل) مُشدّدة (الرُّوح الأَمِين) نصباً "[2].

وقد احْتَجّ بَعض أَهل اللُّغة لِقراءة التَشْديد في (نزّل) بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ **[الشعراء: ٧]**؛ لأنَّ تنزيلاً يدلّ على (نزّل)، وهو احتجاج حسن بحسب رأي النَحَّاس، وهناك من احتجّ للقراءة بالتخفيف وهو يقول: ليس هذا المَصْدَر؛ لأنّ المَعْنَى: وإنّ القُرْآن لِتنزيل ربّ العالمين نزل به جبرائيل (عليه السلام)، كما قال (جل جلاله): ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ **[البقرة: ٩٧]**[3].

ويَذْكُر الفَارِسِي أنَّ القرّاء يَخْتَلفُونَ فِي تَشدِيد الزَّاي وتَخْفْيفهَا من (نَزَلَ) ومَا شَاكَلَهَا (نَزَلَ يُنزِّل ومُنَزّل) فِي القرآن الكريم، فَبَعْضَهم يشدد والآخر يخفف في أكثر المواضع أَو جميعها؛ فقرأ نافع بتشديد الزاي إذا كان فعلاً في أوله (ياء أَو تاء أَو نون)، وابن كثير يخفّف الفعل الذي في أوله (ياء أَو تاء أَو نون) في كلّ القرآن، إلَّا في ثلاثة مواضع، وابن عامر يشدد ذلك كلّه في جميع القرآن من (منزّل وينزّل وينزّلون ومنزّلين)، ويبين لنا الفارسي أنَّ الفعل (نَزلَ) فعل غير متعدّ إلى مفعول به، فإذا أردت تعديته إليه عدّيته بطرائق ثلاثة هي التي يَتَعدّى بها الفعل، وهي النّقل بالهمزة، وبحرف الجرّ، وبتضعيف العين، ومما يدل

---

[1] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ١٧/ ٦٤١.

[2] السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٧٣.

[3] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ١٣١/٣.

على أنَّه غير متعدّ قولهم في مَصْدَره: النزول؛ فالنّزول كالصّعود والخروج والقفول، ونحو ذلك من المصادر التي لا تتعدى أفعالها في أكثر الأمر[1].

ويُوجَزْ ابن زَنْجَلة حُجَجْ الفَرِيْقَين، والتي تَظْهُر أنَّها تَعْتَمِد على المَعْنَى الوَارِد فِي القرآن الكريم، أَو تفسير القرآن بالقرآن؛ فيقول: " بالرفع أي جَاءَ بِه جَبْرِيل (عليه السلام)، وحُجْتَهَم قوله ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ **[النحل: ١٠٢]**، وقوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللهِ﴾ **[البقرة: ٩٧]**، فلما كان في هذين الموضعين جِبْرائِيل هو الفَاعل بإجْمَاع ردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه والباء للتعدية، كما أنَّ التشديد في قوله (نزله) للتعدية، وقَرأ البَاقُون (نَزَّلَ بِهِ) بالتشديد (الرُّوحَ الأمينَ) بالنصب المَعْنَى: نَزَلَ الله بِهِ الروحَ الأَمينَ، وحجّتهم أنَّ ذلك أتى عقيب الخبر عن تنزيل القرآن وهو قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ **[الشعراء: ١٩٢]**، والتنزيل مصدر نزل بالتشديد فكأن قوله: (نَزَلَ بِهِ الروح الأمينَ) كان مَرْدُودَاً على ما تَقَدّمَه من ذكر الله تعالى ليكون آخر الكلام مَنْظُومَاً على لفظ أوله إذ كان على سياقه "[2].

والذي يظهر أنَّ دلالة كِلَا القِراءَتِين لهُمَا وَجه من العَربية ومَعْنَى مُرَادِف في القرآن الكريم، ولكن كما تبين سابقا من أن الفاعل هو الله (جل جلاله) المنزل، وجِبْرِيل (عليه السلام) يتحرك بأمر الله (جل جلاله)، فلا يغير شيئاً من الخطاب والمعنى الكلي.

ثانياً: مَا وَرَدَ بالرّفعِ والخَفْضِ: فِي هَذا القِسْم سَنَذْكُر مَا وَرَدَ بِالرَفعِ والخفضِ بَعدَ أَنْ مَرَرنَا بِمَا وَرَدَ بالرفع والنصب، وإنَّ الاختلاف بين الرفع والخفض، أو الرفع والنصب، هو ليسَ اخْتِلافَاً نَحوياً أو دَلَالِياً فَحَسب؛ بَلْ يَنْسَحِب إلى الاختلاف الوَظِيفِي لِلَألفاظ دَاخِل الجُمْلَة القُرآنية، وكما نَعْلَم أنَّ لِلكَلمَة المَرفُوعَة وَظِيفَة فَاعِلِيّة، أو ابْتِدَائِية، أو إخْبَارِية، وغيرها، وللكلمة المَنْصُوبة وَظَائِف أُخرى والخفض كذلك، وهذا ما سَنَتَعَرّف عَليه في **قوله تعالى:** ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ (١٧) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ (١٨) لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا

---

[1] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/١٥٦ – ١٥٨.

[2] حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٢١.

﴿وَلَا يُنزِفُونَ (١٩) وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ (٢٠) وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ (٢١) وَحُورٌ عِينٌ (٢٢) كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ (٢٣) جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٢٤)﴾ [الواقعة: ١٧-٢٤]

ذَكَرَ السَيّد الجزائري قِراءَة (وَحُورٌ عِينٌ): " أي: فيها حورٌ عينٌ، أَو عَطف على ﴿وِلْدانٌ﴾، وقراءة حمزة والكسائي بالجرّ، للعطف على ﴿جَنَّات﴾ بتقدير مضاف، أي: هم في جنّات ومصاحبة حور "[1].

اخْتَلَف العُلَمَاء فِي اخْتِيَار الوَجه المُنَاسِب لِهَذِه القِراءة، فبيَّن الفراء أنَّ من خَفَضَهَا هُم أصحَاب عَبْد الله وهو وجهِ العَربية، وإنْ كانَ أكثر القرَّاء عَلَى الرفع؛ لأنَّهم هَابوا بحسب تعبيره أنْ يَجْعَلوا (الحُور العِين) يُطَافْ بِهنَّ، فَرفَعوا عَلَى تقدير الابْتِداء: ولهَمْ حورٌ عينٌ، أوْ عندهم حُورٌ عِينٌ، والخَفض عَلَى أَنْ تَتْبَع آخر الكَلَام بأولهِ على العطفِ كَمَا يظهر، وإن كان هُناك إشكال في عدمِ صلاح هذا العطف من جِهةِ المَعْنَى، ولكن لَهُ نَظَائِر في قَول العَرب:

إِذَا مَا الْغَانِيات بَرِزْنَ يَوماً وَزَجَّجنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[2]

فالعَين لا تزجج إنَّما تُكحَّل، فَعطفها عَلَى الحواجب؛ لأنَّ المَعْنَى واضح وكذلك كان ينبغي لِمَنْ قَرأ: (وحورٌ عينٌ) بالرفع؛ لأنَّه يشكّل عنده أن لا يطاف بهن أن يَقُولُ: (وَفاكِهَةٍ وَلَحْمِ طَيْرٍ) بالخفض؛ لأنَّ الفاكهة واللحم كذلك لا يطاف بهما، ولا يطاف إلَّا بالخمر وحدها وفي هذا بيان أنَّ الخفض وجه الكلام ولا غُبَار عَلِيه[3] وأَتْبَعه في هذا الرأي الطَبَرِي[4]. ومن القراء الذين قرأوا بهذه القراءة حمزة والكسائي، أمَّا قراءة من رفع (حورٌ عينٌ) وهم: ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمر، وعاصم وقراءتهم بتقدير:(حورٌ عينٌ) على الابتداء:

---

[1] عُقود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ٢٨/٥.

[2] ديوان الراعي النُميري، وَاضِح الصَّمَد: ٢٣٢.

[3] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ١٢٣/٣-١٢٤.

[4] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ١٠٥/٢٣-١٠٦.

(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلدُونَ بِأَكوابٍ وأَبَارِيقٌ ولَهُمْ مَعَ ذَلِكَ حُورٌ عِينٌ)[1]، " ويجوز أن يَحْمِل الرَفع على سُررٌ مَوضونةٌ وحُورٌ عينٌ، أو حورٌ عينٌ على سرر موضونة؛ لأنَّ الوصف قد جرى عليهن فاختصصن، مجاز أنْ يرفع بالابتداء ولم يكن بالنكرة "[2].

وقال الزَجّاجُ أنَّ القراءة بالرفع هي الأحسن من غيرها، وإنْ كان علَّل لقراءة الخفض؛ يقول: " بالخفض، وقُرِئت بالرفع، والذين قرأوها بالرفع كرهوا الخفض؛ لأنّه عطف على قوله: " (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ، بِأَكْوَابٍ)، فقالوا: الحور ليسَ مِمَّا يُطَاف بهِ، ولَكِن مَخفوض على غيرِ ما ذهبَ إليه هؤلاء؛ لأنّ مَعْنَى: (يطوفُ عَلَيْهِم وِلْدَان مُخَلَّدون يَنْعَمُون بِهَذَا)، وكذلك ينعمون بلحم طير وكذلك ينعمون بحور عين. ومن قرأ بالرفع فهو أحسن الوجهين؛ لأنَّ مَعْنَى (يَطُوفُ عَلَيْهُمْ وِلْدَانٌ مُخَلّدون) بهذه الأشياء بمَعْنَى ما قد يثبت لهم فكأنَّه قال: ولَهُمْ حورٌ عينٌ "[3].

ويُبَيّن النَحَّاس إنَّ قراءة (وحُورٌ عينٌ) بالرفع هي قراءة ابن كثير وأبي عَمرو وعَاصِم وشيبه ونافع. وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي (وحورٍ عينٍ) بالخفض، ويُعَلّل سيبويه وجه الرفع في أنَّه مَحْمُول عَلَى المَعْنَى؛ لأنَ المَعْنَى: فِيْهَا أَكْواب وأَبَارِيْقَ وكَأْسٍ مِنْ مَعِين وفَاكِهَةٌ ولَحْم طَيْر وحُورٌ، أي: ولَهُمْ حورٌ عينٌ. والقراءة بالرفع هي أيضاً اخْتِيَار أبِي عُبيد؛ والحجة المذكورة السابقة التي تمنع الخفض وهي أنَّ الحورَ لَاْ يُطَافْ بِهن. ويَذْكُر النَحَّاس ما تقدم من رأي الفراء واختياره الخفض واحتجَ بأنَّ الفاكِهَة واللحم أَيْضَاً لَاْ يُطَاف بِهِمَا، وإنَّمَا يُطَاف بِالخَمر، وهُوَ هُنَا يرد عليه في أنَّ القرَّاء قد أجمعوا على القراءة بالخفض في قوله (ﷻ): (وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ)، فمن أَين لَه هذه الحُجّة أو الادّعَاء أنَّه لَاْ يُطَاف بِهَذِه الأَشْيَاء، ولَيْسَ هُنَاكَ حُجَّة قَاطِعَة أو خَبر مُؤَكّد يُمْكِن التَسْلِيم له. ويذكر النحاس أنَّ الخفض جائز على أن يحمل على المَعْنَى؛ لأنَّ المَعْنَى: يَنْعِمُونَ

---

[1] يُنْظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه:٢/٣٤٢-٣٤٣. ويُنْظر: معاني القراءات، الأزهري:٣/٤٩.

[2] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٦/٢٥٧.

[3] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٥/١١١.

بِهَذهِ الأَشْيَاء ويَنْعِمونَ بِحورٍ عينٍ، وهذا جَائِز في العَربِية كثير مثله من الحِمْل عَلَى المَعْنَى فكأنَّه في تقدير: (يَعْطُونَ هَذا ويُعْطُون حُوراً)[1].

وذَكَرَ الهمذاني القراءات المختلفة لـِ (حورٌ عِينٌ) فقال: " بالرفع على: وفيها أو وَلهم أو وعندهم أو وهناك حورٌ عينٌ أو عطفاً على المنوي في (مُتكِئِين) أو (مُتَقَابِلِين)، وجاز ذلك من غير تأكيد لطول الكلام، أو على (وِلْدَانٌ) يطفن عليهم كالولدان، إمَّا للخدمة أو للتنعيم. بالجر عطفاً إمَّا على (جَنَّاتِ النعيمِ)، على معنى: هم في جناتِ وفي حورِ عينٍ، أو على ﴿أكواب﴾ حملاً على المَعْنَى: لأنَّ المَعْنَى: (يَطُوفُ عَلِيهم وِلدَان مُخَلَّدُون بِأَكْوابٍ، مُنْعِمُون بِأَكوَاب، وبِفَاكهةٍ، وبِلَحْمِ طَير، وبِحورٍ عِينٍ"[2].

ومن كل هذا يتبين أن القراءة بالرفع يَتَلَاشى فيها الإشكال في تَخَالُف المَعْنَى، والقراءة بالرفع لا إِشْكَال فيها عند الحمل على المَعْنَى، وهناك استعمال عربي مشابه يُجِيْز الخفض هو أيضاً حمل على المَعْنَى، ومن ثم نَسْتَنتج مما تقدم أنَّه يُمْكنَنَا تفضيل قراءة الرفع لـِ (حورٌ عينٌ)، كون دلالتها الأَقْرَب من قراءة الخفض للفهم والإفهام؛ (ولأنَّ الرفع محمول على المَعْنَى (ولَهُمْ فِيهَا) حَمْله عَلَى شِيء لَا ينقُضُ الأول في المَعْنَى)[3]، ولأنَّ السياق هو كاشف عن القراءة الراجحة فالولدان يطوفون بالأشياء المذكورة وهي الأكواب والأباريق وكأس من معين، ولأنَّ الحورَ لا يُمْكُن أنْ يُطاف بها؛ لأنَّها موصوفة بـ (اللؤلؤ المكنون) والمكنون هو المَصُون المَخْزون في الصدفِ.

- **ومن ذَلِكَ أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]**

---

[1] يُنْظَر: إعراب القرآن، النحاس: ٤/٢١٨-٢١٩.

[2] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ٦/٨١-٨٢.

[3] يُنْظر: الكتاب، سيبويه: ١/١٧٢.

يَذكُر السيّد الجَزائري قِرَاءَة مِن قَرأَ " المَجِيدُ بالرفع صِفَة الله، وهُو الأَكْثَر في القراءة، ومن كَسرهِ جَعَلَه صِفَة العَرش؛ لأنَّ المَجد مَعْنَاهُ الكَمَال والعُلوّ والرفعة والعرش أكمل كلّ شيء، وأهل الكوفة: المَجيد بالجرّ، والباقون بالرفع "[1].

وللخَليْل (ت١٧٠هـ) رَأي فِي هَذهِ المَسألة، إذْ يرى أنَّ " من خفض (الْمَجِيدِ) بالقرب والجوار * فيقرأ: ذو العَرْشِ المَجِيدِ، ورفع على أنَّه صفه لـِ (ذِي العرش)، وهو مَحل النعت والصفة لله (جَلَّ جَلَالُهُ) والنعت للمخلوق "[2].

وإنَّ كِلَا القِرَاءَتين بالرفعِ والجرِّ جَائِزة لِشُهْرَتِهَا؛ فَعَامَّة قرّاء المدينة ومكة والبصرة وبعض الكوفيين يقرأ رفعًا، ردًّا على قوله: (ذُو الْعَرْشِ) على أنَّه من صفة الله (جَلَّ جَلَالُهُ) ذكره. وأنَّ الخفض قراءة عامة قرَّاء الكوفة وهو ليس للجوار؛ لأنَّه من صفة (العرش) المخفوض بالإضافة[3].

والقراءة بالرفع فهي قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم، وأما قراءة الخفض فهي ليحيى بن وثاب وحمزة والكسائي، فبعض النحويين يستبعد الخفض؛ لأنَّ لفظ (المجيد) معروف أنَّه من صفات الله (جَلَّ جَلَالُهُ)، وليس هو من صفات كتاب الله، (وَقَدْ يَجوز الخَفض عَلى مَذْهَب سيبويه لَاْ عَلَى مذهب كَلَام العَرب ولَاْ شِعرها، وإنَّما هو غلط في قولهم: (هَذا جُحر ضَبّ خَرِب)، أي الخَفْض عَلَى الجُوار)[4]، ونظيره في الشعر الغلط على الإقواء، وممكن أنْ يكون الخفض جائزًا على غير الجوار على أن يكون التقدير: (إن بطش ربك المجيد) على النعت لـِ (ربك)[5].

---

[1] عُقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٥/٣٩٢.

*الخفض على القرب والجوار: أي أنَّه يجوز الجر على الإتباع نحو: هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ والوجه أن يقول: هذا حجرُ ضبٍّ خربُ، لكن للقرب والجوار خفض.

[2] الجمل في النحو، الخليل: ١٩٦.

[3] يُنْظَر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٢٤ /٣٤٦.

[4] يُنْظَر: الكتاب، سيبويه: ١/٦٧.

[5] يُنْظَر: إعراب القرآن، النحاس: ٥/ ١٢١.

وفي قراءة (المَجِيْد) على إنَّها نعت لـِ (العرش) فأضاف المجد للعرش؛ لأنَّه يدل على مجد صاحب العرش وقوته وعظمته. فمن قرأ (المجيدِ) بالخفض على أنَّه صفة لـِ (العرش) فيقال: الحسن العظيم المجيد وغيرها، فلجلالته وعظيم قدرته وسلطانه ومملكته لا إلى مقرٍّ له فهو يتعالى عن ذلك. أمَّا من قرأ بالرفع وهو رأي جماعة من القراء، فكما مرّ جعله مردودًا على قوله (ذو)، أي صفه لـِ (ذو) أَو على أنه خبر بعد خبر[1] .

وذَكَرَ ابن يَعِيش قِرَاءَات القُرَّاء فقال: " هُنَا تَعدّد الاخْبَار للمبتدأ الواحد (هوَ)، فَالخَبر الغفورُ، الودودُ، ذو العرشِ، المجيدُ، فعالٌ، فكلها أخبار للمبتدأ؛ لأنَّه يجوز أنْ يكون للمبتدأ الواحد خَبَرَانِ، وأعلم أنَّك إذا أخبرت بِخَبَرينِ فَصَاعِداً، كان العَائِد عَلى المُخْبِر عنه راجعاً من مجموع الجزءين، والمرادُ العائدُ المستقلُ بِهِ جميعُ الخبر، وذلك إنَّما يعود من مجموع الاسمَيْن؛ فأمَّا كل واحد منهما على الانفراد، ففيه ضميرٌ يعود إليهِ لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضميرٌ عود الضمير من الصفةِ إلى الموصوف، والظرف إلى المظروف، فأمَّا عَود الضمير من الخبر المستقل بهِ إلى المبتدأ، فإنَّما يكون من المَجْمُوع سواء كَانَ الخَبَرَانِ ضدّيْن أم لمْ يكونا "[2].

ويظهر أنَّ القراءتين قرأ بكلّ مِنْهُمَا مَشَاهِير القُرَّاء، لكن دلالة قراءة الرفع قد خَلَتْ من الإشكالات؛ لأنَّ (المَجِيدُ)، بمَعْنَى الكَمَال والقُوةَ والعَظَمَةَ وهذه الصفات هي صفات الله فتعود عليه؛ لأنَّه (ﷻ) تَمَيّزَ بصفات لا يشاركه فيها أحد؛ إذْ أنَّ قراءة الرفع للمجيد لأنَّه تابع لـِ (ذو العرش)[3].

ثالثًا: ما وَرِدَ بالنصب والخفض: سَنَقِفُ هُنَا عَلَى قِراءَتين مُخْتَلفتين في آية من آيات الله (ﷻ) ونُتَابِع الأثَر النَحوي والمَعْنَوي لِقِرَاءة النَصب وما يَتّسِمْ بِهِ هَذَا الحُكُم، وقراءة

---

[1] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ١٣٦/٣. ويُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٣٩٣/٦. ويُنْظر: النكت في إعراب القرآن، القيرواني: ٥٤٧.ويُنْظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ٣٧٤/٦.

[2] شرح المُفصَّل للزمخشري، ابن يعيش: ٢٤٩/١.

[3] يُنْظَر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٣١١/١٠.

الخفض وما تَتَسِم بِهِ أيضاً، **ومثال ذلك جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الذاريات: ٤٦]**

ذَكَرَ السيّد الجَزَائري هذه القراءة في (وقومَ نوحٍ) بقوله: " أبو بكر وأهل الكوفة غير عاصم: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾ بالجرّ، عطفاً على ﴿وَفِي مُوسى﴾، [أي: وفي قوم نوح آية، وقرأ الباقون بالنصب]، أي: وأهلكنا قوم نوح من قبل عاد وثمود، ﴿فَاسِقِيْن﴾ أي: خارجين عن الإيمان إلى الكفر "[1].

ذَهَبَ أَغلَب القرّاء لقراءَة النَصب إلّا الأعمشَ وأصحابه، فإنَّهم خفضوها؛ لأنَّها فِي قراءةِ عَبْد اللهِ وردت بالخفض بحرف الجر(فِي): (وفي قَوْمَ نُوحٍ). وأمَّا من نصبها فهذا يكون على وجهين: الأول بالعَطف على ما تَقَدَّم وهو أَخَذَتْهُم الصَاعِقَة، وأَخَذَتْ قَومَ نُوح، والوجه الآخر هو بتقدير فعل: أَهْلَكْنَاهُم، وأَهْلَكْنَا قومَ نوح، وهُنَاك وجْهَاً آخر هو الأَقْرَب إليه وبِحَسَب تعبير الفَرّاء ليسَ هو أَبْغَض مِن هَذين الوَجْهَين وهو أنْ يكون النصب بفعل مُضْمَر والتَقدير: (واذْكُر لَهُمْ قَومَ نُوح)، ونظيره في القرآن الكريم قوله تعالى: **﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ [العنكبوت:١٦]، ﴿وَنُوحاً إِذْ نادى مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنبياء:٧٦]** والمَعْنَى: أنْبِئْهُم واذْكُر لَهُمْ الأنْبِيَاء وأَخبَارَهم[2].

وبيَّن الطَبَرِي قراءة (وَقَوْمَ نُوحٍ) ذاكراً الأوجه السابقة مع بَعْضَ التَفْصِيل وهو أنَّ النصب يكون بالعطف على الهَاء والمَيْم في قوله: (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ)؛ لأنَّ كلّ عذاب مهلك فالعرب تُسميه صاعقة، وعلى هذا مَعْنَى الكَلَام حِينئذٍ: فَأَخْذَتْهُمْ الصَاعِقَة وأَخَذَتْ قَومَ نوح–بالغرق–، أَو يكون منصوباً بمَعْنَى الكلام، ففي ما مَضَى من أَخْبَار الأمم السَابِقة دلالة على المُرَاد مِن الكَلام، فالمَعْنَى: أَهْلَكْنَا هَذهِ الأُمَمْ، وأَهْلَكْنَا قَومَ نُوح مِن قَبْل، ويُمْكِن أيضاً إضمار فعل ناصب: وعلى هذا يكون التقدير: واذْكُر لهُمْ قَومَ نوح، أو بمَعْنَى أَخبِرهُم

---

[1] عُقود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ٥٩٥/٤.

[2] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٨٨/٣ – ٨٩.

واذكر لهم. وأمَّا القراءة بالخفض وهي قراءة عامة قرَّاء الكوفة والبصرة (وَقَوْمَ نُوحٍ) بخفض القوم فعلى مَعْنَى: وفي قوم نوح عطفاً بالقوم على (مُوسَى) في قوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ **[الذاريات:٣٨]**، ويرى الطَبَرِي أنَّهما قِراءَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ في قِراءةِ الأمصار، فَبَأيْتهما قرأ القارئ فمصيب[١].

ويَرَى الزَجّاج أنَّ قِراءة الخَفض على تقدير: (فِي قَومِ نُوحٍ). والنصب عطفًا على (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ) على مَعْنَى: أهْلَكْنَاهم، والوَجه الأَحْسَن أنْ يكون مَحْمُولًا على قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ **[القصص:٤٠]**؛ لأنَّ المعنى عندئذ: فأغرقْنَاهُ وجُنُوده وأغْرَقْنَا قَوم نُوح من قبل[٢]، ويذكر النَحّاس أنَّ القراءة بالنصب هي قراءة أهل المَدينَة وعاصم. وأمَّا الخفض فهي قراءة أبي عمرو والأعمش وحَمْزة والكسائي، وبعد أنْ يورد الآراء في قِراءة النصب يذكر أنَّ القراءة بالنصب هي البَيّنَة عند النحويين إلَّا من ذكرنا ممن قرأ بغيرها، فأبو عبيد قد احتج للنصب بأنَّ ما ذكر قبله فيما كان مَخْفُوضَاً من القَصَص كُلّهَا فيها بيان وتَفْصِيل ما نزل بهم نحو: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ **[الذاريات:٤١]**، ولم يكن هذا في قوم نوح ويدلّ على أنَّه ليس معطوفاً على الخفض؛ لأنَّه مخالف لهُ، قال: فكيف يكون الكلام (وفِي قَومَ نُوحٍ) ولا يذكر ما نزل بهم، ولمْ يَفْصِل الحَادِثة، كَمَا فِي مَثيلَاتَه من الآيات، وهنا كحُجَة أُخرى للنصب في أنَّ كلام العرب إذا تباعد ما بين المخفوض وما بعده لمْ يَعْطِفُوه عَليه ونَصَبوه كما في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ **[هود: ٦٠]**، ولا يعلم أنَّ أحد خفض، وقوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ **[هود: ٧١]**، فأكثر القرَّاء يرفع ولم يعطفوه على ما قبله، وهُناكَ حُجَّة ثَالِثَة عن سيبويه (وهو أنَّ المَعْطوف إلى مَا هو أَقْرَب يكون أَوْلَى ومِثَاله قولهم: خَشُنَتْ بِصَدْرِهِ وصَدرِ زَيد، فَالخَفْض

---

[١]يُنْظَر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٤٣٧/٢٢.

[٢]يُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٥ /٥٧.

أَوْلَى لِقُرْبِه)[1] وكذلك هذا في النصب، (فَأَخَذَتهُم الصَاعِقَة وأَخَذَتْ قَومَ نوح) هو أَقرَب من العطف على ثمود، وهنالك قراءة بالرفع على أنّه مبتدأ خبره محذوف تقديره : أُهلكوا[2].

ومنه يَتَبَين أنَّ دلالة قراءة النصب يكون لها قرب من الاستعمال القرآني وكذلك يمكن الاحتجاج لها أكثر بكلام العرب والآراء النحوية من قراءة الخفض.

[1] يُنْظَر: الكتاب، سيبويه: ١/٧٣-٧٤.

[2] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٤ /١٦٥ – ١٦٦. ويُنْظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١١٨٢/٢.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَوْجِيهُ النَحويّ للقراءَاتِ القرآنية في الأَسْمَاءِ التِي وَرَدَتْ بِأَكْثَر مِنْ وَجْهَين (الرفع – النصب – الخفض)

هُنَا سَنَتَكَلَّم عَن اللَّفظَةِ الَّتِي تَطْرَأ عَلَيْهَا ثَلَاثَة أحْكَام وَنُتَابِع التَّغير الْنَحْوي وَالدَّلَالِي والْوَظِيفِي لِكَلِمةٍ وَاحِدةٍ، وَيُمْكِن أنْ تَطْرَأ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَوْجِه إعرابِية وهَذا مَا يُسْهِمْ فِي تَوسِيع دَلَالة النَصّ كَمَا فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

ذكرَ السيّد الجَزَائِري القِراءة فِي (وَالأَرْحَامَ) فقال: " ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصبِ عَطف على محلّ الجارّ والمجرور أَو على الله، أي: اتّقوا الله واتّقوا الأَرْحَام فَصِلوهَا ولا تَقْطَعوهَا، وقَرَأَ حمزة بالجرِّ عَطفاً على ضميرِ المجرور، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه كبعض الكَلمَة، وقرئ بالرفع على أنّه مبتدأ محذوف الخبر تقديره: والأرحام كذلك؛ أي: ممّا يتّقى أَو يتساءل به، وقد نبّه سبحانه إذ قرن الأرحام باسمه على أنّ صلتها بمكان منه "[١].

وقَدْ ذَكَرَ الفرّاء هذه القراءة؛ فقال: إنَّ القراءة في (الَّذِي تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) من نصب (الْأَرْحَامَ) إنَّما يراد به: (واتَّقُوا الْأَرْحَامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا)، وهو ينقل عن الأعمش عن إبْرَاهِيم أنَّه خفض (الأَرْحَامِ)، وذهب فيه إلى أنَّه كقولهم: باللهِ والرَّحِم، ويرد به القسم كما يُفْهَم، ولكن الفرّاء يَرى أنَّه فيه قبحاً؛ لأنَّ العربَ لاَ تَرِد مخفوضاً على مخفوضٍ، أي: تَعطِفه ويتبين من كلامه أنَّه يقدّم قراءة النصب؛ فهي أقرب للعربية والاستعمال[٢].

وجَاءَ مِثل هذا عن الطَبَرِي فقال: إنَّ أهل التَأوِيل اختلفوا في تأويله، فَمِنْهُم من قال إنَّ المَعْنَى: (واتَّقُوا الله الَّذِي إذَا سَأَلْتُمْ بَيْنَكُم قَالَ السَائِل للمَسْئولِ: أَسْأَلَكَ بِهِ وبالرَّحِم)، فَيَكون

---

[١] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ١/٤١١-٤١٢.

[٢] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ١/٢٥٢.

المعنى (اتَّقوا الله الَّذِي تَعَاطَفُون بِهِ والأَرْحَامِ)؛ فهو يقوله الرجل الذي يسأل باللهِ وبالرَّحمِ، وعلى هذا التأويل قراءة من قرأ بالخفض عطفاً بـ (الأرحامِ)، على (الهاء) التي في قوله: (بِهِ)، فكأنَّه أراد: وَاتَّقُوا الله الَّذِي تَسَائَلُون بِهِ والأَرحَامِ، وهو على هذا عطف بظاهر على مضمر مخفوض، ولا يتأتى هذا من كَلَامِ العَرب؛ لأنَّها لَاْ تعطف الظاهر على المضمر في باب الخفض ألا في الشعر وحال الاضْطِرَار، ولا يَجوز فِي حَالِ السِعَة اللّجوء للقول الرديء والمكروه والمنطق المستقبح، وأمَّا النصب الذي ذهب إليهِ آخرون فهو على تأويل (واتقوا الله، واتقوا الأرحام لا تقطعوها)، أو (أن تقطعوها)، وقال الطبري: إنَّ القراءة التي لا نجيز لقارئٍ أن يقرأ غيرها هي قراءة النصب وهي القراءة الجيدة، بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، لما ظهر من استعمال العرب والمنقول عنهم[١] واتبعه الزجاج في هذا الرأي[٢] وابن خالويه[٣] وابن الأثير[٤].

ويَدْلِي ابنْ جُنّي بِرأيه في قِراءَة الخَفض مُعلقاً على رَأي المُبَرّد الرَافِض لها؛ فيقول: إنَّه " ليست هذه القراءة عِنْدنَا من الإبْعَاد والفَحش والشَنَاعَة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس؛ بلْ الأمر فيها دون ذلك وأَقْرَب وأَخف وأَلْطَف؛ وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنّي لم أحمل (الأَرحَام) على العَطَفِ على المجرور المضمر؛ بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأَرحَام)، ثم حُذِفَتْ الباء لتقدم ذكرها في نحو قولك: بِمَنْ تَمْرر أَمْرِر وعلى مَنْ تَنْزِل أَنْزِل ولمْ تَقُل: أَمرُر بِهِ ولَاْ أَنزل عَليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما ...ونظائر هذا كثيرة كان حذف الباء من قوله (والأرحَام) لمشابهتها الباء في (بِهِ) موضعًا وحكمًا أجدر وقد أجازوا تبًّا له وويل على تقدير وويل له فحذفوها"[٥].

وسبق أن تقدّم رأي النحاة وهم الكوفيون الذين أجازوا الخفض، والبصريون الذين منعوا ذلك ويرون أنَّ هذا لحن ولا تحل القراءة به؛ لأنَّ الجار والمجرور بمرتبة الشيء الواحد، فإذا

---

[١] يُنْظَر: جَامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٥١٨/٧-٥٢٣.

[٢] يُنْظَر: معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ٦/٢-٧.

[٣] يُنْظَر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١١٨-١١٩.

[٤] يُنْظَر: البديع في علم العربية، ابن الأثير: ٣٧٧/١.

[٥] الخصائص، ابن جني: ٢٨٦/١-٢٨٧.

عَطَفْت على الضَمِير المَجرور، والضَمِير إذَا كَان مَجْروراً اتصل بالجَار ولم ينفصل عنه، لذلك يكون مُتصلاً بهِ، على عكس المرفوع أو المنصوب، وأول من شنَّع على حمزة هذا الفعل أبو العباس المبرد وتبعه الزمخشري وابن عطيه، وقال سيبويه: لمْ يُعطَف على المضمر المخفوض؛ لأنَّه بمنزلة التنوين، وقال المَازِنِي: المَعْطُوف والمَعْطُوف عَلَيْهِ شَرِيْكَان فلَا يَدخُل فِي أَحدهما إلَّا مَا دَخَل في الآخر، فَلَا يَجوز مَرَرْت بِزَيدٍ ولَا مَرَرْت بِكَ وبِزَيد، وأمَّا من قرأ بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة (الله)، فكأنَّه قال: اتقوا الله فلا تعصوه، ويجوز أن يكون مَعْطُوفَاً على محل الجار والمجرور[1][2].

ونَسْتَنْتِج من ذلك أنَّ هذه القراءات الثلاث هي قِرَاءَات قُرِّئت من قبل قراء الأمصار وإن اختلفت الآراء حول أَهميَة وتَرْجِيح بعضها على بعض، إلّا أنَّها تبقى قراءات أخذ بها، ورجَّح بعضها آخرون، فما ذكره الزَمَخْشَرِي يؤيد ذلك؛ إذْ قال: قُرِئ (الأَرْحَام) بالحركات الثلاث، فمن هذه القراءات قراءة النصب وهي على وجهين: الأول على قول اتقوا الله والأرحام، أَو بالعطف على محل الجار والمجرور فيقول: تَسَاءَلونَ بِهِ وبالَأَرحَامِ، أمَّا من قرأ بالرفع فعلى أنَّ (الأَرْحَامُ) مبتدأ وخبره محذوف، فيكون على تقدير: (والأَرْحَامُ كَذَلِك أَو والأرحامُ مِمَّا يَتَسَاءَل بِهِ فأنَّهم هُنَا لَهُم خَالِقَاً، ويَتَلَذذونَ بِذِكرِهِ ويَأْخِذون بِمَا أمرَ وينتهون عما نهاهم، فكأنه قيل لهم اتقوا الذي خلقكم واتقوا الأرحام فلا تقطعوها، فمن يطع ذلك ويتصل بالأرحام فقد أطاع ربه، أمَّا قراءة الجر وهي ما أختلف فيها القراء؛ إذْ رجَّحها بعضهم وأنكرها آخرون ومنهم الزمخشري، وهذا الراجح أنَّه عَطف الظَاهِر عَلَى المُضْمَر وليس ذلك بسديد؛ لأنَّ الضمير المتصل متصل كاسمهِ والجار والمجرور كشيء واحد، فلما أشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فَلَمْ يَجزْ وَوَجَبْ تَكرِير العَامِل

---

[1] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ١٩٧/١. ويُنْظر: العلل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي: ٥٣٠/٤. ويُنْظر: تفسير الماتريدي، أبو منصور الماتريدي: ٤/٣. ويُنْظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن: ١٣٩/٢.

[2] يُنْظر: الأنْصَاف من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري: ٣٧٩/٢.

فقرأ: مَرَرْت بِهِ وبِزَيد وهَذَا غُلَامَه وغُلَام زيد، أمَّا صِحّة قَول: مَرَرْت بِزَيد وعَمرو، هُنَا لَمْ يَتَكرر فَلَمْ يَقو اتصاله وهذه هي القراءة الصحيحة[1].

- **وجاء الأمر ذاته في قراءة (سَوَاءً) من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]**

ذَكَرَ السيّد الجَزائري القراءة في لفظة (سَوَاءً) فقال: " أبو جعفر:﴿سَواءً﴾ بالرفع، ويعقوب بالجرّ، والباقون بالنصبِ، بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هي سواء، وقرأ بالجرّ، جعله صفة للأيّام، أي: مستويات تامّات، وأمّا النصب فعلى المصدر، أي: استوت سواء واستواء "[2].

ونَقَلَ الفَرّاء هذه القراءة ذَاكِراً الوجوه الثَّلَاثَة دون أنْ يَذكر رَأيه فيها بقوله: " نَصَبها عَاصِم وحمزة، وخَفْضَها الْحَسَن، فَجَعَلها من نعت الأَيَام، وإن شئت من نعت الأربعة، ومن نصبها جعلها متصلة بالَأقوات، وَقَدْ ترفع كأنه ابتداء، كأنه قَالَ: ذَلِكَ سواء للسائلين، يَقُولُ لمن أراد علمه "[3].

وذكر الطَبَرِي وجوه القراءة مرجّحاً النصب؛ فقال: " واختلف القَّراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار غير أبي جعفر والحسن البصري: (سَوَاءً) بالنصب، وقرأه أبو جعفر القارئ: (سَوَاءٌ) بالرفع وقرأ الحسن: (سَوَاءٍ) بالجر، والصواب من القراءة في ذلك ما عليه قراء الأمصار، وذلك قراءته بالنصب لإجماع الحجة من القراء عليه، ولصحة معناه، وذلك أنَّ معنى الكلام: قدر فيها أقواتها سواء لسائليها على ما بهم إليه الحاجة، وعلى ما يصلحهم "[4].

ومِنْ ثَمَّ فأنَّ أَهل العَربية قد اخْتَلفوا في وجه النصب، فَنَحويو البصرة يرون أنَّ النصب على جعله مَصدراً، والنصب على المَفْعُولية المُطْلَقة، فكأنه قال: اسْتَواء، أَو

---

[1] يُنْظر: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٤٩٣/١.

[2] عقود المرجان في تفسير القُرآن: الجزائري: ٣٦٠/٤-٣٦١.

[3] معاني القرآن، الفراء: ١٢/٣ – ١٣.

[4] جَامِع البَيَان عن تَأويل آي القُرآن، الطبري: ٤٣٨/٢١.

اسْتَوى اسْتَواء، وأمَّا القِرَاءة بالجرّ فيجعله اسماً للمستويات: أي في أربعة أيام تامَّة، وذهب بعض نَحويي الكوفة أنَّ الجر، يكون بجعلها نعتًّا للأيام، ويمكن أن يكون من نعت الأربعة، ومن ذهب لنصبها جعلها متصلة بالأقوات، وقد يرفعها بعضهم على الابتداء، فيكون التقدير: (ذلك سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ) يقول: لمن أراد علمه، لكنّ النصب على الحالية أولى من الأقوات؛ إذْ كانت (سَوَاءً) قد شابهت الأسماء النكرة، كما يقال: مررت بقوم سواء، فصارت تتبع النكرات؛ ولأنَّها تبعت النكرات انقطعت من المعارف فنصبت، فيقال: مررت بإخوتك سواء، ويمكن إذا لم يدخلها تثنية ولا جمع أن تشبه بالمصادر، وأمَّا وجه الرفع، فإنَّما ترفع ابتداء بتقدير ذلك ونحوه، وإذا جرت فعلى الإتباع نعتًّا للأيام أَو للأربعة[1].

ويذهب الزَجّاج إلى هذا أيضاً ولا يُقدم قراءة دون أُخرى فيقول: " سواءٍ، ويجوز الرفع؛ فمن خفض جعله صفة للأيام، المعنى في أربعة أيام مستويات، ومن نصب فعلى المصدر، على معنى استوت سواء، واستواء، ومن رفع فعلى معنى هي سواء "[2].

ويرى سيبويه في النصب على المصدرية " سواء مصدر على معنى: استوت استواء، قال(ﷻ): (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) وقد قُرِئ سواءٍ: (في أربعةِ أيامٍ سواءٍ) قال الخليل جعله بمنزلة مستويات "[3]، كما تقول: في أربعة أيام تمام، ويروي النحاس بالرفع على تقدير: هي سواء[4].

وأمَّا من رجَّح قراءة من قرأ بنصب (سَوَاءً) على الحال أو المصدر، فيقول مستوية، ومن قرأ بالرفع فعلى تقدير: هي سواء السائلين، وهي جواب لمن سأل في كم خلقت الأرض ومن عليها؟؛ فيسأل عن حقيقة الأمر والعبرة منه، أمَّا من جر سواء فبوصفها مستوية بلا

---

[1] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٤٣٩/٢١.

[2] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣٨١/٤.

[3] الكتاب، سيبويه: ١١٩/٢.

[4] يُنْظَر: إعراب القرآن، النحاس: ٤/ ٣٦.

زيادة أو نقصان، وقراءة الرفع هي أضعف القراءات على تقدير: ذات سواء فتعرب (سَوَاءٌ) مبتدأ، و (السَّائِلِينَ) خبر[١].

وقد عدَّ بَعْضَهم أنَّ قراءة الرفع هي قراءة شاذة، ولا يمكن الأخذ بها فتكون القراءة فقط بالنصب على الحال أو بالجر على الأيام[٢].

ومَا جَاءَ بِهِ أَبو حَيّان الأَندلسِي (ت٧٤٥هـ)، فيقول: قرَأَ الجمهورُ (سَوَاءً) بالنصبِ على الحال والرفع على تقدير: هو سواء، والخفض نعتاً لأربعةِ أيَّام؛ إذْ قال ابن زيد وجماعة معناه مستوٍ مهيأ أمرُ هذه المخلوقات ونفعها للمحتاجين إليها من البشر؛ فالسائلون هم الطالبون؛ لأنَّ هذا الأمر يخصّهم وهم بحاجته فينتفعون منه، وقول الزمخشري: عندما قلت: بم تعلّق قوله (للسَّائِلِينَ)؛ فالكلام متصل بعضه ببعض، ويكمل بعضه بعضاً قيل بمحذوف، وهذا لمن سأل في كم خلقت الأرض ومن فيها، أو قدَّر فيها أقواتها لأجل المحتاجين لها[٣]، وهذا رأي أبو حيان قد تَقَدَّمه بهِ الأزهري والطبرسي في مجمعهِ[٤].

ويظهر من كُلّ مَا تَقَدّم أنَّ القراءات الثلاث يمكن القراءة بها، ولكن تعد قراءة النصب والخفض هي أَوْلَى القِراءَات من الرفع بدليل كلام المفسرين والقرَّاء المشهورين؛ إذْ أغلبهم رجَّح النصب والخفض واستبعد الرفع وعدَّه شواذ.

- **ونَجِد إمكانية قراءة (غَيْرُ) بأكثر من وجه إعرابي في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ**

---

[١] يُنْظَر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ٥٠٤/٥. ويُنْظَر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرماني: ٣٦١.

[٢] يُنْظَر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٣٣٢/٢. ويُنْظَر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد الحنفي: ٤٤٨/١

[٣] يُنْظَر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ٢٨٨/٩.ويُنْظَر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ١٨٨/٤.

[٤] يُنْظَر: معاني القراءات، الأزهري: ٣٥١/٢. ويُنْظَر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٧/٩.

الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٥]

ذَكَرَ السيّد الجَزائري أوجه القراءة في (غَيْرُ) قائلا: " ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بالرفع، صفة (للقاعدون)*؛ ولأنّه لم يُقصَد به قوم بأعيانهم، أَو بدل منه وقرأ نافع وابن عامر والكسائيّ بالنصب على الحال أَو الاستثناء، وقرئ بالجرّ على أنّه صفة للمؤمنين أَو بدل منه "[1].

جَازَ (لِغَيرِ) أن تُعرب بثلاثة أوجه إعرابية، الرفع والنصب والخفض، وذكر لنا الفرَّاء القراءات في (غَيْرُ) فبيَّن أنَّها يجوز أن تُرفع لتكون كالنعت للقاعدينَ، ولكونها نزلت بعد أن تقدمها ذكر فضل المجاهد على القاعد، فيمكن أن يكون الوجه فيها الاستثناء والنصب، إلَّا أَنَّ اقتران (غَيْرُ) بالقاعدين من جهة المعنى يكاد يوجب وجه الرفع فيها؛ لأنَّ الاستثناء أو النصب عليه إنَّما يكون بعد تمام الكلام، ومثال ذلك أنَّك تقول: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً، ويمكن أن يكون النصب على أنَّه حال، ويمكن زيادة على ما ذكر قراءة الخفض على أنَّها من صفة المؤمنين[2].

وذكر الطَبَرِي وَجْهّي النصب والرفع مقدماً وجه النصب فقال: " واختلفت القرأة في قراءة قوله: (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)، فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة ومكة والشام: (غَيْرَ أُولي الضَّرَرِ)، نصباً بمعنى: إلَّا أولي الضرر، وقرأ ذلك عامة قرأة أهل الكوفة والبصرة: (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) برفع (غيرُ)، على مذهب النّعت (لِلقَاعِدينَ)، قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: (غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ) بنصب (غَيْرَ)؛ لأنَّ الأخبار متظاهرة بأنَّ قوله:

*هنا أخطأ محقق الكِتاب في لفظة (للقاعدون) والصواب هو (للقاعدينَ).

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٤٩٣/١.

[2] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٢٨٣/١-٢٨٤.

(غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)، نزل بعد قوله: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)، استثناءً من قوله: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِن المُؤمِنِينَ وَالْمُجَاهِدونَ) "[1].

وقدَّمَ الزَجّاج وَجْهَي الرفع والنصب؛ لأنَّ القراءة فيهما دون الخفض، وأن كان الخفض وجه جيد، ولكن القراءة سُنَّة متبعة؛ فأمَّا الرفع فمن جهتين كما يقول: احداهما أنْ تكون (غَيْرُ) صفة (للقَاعِدِينَ)، وإنْ كان أصلها أن تكون صفة للنكرة، وعلى هذا يكون المعنى: (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الَّذِينَ هُمْ غَير أُولَى الضَرَر)، أي: (لَا يَسْتَوِي القَاعِدونَ الأَصحاء والمُجاهدونَ وإنْ كَانُوا كُلَّهُم مُؤْمِنينَ، إلَّا أولُوا الضَرَر، فَإنَّهُمْ يَسَاوونَ المُجَاهِدينَ)؛ لأنَّ الَّذِي أَقْعَدَهُمْ عن الجِهَادِ هو الضررُ، والأخرى أنْ يكون الرفع على الاستثناء أو البدلية، والقراءة الأُخرى هي (غَيْرَ أُولى الضَّرَرَ) نصباً على الاستثناء من (القَاعِدِينَ)، وعلى هذا يكون المعنى: (لا يستوي القاعدون إلَّا أولي الضَّرَرَ)، وهذا هو الأصل في الاستثناء، أي: النصب، ويمكن أن يكون النصب أيضاً على الحال، والمعنى: (لا يستوي القاعدونَ في حالِ صحتهم والمجاهدونَ)، وهو كما تقول: (جَاءَنِي زَيْدٌ غَيْر مَرِيض)، أي: جَاءَنِي زيدٌ صَحِيحَاً، ويمكن جر (غيرِ) على أنَّها نعت (للمؤمنينَ)، أي: لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون[2].

وذَكَرَ ابن مُجَاهِد وجه القراءة بالرفع والنصب ولم يذكر الخفض فقال: " قرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمزة بالرفع، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر بالنصب، وقيل قرأها ابن كثير بالنصب "[3].

ويَعْرض النَحّاس القِرَاءَات المُخْتَلفة وآراء النحويين في وجوه القراءة؛ فقراءة أهل الحرمين وزيد بن ثابت (غَيْرَ)، بالنصب على الاستثناء، ويمكن النصب على الحال من (القَاعِدونَ)، والتقدير: لَا يَسْتَوِي القَاعِدونَ فِي حَالِ صحتهم، وقرأ أهل الكوفة وأبو عمرو (غيرُ أولى الضررُ) بالرفع وفي رأي الأخفش: أنَّه نعت (للقَاعدينَ)، وهي مرفوعة في الآية،

---

[1] جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٩/٨٥-٨٦.

[2] يُنْظَر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢/٩٢-٩٣.

[3] السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٣٧.

وقرأ حيوة: (غيرِ أُولِى الضَرَر) بالخفض على أنَّه نعت (للمؤمنينَ) المجرورة، ويرى محمد بن يزيد المبرد أنَّ الرأي فيه جعله بدلاً؛ لأنَّه نكرة والأول معرفة[١].

ورجَّح الفَارِسِي قراءة النصب بعد أنْ ذَكَرَ قراءات القُرَّاء؛ إذْ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة بالرفع، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب، ومن ثم فإنَّ من رَفَع جَعَل (غَيرُ) صفة (القاعدينَ) وهذا ما جاء عند سيبويه)[٢]، أمَّا من نصبها فجعلها استثناء من (القاعدينَ)، قال أبو الحسن: وبها نقرأ لأنَّها نزلت بعد قولهِ: (لا يستوي القاعدونَ) ولم تنزل معها، فاستثنى بها قوم لم يقدروا على الخروج، ورُفِعَ (القاعدونَ) بقولهِ: (يستوي) ويستوي يقتضي فاعلين فصاعداً[٣]. ويبدو هذا هو الصواب في قراءة تلك الآية الكريمة.

ويَذْكُر مَكّي بِن أَبِي طَالِب (ت٤٣٧هـ) أنَّ الرفع في (غَيْرُ) جعله نعتاً (للقَاعِدِينَ)؛ لأنَّهم بمثابة النكرة فهم غير معنيين لم يقصد بهم قوماً بأعيانهم فصاروا كالنكرة فجاز أن يوصفوا بـ (غَيْر)، وأمَّا جواز الحال منهم، لأنَّ لفظهم لفظ المعرفة، ومثله في نصب (غَيْر المَغْضُوب) وخفضه، ويذهب إلى أنَّ الرفع على البدل من (القَاعِدِينَ) أولى لتلافي مشكلة التعريف والتنكير[٤].

وأَشَارَ العَكْبَري إلى الاختلاف في تلك القراءة فقال: " (غَيرُ اولِي الضَرَرُ) بالرفع على أنَّه صفة (القاعدونَ)؛ لأنَّه لم يقصد بِهِ قصد قوم بأعيانهم، وقيل هو بدلٌ من القاعدين، ويقرأ بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين، أو حالاً، وبالجر على الصفة للمؤمنين "[٥].

ونَسْتَنْتِج مِمَّا تَقَدّم أنَّ دلالة القراءة بالرفع والنصب التي قرأ بها اغلب القرّاء وقد قُدّمتا على قراءة الخفض، والقراءات كلها لها وجه من العربية؛ ولكن النصب تعضده روايات من

---

[١] يُنْظَر: إعراب القرآن، النحاس: ٢٣٤/١.

[٢] يُنْظَر: الكتاب، سيبويه:٣٣٢/٢.

[٣] يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ١٧٨/٣-١٨٠.

[٤] يُنْظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب: ٢٠٦/١.

[٥] التبيان في اعراب القرآن، العكبري: ٣٨٣/١.

الحديث النبوي الشريف في أنَّ النصب أو الاستثناء نزل لاحقاً، ولم يكن في الآية التي نزلت أولاً، في حديث ابن أم مكتوم[1].

- **وإنَّ تَعَدّد شواهدنا القرآنية لَا يَعنِي التَكرَار بِقَدر مَا يَمْنَح القَارئ شُمولِية ودلالية أوسع كما في قوله تعالى:**

﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٨٥) وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٨٦) وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ (٨٧) وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف: ٨٥-٨٨]

ذَكَرَ السيّد الجَزائري القراءات في قوله تعالى (وقيلهِ) فبيَّن أنَّها قُرِئَت بالوجوه الثلاثة؛ فيقول: " عاصم وحمزة: ﴿وَقِيلِهِ﴾ بالجرّ، والباقون بالنصب ﴿وَقِيلِهِ﴾ قرئ بالحركات الثلاث، وذكر في النصب عن الأخفش أنّه حمله على: أم يحسبون أنّا لا نسمع سرّهم ونجواهم وقيله؟ وعنه: وقال قيلَه، وعطفه الزجّاج على محلّ ﴿السَّاعَةِ﴾، وحمل الجرّ على لفظ ﴿السَّاعَةِ﴾ والرفع على الابتداء والخبر ما بعده، وجوّز عطفه على ﴿عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ على تقدير حذف المضاف، أي: عنده علم الساعة وعلمُ قيله، والذي قالوه ليس بقويّ في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر النظم، وأقوى من ذلك وأوجهها أن يكون الجرّ والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه، والرفع على قولهم: أيمن الله وقوله: ﴿إِنَّ هؤُلاءِ﴾ جواب القسم، كأنّه قيل: وأقسم بقيله: يا ربّ إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون، والضمير في قوله: ﴿قِيلِهِ﴾ لرسول الله (ﷺ) وإقسام الله بـ ﴿قيله﴾ رفع منه وتعظيم لدعائه والتجائه إليه "[2].

هُنا تَعدّدَتْ القِراءة بهذهِ الآية وتَعَدّدَتْ دلَالَاتها وتَأوِيلهَا، فبيَّن الفَرَّاء أنَّ القراءة بالخفض وهي قراءة عَاصِم والسلمي وحَمْزَة وبعض أصحاب عبد الله، ونصبَها أَهل المدينة

---

[1] يُنْظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: ١٣٧/٢. ويُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٨٦/٩.

[2] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٤/ ٤٤٨.

والحسن؛ فمن ذهبَ لخفضها كان تقديره العطف؛ أي: (عِنْدَه عِلمَ السَاعَة وعِلم قِيلَه يا رب)، ومن نَصَبهما قدَّر معها قولاً مضمراً، فيكون التقدير: (وقالَ قوله)، (وشَكَا شَكواه إلى ربَّه)؛ ويعني أنَّ النصب على المفعولية المطلقة، وذكر الفراء أنَّ قراءة النصب لا توجد إلَّا في قراءة أُبيّ، ويمكن أن يكون النصب أيضاً بالعطف على قوله: ﴿نَسْمَعْ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ **[الزخرف: ٨٠]**، أي: (ونَسْمَع قِيلَه)، ولو قال قائل: ويمكن الرفع (قيلهُ)، على تقدير: ونداؤه هذه الكلمة: يا رب، أي: على الابتداء[١].

أمَّا الطَبَرِي فيذكر وجهي النَصب والخَفض ولمْ يتعرض للرفع؛ فقراءة النصب هي قراءة عامة قرَّاء المدينة ومكة والبصرة، وعلى هذه القراءة كان له وجهان في التأويل: الأول هو العطف على قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ **[الزخرف: ٨٠]** ونسمع قيلَه يا رب، والثاني: يكون بإضمار ناصب، فيكون المعنى على هذه الصورة، وقال قولَه: ﴿يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وشكا محمد شكواه إلى ربه، وأمَّا القراءة الأخرى وهي قراءة عامة قرَّاء الكوفة (وَقِيلِهِ) بالخفض فهي على معنى: وعنده علم الساعة، وعلم قيلِهِ، أي: بالعطف على الساعة، ويَرَى الطَبَري أَنَّ الصَوَاب فِي ذلك أنَّهما قِراءَتَانِ مَشْهُورتَانِ فِي قِراءَة الأَمْصَار صَحِيْحَتا المَعْنَى فَبَأيتهُما قرأ القارئ فمصيب، وتأويل الكلام في النهاية: وقال محمد قيله شاكياً إلى ربه (ﷻ) قومه الذين كذّبوه، وما يلقي منهم، يا ربّ إنَّ هؤلاء الذين أمرتني وبإنذارهم وأرسلتني إليهم لدعائهم إليك، قوم لا يؤمنون[٢].

وذَكَرَ الزَجَّاج الوجوه الثلاثة ولا يخالف في أنَّ الخفض هو بالعطف على (الساعةِ)، على مَعْنَى: (وَعِنْدَهُ عِلم السَاعَة وعِلم قِيْلَه يَا رَبّ)، والنَصب يَكون عَلَى ثَلَاْثَة أَوجه يُوافق فيها الأخفش من وجهين وهما: النصب على العطف على قوله: (أَمْ يَحْسِبونَ أَنَّا لَاْ نَسْمَع سِرّهم وَنَجْوَاهُم)، وقِيْلَه أَي: وَنَسْمَع قِيْلَه، والنصب أيضاً يكون على (وقَالَ قِيْلَه)، ومن جِهَته أي الزَجّاج: يَخْتَار النَصب على مَعْنَى (وَعِنْدَه عِلم السَاعَة وعَلم قِيْلَه)، أي:

---

[١] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٣/٣٨.

[٢] يُنْظَر: جَامِع البَيَان عن تَأويل آي القُرآن، الطبري: ٢١/٦٥٥-٦٥٦.

المفعولية؛ فيكون المَعْنَى إنَّه يعلم الغيب ويعلم قيله؛ لأنَّ معنى عنده علم الساعة، يعلم الساعة ويعلم قيله[1].

ويُفصّل النَحَّاس القراءات وتَفْسِيرهَا؛ فَقِيْلَه يَا رّب، بالنصب هي قِرَاءَة المَدَنيين وأبي عمرو والكسائي، وقِرَاءة الخفض هي قراءة الكوفيين غير الكسائي، وذكر النحاس أنَّ هناك قراءة الرفع التي لم يذكرها غيره، وهي قراءة الأعرج؛ إذْ قرأ (وقيلُه) بالرفع؛ فما ذكر من قبل هو تجويز القراءة بالرفع ، وليس قراءة قائمة منسوبة لأحد كما تقدم، ويستطرد النحاس في أنَّ القراءة بالنصب تكون من خمسة أوجه: وَجْهَان لِلأَخْفَش، الأول: بمَعْنَى: (أَمْ يَحْسبونَ أنَّا لَاْ نَسْمَع سِرّهُم ونَجْوَاهُم وقِيلَه)، والثاني: أن يكون مَصْدَراً أو مفعولاً مطلقاً، والثالث: على مَعْنَى: (وَعِنْدَهُ عِلمِ السَاعَة ويَعْلَم قِيْلَه)؛ لأنَّ مَعْنَى وَعِنْدَهُ عِلم السَاعَة ويَعْلَم السَاعة، أي: وَقْتَ السَاعَة، وهو الغَيب ويَعْلَم قِيْلَه وهُو الشهادة، والرابع: أنْ يَكونَ المَعْنَى إلَّا مَن شَهَد بالحَقّ وهُمْ يَعْلَمُونَ الحَقّ وقِيْلَه، والخامس: وَرُسُلنَا لَدَيْهُم يَكتِبونَ ذَلك وقِيْلَه، أمَّا الخفض فهو بمِعَنْى: وعِنْدَهُ عِلمُ السَاعَة وعِلم قِيلَه، ويَبْقَى وَجه الرفع على الابتداء، وهذا الرأي للفراء قد تقدم فتقول: نداؤه هذه الكلمة وقدَّره غيره بمَعْنَى: وقِيلَه يَا رَبّ، ومن المَعْلوم من جهة الاشتقاق؛ قال قولاً وقيلاً وقالاً بمَعْنَى واحد، ويختم النحاس كلامه في أنَّ القراءة البيّنة (النصب)؛ لسببين: أحدهما: أنَّ المعطوف على المنصوب يفضل فيه أن يفرق بينهما وإن تباعد ذلك؛ لانفصال العامل من المعمول فيه مع هذا المنصوب، وهذا الأمر قبيح في المخفوض إذا فرقت بينهما، والسبب الآخر أنَّأهل التأويل يفسرون الآية على معنى النصب، والهاء عائدة إلى الرسول (ﷺ)، وهناك من يرى أنَّ الهاء راجعة إلى قوله: ﴿ولمَّا ضرب ابن مريم مثلاً﴾ [الزخرف:٥٧][2].

ومما تقدم يَتَبيّن لنا أنَّ القراءة بالخفض والنصب هي التي أختلف فيها، وذَهَبَ أكثر من تناول القراءات إلى تفضيل وجه النصب لكراهة الفصل مع الخفض كما تقدم، وأنَّ

---

[1] يُنْظَر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٤/٤٢١.

[2] يُنْظَر: إعراب القرآن، النحاس: ٤/٨١-٨٢.

المفسرين للآية كانوا مع النصب، ويتبين لنا أنَّ السيد الجزائري قد أنكر أغلب التفسيرات للخفض والنصب، ورجّح أن يكونا مع إضمار حرف القسم وحذفه.

الفَصلُ الثَّانِي

التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرْآنية فِي الافْعَال ودلَالَاتهَا

المَبْحَثُ الأَوّلُ: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرآنيةِ فِي الأَفْعَالِ التِي وَرَدَتْ بِوجهٍ وَاحِد.

المَبْحَثُ الثَانِي: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرْآنِية التِي وَرَدَتْ بِوَجْهَين.

المَبْحَثُ الثَالِثُ: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرآنِية التِي وَرَدَتْ بِأَكثرِ مِن وَجْهَين (الرفع – النصب – الجزم).

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: التَوجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءاتِ القُرآنِية فِي الأَفعَالِ التّي وَرَدَتْ بِوجهِ وَاحِد.

أولاً: مَا وَرَدَ بِالرَفع: كَمَا هُو مَعْلوم أَنَّ حُكمَ الرَفع للفعلِ لَيْسَ كَحُكم الرَفع للأَسماءِ فَالرفع للفعلِ مَخْصُوص بِالفِعلِ المُضَارِع، ولَاْ يَكونَ ذَلك فِي الفِعْلَين المَاضِي أَو الأَمر، وهَذَا يُحدَّدْ مِن الدلَالةِ التَفْسِيرية بِشكلٍ أَقَل مِمَّا وَجَدنَاهُ فِي الاسمِ المَرفوع الذي يُمْكن أَنْ يَكون بِمَوقِع الفَاعِلية أَو الابْتداء أَو الاخْبَار وغَيْرها، كَذَلِك إِلصَاق حُكم الرَفع بالمُضارِع يحتم تَجَرّده من النَاصِب والجَازِم، وهَذَا مَا يَجعَله مُثبَتَاً دَائِمَاً وعَدم إِعمَال الأَدوَات السَابِقة لَهُ – عَدَا دلالة النَفي التِي يُمكن أَنْ تَلحقهُ، وهَذا مَا سَيَتَجَلّى فِي قَوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

ذَكَرَ السيّد الجزائري قراءة الفعل (يَقُولَ) فقال: " قرأ نافع: ﴿يَقُولَ﴾ بالرفع، على أنّها حكاية حال ماضية، كقولك: مرض فلان حتّى لا يرجونُهُ "[1].

قَرَأَ جَمَاعَة مِن القرّاء (حَتَّى يَقُولَ) بالنصب، إلا مجاهداً و بعض أهل المدينة فالقراءة عندهم بالرفع، وهي في العربية لها وجهان: نصب، ورفع. فأما النصب يكون إذا كان الفعل الَّذِي يسبق (حَتَّى) مما يتطاول أَو يمتد أَو تكرر، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصب الفعل الواقع بعد (حَتَّى)، وهو فِي المعنى ماضٍ، وإذا كان الفعل الذِّي قبل (حَتَّى) لا يتطاول ولا يمتد وهو ماضٍ، فإنَّه يرفع الفعل بعد (حَتَّى) إذا كان ماضياً، ومن الأمثلة على الفعل الَّذِي يتطاول وهو ماضٍ فقولك: (جعل فلان يديم النظر حَتَّى يعرفك)؛ فيظهر أنَّ إدامة النظر هي مما يطول؛ ولأنَّه طال ما قبل (حَتَّى) فيذهب بما بعدها إلى النصب، وإن كان ماضياً بتطاوله من جهة المعنى، ويتبين لنا أنَّه يحسن (فعلَ) مكان (يفعلُ) وبه تعرف الماضي من المستقبل، ولا يحسن مكان المستقبل (فَعَلَ) فإنَّك لا تقول: (أضربُ زيداً حَتَّى أقر)؛ أنَّ المعنى: حتى يكون ذلك منه. والوجه في رفع مجاهد الفعل؛ لأنَّه (فعل) يحسن في مثله من الكلام كقولك: زلزلوا حَتَّى قالَ الرَّسُول، ويُذكر أنَّ

[1] عُقُود المرجان في تفسير القُرآن، السيد الجزائري: ١/١٩٥-١٩٦.

الكسائي قرأ بالرفع مدة طويلة، ثُمّ رجع إلى قراءة النصب، وهي قراءة عَبْدُ الله: (وزلزلوا ثُمَّ زلزلوا ويقول الرَّسول) وهي دليل على معنى النصب والقراءة فيه[١].

ويُبيّن الأَخْفَش أنَّ رفع ما بعد (حَتَّى) على أنَّه مبتدأ بتقدير: وزلزلوا حتى الرسول قائل كما لو يقول: سُرْتُ حَتَّى أدخلها، والمراد بها: سرت فإذا أنا داخل فيها، فهناك إضمار لأشياء يقبح إظهارها، أَو يمكن الاستغناء عنها[٢].

ويرى الطَبَرِي أنَّ القِرَاءَة الصَحِيْحَة في (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) هي نصب (يَقُولَ)؛ لأنَّ (الزلزلة) التي يمثلها الفعل السابق (وزلزلوا) هي متطاولة ممتدة، وهي الخوف من العدو على وجه المجاز، وليست (زلزلة الأرض)، فلذلك كانت متطاولة وكان النصبُ في (يَقُولَ) أفصحَ وأصحَّ من الرفع فيه[٣].

وعن الزَجّاج أنَّ هناك وجهين للنصب ووجهين للرفع؛ فأمّا النصب بـِ (حَتَّى) فهو كما ينقل عن الخَلِيْل وسِيبويه[٤]، ومن يوثق بعلمهم في مثالهم: (سِرْت حَتَّى أَدْخُلَها)، أنَّ هذا ينتصب على وجهين؛ الأول أن يكون الدخول هو غاية السير، والسير والدخول قد مضيا جميعاً، فالمعنى: سرت إلى دخولها، وقد مضى الدخول، فعلى هذا نصبت الآية على معنى: (وزلزلوا إلى أنْ يقولَ الرسول)، وكأنه قال: (حَتَّى قَالَ الرَّسُول). والوجه الآخر في النصب في: (سِرتُ حَتَّى أَدْخلهَا) أن يكون السير قد وقع ومضى والدخول لم يقع بعد، ويكون المعنى: (سِرْت كِي أَدْخُلها)، وهذا الوجه لا يتحصل من الآية؛ فليس هذا وجه نصبها، وأما الرفع فله وجهان كما ذكرنا، فأحد الوجهين وهو وجه يصلح للرفع في الآية، على معنى: (سِرْت حَتَّى أدخلها)، ويكون السير والدخول مما مضى كأنه بمنزلة قولك: سرت فأدخلها، مطابق لقولك: (سِرت فَدَخَلْتَهَا)، وتكون (حَتَّى) ههنا مما لا يعمل في الفعل شيئا؛ لأنَّها تبعت بجملة، بمثابة قولك: (سرت حتى أني داخل)، فيكون عملها

---

[١] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ١/١٣٢-١٣٣.

[٢] يُنْظر: معاني القرآن، الأخفش: ١/١٢٧.

[٣] يُنْظَر: جامع البيان في تأويل آي القُرآن، الطبري: ٤/٢٩٠-٢٩١.

[٤] رأي الخليل أن حتى لا تعمل إلا مع شرط الاستقبال فيكون الرفع على معنى المضي، ويرى سيبويه أن النصب يكون وجها حين لا يكون الأول سببا للثاني؛ كقولك: (سرت حتى تطلع الشمس)؛ فإذا كان سببًا فالوجه الرفع كقولك: (سرت حتى يدخلها ثقلي). يُنْظر: الجمل في النحو، الخليل: ١٨٤. ويُنْظَر: الكتاب، سيبويه: ٣/٢٥.

في الجمل في مَعْنَاهَا لَا في لَفْظها، والتَأْوِيل على هَذا: (سِرتُ حَتَّى دُخولَهَا)، وعلى هذا وجه الآية أَو رفعها. والوجه الآخر للرفع أن يكون السير قد مضى والدخول واقع الآن في الحال، وقد مضى السير وانقطع، فيقال: (سرت حتى أدخلها الآن)، وهو وجه لا يتحصل في الآية[١]. وأتبعه النحاس في هذا الرأي أيضاً[٢].

وصَرَّحَ النَحَّاس في هذه المسألة بشيءٍ من التفصيل؛ فيقول إنَّ القراءة بالرفع هي قراءة أهل الحرمين، وقرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو عمرو: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُول) بالنصب وهو ما اختاره أبو عبيد، وكانت حجته في هذا الاختيار للنصب: أنَّه ورد عن أبي عمرو، عند ورود فعلين متخالفين كما في الآية: (وزَلْزَلوا) فعل ماض و (يَقُولَ) فعل مستقبل فالوجه النصب، وهناك حجة أُخرى وردت عن الكسائي ويذكرها النحاس هنا، وسبقه الفراء لها، وهي فكرة التطاول؛ فإذا تطاول الفعل الماضي فهو بمنزلة المستقبل، ويرى النحاس من جهته بعد هذه الآراء أنَّ الحجة الأولى المتعلقة بالتخالف؛ بأنَّ (زلزلوا) ماض و (يَقُول) مستقبل فهو شيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب؛ لأنَ حتى ليست من حروف العطف في الأفعال وليست هي من عوامل الأفعال [٣].

وهناك من يرى أنَّ حُجَّة الرَفع هي الدلالة على الحالِ في (حَتَّى يَقُولَ)، ومثله قول العرب: (قَدْ مَرَض زَيدُ حَتَّى لَا يَرجُونَه)، فالمَرَض قَدْ مَضَى، وهو الآن في هذا الحال من عدم الرجاء، وحجة من نصب أنَّه لم يجعل (القول) من سبب الزلزلة في (وزَلْزَلُوا)، ومثله قول العرب: (قَعَدْتَّ حَتَّى تَغِيب الْشَمْسَ)، فليس القعود سبباً لغياب الشمس، ويلخص المسألة بالقول: أنَّ من رفع الفعل بعد (حَتَّى) كان معناه المضي، ومن نصبه كان معناه الاستقبال، والنصب عند البصريين على إضمار (أن)؛ لأنَّ (حَتَّى) لا تنصب بذاتها[٤].

وللفارسي رأيٌ مماثلٌ لرأي العلماء السابقين؛ فقال: إنَّ " ما ينتصب بعد (حَتَّى) من الأفعال المضارعة على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى (إلى)، وهو الذي تحمل عليه الآية، والآخر: أن يكون بمعنى (كي)، وذلك قولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، فهذا

---

[١] يُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢٨٦/١.

[٢] يُنْظَر: اعراب القرآن، النحاس: ١٠٨/١.

[٣] يُنْظر: م. ن: ١٠٧/١-١٠٨.

[٤] يُنْظَر: الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه: ٩٦.

تقديره: أسلمت كي أدخل الجنة، فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن، وأمَّا قراءة من قرأ: (حَتَّى يَقُوْلَ الرَّسُولُ) بالرفع، فالفعل الواقع بعد (حتى) إذا كان مضارعاً لا يكون إلَّا فعل حالٍ، ويكون السبب الَّذي أدَّى الفعل بعد (حتى) قد مضى والفعل المسبب لم يمضْ "[1].

ويتبين لنا أنَّ دلالة قراءة من قرأ بإعمال (حَتَّى) النصب بما بعدها، من الممكن الأخذ بها؛ لأنَّ (الزَلْزَلة) التي يمثلها الفعل (وزُلْزِلُوا) متطاولة وممتدة، وهي الخوف من العدو على وجه المجاز، وليست (زلزلة الأرض) فلذلك كانت متطاولة، فـ (حَتَّى) حرف جر وغاية، (ويَقُولَ) فعل مضارع منصوب بـِ (أن) المضمرة على مذهب البصريين، والمصدر المؤول في محل جر بـِ (حَتَّى)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (وزلزلوا)، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (حَتَّى) حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير (أن)، وردَّ البصريين أن (حَتَّى) من عوامل الأسماء[2].

ويبدو بعد عرض ما سَبَقَ أنَّ كِلتَا القِراءَتين لهُمَا وجه من العربية سواء من قرأ بالرفع أم من قرأ بالنصب؛ فقراءة الرفع على أنَ المضارع بمعنى الماضي (حَتَّى قال الرسول)، أو هو بمَعْنَى الحال ويكون التقدير على دخول (حَتَّى) على جملة مشابهة لدخولها على جملة اسمية (حَتَّى الرسولُ قَائِل)، والنصب عَلى معنى الاسْتِقْبَال، فالفعل لم يقع (إلى أنْ يقولُ الرسولُ)، والنصب بـ (أنْ) مضمرة و(حَتَّى جارة) لِمَا بعدها، أو بِمَعْنَى (لَام التَعْلِيل أو كَي)، وقد استبعد هذا الأخير الآية الكريمة[3]، ولأنَّ قراءة النصب هي القراءة التي قرأ بها أغلب القُرَّاء، لذا عُدَّت هي الأَرْجَح، فالنصب على أنَّ الفعل مستقبل ونُصِبَ بتقدير (أنْ) المُضْمَرة بعد (حَتَّى).

- **وجاءَ الفعلُ المُضَارع المَسْبوق بأَدَاة النفي (لَمْ) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبِ﴾ [الرعد: ٣٦]**

---

[1] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٣٠٦/٢-٣٠٧.

[2] يُنْظر: الأنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ٤٨٩/٢.

[3] يُنْظَر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٣١-١٣٢.

ذَكَرَ السيّد الجزائري القراءة للفعل (ولَا أَشْرُك)؛ فقال: " ﴿وَلا أُشْرِكَ﴾، نافع بالرفع على الاستئناف، كأنّه قال: وأنا لا أشرك، أَو في موضع الحال على معنى: أمرت أن أعبد الله غير مشرك به "[1].

ومَا نَقَلَهُ السيّد الجَزائِري من رفع (وَلَا أُشْرِكَ)، نقلاً عن نافع ذكرها الزمخشري؛ إذْ بيَّن أنَّ رفع الفعل يكون باستئناف القول فالواو للاستئناف، والتقدير: (وأنَا لَاْ أُشْرِك بِهِ)، أَو يكون رفعه على أنَّ لَهُ مَوْقِعًا من الإعرابِ مُرتَبِطاً بما سَبَقه من الكلامِ وهو أنْ يَكُون حَالاً، وتَقْدِيْره: أُمِرْتُ أَنْ أعبُدَ الله غَير مُشْرِك بِهِ[2].

وقَرَأَ أبو خُلَيد بالرفع على الاسْتِئْنَاف، وتقدير المَعْنَى، فَأفَردهُ بِالعِبَادَة وَحدَهُ لَاْ شَرِيْكَ لَه، وأتبرأ من المشركين، وكذلك من قال: المسيح ابن الله وعزير ابن الله، ومن اعتقد التشبيه كاليهود[3].

وأمَّا قِراءة أبو خليد أَو نافع كما روي عنه بالرفعِ يُمْكِن أنْ تَكُون عَلَى الْقَطْعِ مِنَ الكَلَامِ السَابق، أي: وأنا لا أشرك به، ويمكن أن يكون الرفع على أنَّ الفعل في موضع الحال[4].

وذَكَرَ الآلوسِي (ت١٢٧٠هـ) أنَّ قراءة أَبِي خُلَيد عن نَافِع بالرفع على القَطع؛ ويمكن أن يكون حالاً، أي: أنْ أَعبُد الله غَير مُشْرِك بِهِ وهو على رأي أولى؛ وذلك لخلو الاستئناف من دلالة الكلام، على أنَّ المأمور به تخصيص العبادة به (ﷻ)، ويزاد عليه بحث (إِلَيْهِ) التي تخص بالدعوة لله (ﷻ) على النهج المذكور من التوحيد أَو إلى ما أمرت به من التوحيد أَدْعُوا الناس لا إلى غيره ولا إلى شيء آخر مما لا يطبق عليه الكتب الإلهية والأنبياء (عليهم السلام) فلا وجه لإنكاركم[5].

---

[1] عقود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ٥٨١/٢.

[2] يُنْظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٥٣٣/٢.

[3] يُنْظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٣٢٦/٩.

[4] يُنْظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٣٩٦/٦، وفتح القدير، الشوكاني: ١٠٤/٣.

[5] يُنْظر: روح المعاني، الألوسي: ١٥٧/٧.

مِن كُل هَذَا يَتَبَيّن أَنَّ دلالة قِراءَة الرَفع، لَاْ تَكَاد تُذْكُر في كُتبِ القراءات، وهي قراءة ليسَتْ بِشُهْرَة قراءة النصب التي أجمع عليها القُرَّاء، وفي تَأويلها يَكون الحَال هو الأَقْرَب من الاستئناف في استقامة المعنى.

ثانياً: مَا وَرَدَ بالنَصب: يُنصب الفعل إنْ كان مسبوقاً بأداة نصب أو يُعطف على المنصوب الذي قبله، ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٣]

ذَكَرَ السيّد الجَزائري أن القراءة للفعل (أَو نُرَدَّ) بالنصب: " ﴿أو نردّ﴾ جملة معطوفة على الجملة التي قبلها داخلة معها في حكم الاستفهام كأنّه قيل: هل لنا من شفعاء؟ وهل نردّ؟ ورافعه وقوعه موقعاً يصلح للاسم كما تقول ابتداء هل يضرب زيد؟ ولا تطلب له فعلاً آخر يعطف عليه، فلا يقدّر هل يشفع لنا شافع أو نردّ، قرأ ابن أبي إسحاق ﴿أَو نَردَّ﴾ بالنصب عطفاً على ﴿فيشفعوا﴾ "[١].

يَجوز القِراءةَ بالنَصب على أن تكون (أو) بِمَعْنَى (حَتَّى)؛ فيكون التقدير: (فيَشْفَعوا لنا أبدًا حَتَّى نرد فنعمل)، ولا يوجد من قرأ به بحسب علم الفرَّاء، وأنَّ القراءة فبالرفع لـِ (أو نردُّ)[٢]، وأنَّ سبب الرفع لـِ (أَو نردُّ) هو معنوي، فلم ينصب بالعطف على قوله: (فَيَشْفَعُوا لَنَا)؛ لأنَّ المَعْنَى: هَل لَنَا من شُفَعَاءٍ فيشفعوا لنا، أَو هل نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل[٣].

وعن النَحّاس أنَّ قراءة (أَو نردُّ)، بالرفع على معنى: أَو هل نرد، والعطف على المعنى أي: هل يشفع لنا أحد أَو نرد، وقرأ ابن أبي إسحاق: (أَو نَرِد فَنَعْمَل)، بنصب

---

[١] عقود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ١٥٢/٢-١٥٣.

[٢] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٨٠/١.

[٣] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٤٨٢/١٢.

الفعلين معًا، والمَعْنَى في هذه الحالة: (إلا أن نرد)، وقرأ الحسن برفعهما معاً، والقراءة المجمع عليها: (أَو نردُّ فنعملَ)، برفع الأول، ونصب الثاني، وهي قراءة الجمهور[١].

وقال ابن جِنّي في قراءة من قرأ بنصب (أَو نردَّ) أنَّه على مَعْنَى التمني " فعطف (نَرِد) على (يَشْفَعُوا)، وهو منصوب؛ لأنَّه جواب الاستفهام وفيه معنى التمني؛ وذلك أنَّهم قد علموا أنَّه لا شفيع لهم، وإنما يتمنون أن يكون لهم هناك شفعاء، فيردوا بشفاعتهم، فيعملوا ما كانوا لا يعملونه من الطاعة؛ فيصير به المَعْنَى إلى أنَّه كأنهم قالوا: إن نرزق شُفعاء يَشْفَعُوا لنا أَو نردد، وتقديره مع رفع نرد على قراءة الجماعة: أن نرزق شفعاء يشفعوا لنا، وإن نردد نعمل غير الذي كُنَّا نَعْمَل. وذلك أنَّهم مع نصبِ (نَرِدْ) تمنوا الشفعاء وقطعوا بالشفاعة، وتَمَنّوا الرد أيضاً وضَمنوا عَمل ما لم يكونوا يعملونه؛ أي: إن نردد نعمل غير الذي كنا نعمل كأنه قال: أَو هَلْ نَرِد فَنَعْمَل "[٢].

ويَظْهَر مِنْ قِرَاءَة الْجُمْهُور لـِ (أَو نَردُّ) بالرفع على مَعْنَى: (هَل يَشْفَع لنَا شَافع أَو نردّ)، وقراءة ابن أبى إسحاق (أَو نَردَّ)، بالنصب عطفاً على (فَيَشْفَعُوا لنَا) المنصوبة، أَو يكون النصب بـ (أَوْ) على معنى: (حتى أن)؛ فالتقدير: (يشفعوا لنا حتى نردّ فنعمل)، وأما قراءة الحسن بنصب (نُرَدَّ) ورفع (فَنَعْمَل) فالتقدير: فنحن نعمل[٣].

ويوجز ابن عطية(٥٤٢هـ) القراءات في (أَو نَردُّ) وكذلك (فَنَعمَل)؛ فقال: " قرأت فرقة: (أَو نردّ)، برفع الفعل على تَقْديرِ: (أَوْ هَلْ نَرِد) وبنصب (فنعملَ) في جواب هذا الاستفهام الأخير، وقرأ الحسن بن أبي الحسن (أَو نردّ فنعمل) بالرفع فيهما على عطف (فَنَعْمَل)، وقرأَ ابن أَبِي إِسْحَاق وأَبو حَيوة: (أَو نَردَّ فَنَعْمَل) ونصب نرد في هذه القراءة، إمَّا على العطف على قوله: فَيَشْفَعُوا، وإما (أَو) تكون بمعنى حتى "[٤].

ومن كل هذا يتبين أنَّ دلالة القراءة برفع (أَو نَرِد) هي القراءة المشهورة والأفصح والأبين وبها يكون تأويل الآية على المعنى القريب، وأمَّا النصب فلا يمتنع وله وجه من العربية، ويظهر أنَّ القراءة بالنصب غير معروفة ولذلك لم يرد ذكرها.

---

[١] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٥٦/٢.

[٢] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: ٢٥٢/١.

[٣] يُنْظر: الكَشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ١٠٩/٢.

[٤] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي: ٤٠٨/٢.

- **وكذلك الحال في قراءة الفعل (يَضِيق) الذي قُرِئ بالنصب ربطاً مع المنصوب الذي قبله ﴿يكذبون﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ إِنِّيَ أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ (١٢) وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾ [الشعراء: ١٢-١٣]**

ذَكَرَ السيّد الجزائري القراءة في (وَيَضِيقُ) فقال: " قراءة ﴿ويَضِيقُ﴾ بالنصب عطفاً على ﴿يُكَذِّبُونِ﴾، فيكون من جملة ما خاف منه، ﴿يَضِيقُ﴾ قرأ يعقوب (يضيق ولا ينطلق) بالنصب فيهما "[1].

والوجه (وَيَضيقُ صَدْرِي)، أنَّها مرفوعة؛ وذلك بالعطف على الفعل المضارع (أخافُ)، وهناك وجه النصب بالعطف على (يُكَّذِبونِ) وهو وجه صحيح بحسب وصف الفراء، ولكن يرى أنَّ الأقرب هو الرفع؛ لأنَّه أخبر أنَّ صدره يضيق وذكر العلة التي كانت بلسانه، فيضيق الصدر مما لا يخاف حصوله؛ فلا يكون التقدير: أخاف أن يضيق صدري، فتلك مِمَّا قد كانت أو حصلت وما حصل لا يُخاف منه[2].

وَوَرَدَ عن الطَبَرِي كلاماً مقارباً لما ورد عن الفراء وإن لم يبين العلة في وجه الرفع؛ فقال: " رفع قوله: (وَيَضِيقُ صَدْرِي) عطفاً به على (أَخافُ)، وبالرفع فيه قرأَته عامة قرّاء الأمصار، ومَعْنَاه: وإنّي يَضِيقُ صَدْرِي، وقوله: (وَلا يَنْطَلِقُ لِسَانِي) يقول: وَلَا يَنْطِق بالعبارة عما ترسلني به إليهم، للعلة التي كانت بلسانه، وقوله: (وَلا يَنْطَلِقُ لِسَانِي) كلام معطوف به على يضيق "[3].

ونَاقَش الزَمَخْشَرِي الوجهين بِشيءٍ من التَفْصِيل فبيَّن أنَّ الفَرق بينهما من جهة المَعْنَى " إنّ الرفع يفيد ثلاث علل وهي: خوف التكذيب، وضيق الصدر، وامتناع انطلاق اللسان، ووجه النصب يكون على معنى أنَّ خوفه متعلق بهذه الثلاثة المذكورة؛ فإن استشكل على النصب وفيه تعليق الخوف بالأمور الثلاثة، ومن جملتها نفي انطلاق اللسان، ومن المَعْلوم أنَّ حقيقة الخوف هي غم يلحق الإنسان لأمر سَيقَع في المستقبل، وعَدَمْ انْطِلَاق اللسَان كان واقعاً في الماضي، فكيف على هذا جَازَ تَعْلِيق الخَوف بِهِ؟

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٤٨٩/٣.

[2] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٢٧٨/٢٠.

[3] جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٣٣٧/١٩.

الجواب: أنَّه قَدْ عَلَّق الخَوف بِتَكذيبهُم، وبِمَا يَحْصُل له بسببه من ضيق الصدر، والحبسة في اللسان زَائِدة على ما كان به، فَتلك الحَبْسَة التي كانت به قد زالت بدعوته في أن يشرح صدره ويحل عقدة من لسانه، وقيل إنَّها: بقيت منها بقية يسيرة، فإذا قيل: إنَّ هذا يردّه الرفع، الذي يكون على معنى: إنَّي خائف ضيق الصدر غير مُنْطَلق اللسان، فالجواب عن هذا: أنَّه يجوز أن يكون هذا قبل الدعوة واستجابتها، ويجوز أن يريد بها القدر اليسير الذي بقي به، ويجوز أنَّه قد لا يكون مع حل العقدة من لسانه من الفصحاء الذين أوتوا سلاطة الألسنة وبسطة المقال، على خلاف هارون بتلك الصفة، فأراد أن يعينه الله (ﷻ) به "[1].

ومِمَّا سَبَق يَتَبَيّن أنَّ دلالة قراءة الرفع هي القِراءَة المَشْهُورة أَرْجَح من النصب، فهي تعضد باسْتِقَامَة المَعْنَى، فالخَوف وضِيق الصَدر وانْطِلَاق اللسَان ثلاثة أمور تَرتَبط بالإخبار بعد (إن)، وكَمَا تَقَدّم فإن الخوف مما سَيحْصُل وليْسَ الحَاصِل وهو ضيق الصَدر وحِبْسَة اللسان.

ثالثاً: ما ورد بالجزم: نعلم أنَّ الفعل لا يكون مجزوماً إلا أن يسبق بأداة جزم تجعله مقروءاً بالسكون ومثاله ما جاء في هذا الموضع من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]

ذَكَرَ السيّد الجَزائري قراءة (لا تَخَافُ)؛ فقال: " ﴿لَاْ تَخَافُ﴾ قرأ حمزة لا تخفْ على أنَّه جواب الأمر فيكون قوله: ولا تخشى مرفوعاً على الاستئناف أي: وأنت لا تخشى أَو يكون معطوفاً على ما قبله والألف للإطلاق كقوله: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ [الأحزاب: ١٠] "[2].

في قوله تعالى: (لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى) رفع (لَا تَخَافُ)؛ على الاستئناف بـ (لا) كما قال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا﴾ **[طه:١٣٢]** فالأكثر في جواب الأمر

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٣/٣٠٣.

[2] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٣/٢٥٦-٢٥٧.

أن يكون مرفوعاً في حال كونه منفياً بـ (لا). وأمَّا قراءة حمزة بالجزم (لا تَخفْ دَركاً) فجزم الفعل على الجزاء، وما بعده (وَلَاْ تَخْشَى) يكون مرفوعاً على الاستئناف، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران:١١١]؛ فالاستئناف بـ (ثم)؛ أي: رفع الفعل مستأنفاً بعد حرف الاستئناف، فهذا مثله، أي: لست تخاف دركاً، ويجوز لحمزة الجزم في (وَلَاْ يَخْشَى)، فنهاه عن الخوف، لا تخف فرعون ولا تخشى الغرق[١].

وأنَّ القُرَّاء قد اختلفوا في قراءة قوله : (لَاْ تَخَاف دَرْكَاً)؛ فعامَّة قرَّاء الأمصار غير الأعمش وحمزة قرأوا: (لَاْ تَخَاف دَرْكَاً) برفع الفعل على الاستئناف بـ (لا)، وأنَّ جواب الأمر يكون بالرفع مع (لا) أو يكثر فيه ذلك، وفي قراءة الأعمش وحمزة (لا تَخَفْ دَرَكاً) قرئ (لا تخفْ) بالجزم على الجزاء، وكلاهما رفع (وَلا تَخْشَى) على الاستئناف، ويمكن أن يقرأ: (وَلَاْ تَخْشَى) بالجزم، ومن جهته يرى الطبري أنَّ القراءة بالرفع هي الأقرب في (لا تخافُ)؛ معللاً ذلك بالقول إنَها أفصح اللغتين مع أنَّ الأخرى جائزة، ويروي عن بعض نحويي البصرة قوله: إنَّ معنى قوله (لا تَخَافُ دَرَكًا) اضرب لهم طريقاً لا تخاف فيه دركاً، وعلى هذا حذف (فيه)، فهو كقولك: زيد أكرمت، وأنت تريد أكرمته. وأما نحويّو الكوفة فإنهم ينكرون حذف (فيه) إلا في المواقيت أَو الظروف؛ فيجوز أن تقول: قمت اليوم وفي اليوم، وهم لا يجيزون ذلك في الأسماء بخلاف الظروف كما تقدَّم[٢].

ويُفَصِّل لَنَا النَحّاس الآراء؛ فقال: " (لَا تَخَافُ دَرْكَاً ولا تَخْشَى) قراءة أهل الحرمين وأبي عمرو وعَاصِم والكسائي، وقرأ الأعمش وحمزة: (لا تخف دركاً)، والقراءة الأولى أبين؛ لأنَّه بعده (وَلا تَخْشى) مجمع عليه بلا جزم، فالقراءة الأولى فيها ثلاث تقديرات: يكون في موضع الحال، وفي موضع النعت لـِ (طريقٍ) على حذف فيه، ومقطوعة من الأول، والقراءة الثانية فيها تقديران: أحدهما الجزم على النهي، والآخر الجزم على جواب الأمر وهو (فَاضْرِب). فأما و (لَاْ تَخْشَى) إذا جزمت (لَاْ تَخَف)، فللنحويين فيه تقديران: أحدهما الذي لا يجوز غيره أن يكون مقطوعاً من الأول، مثل ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾

---

[١]يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ١٨٧/٢. ويُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣٧٩/٣ –٣٧٠.

[٢]يُنْظر: جامع البيان في تأويل آي القُرآن، الطبري: ٣٤٤/١٨ –٣٤٥.

[آل عمران:١١١]، والتقدير الآخر، ذكره الفراء: أن يكون (وَلَاْ تَخْشَى) ينوى به الجزم وتثبت فيه الياء "[١].

ويَطْرَح ابن خَالويه حُجَج الفَرِيقَين التي تَخُصّ الرفع والجزم؛ فالحجة لمن رفع أنَّه جعله على وجه الإخبار، وجعل (لا) فيه بمعنى (ليس). وأمَّا عن حجة حمزة في إثبات الألف في (تَخْشَى) وكونه لم يحذفها على الجزم، فالجواب في ذلك من وجهين أحدهما: أن قوله: (وَلَاْ تَخْشَى) هو استئناف، ولم يعطفه على أول الكلام فكانت (لا) فيه بمعنى (ليس) كما قال تعالى: (فَلا تَنْسى)، والوجه الآخر: أنَّه لمَّا حذف الألف أشبع فتحة السين فصارت ألفاً ليوافق رؤوس الآيات التي قبلها بالألف[٢].

وللفَارِسِي رَأي في تَوجِيه القِرَاءَتين فمن رفع على أنَّه حال من الفاعل؛ فالتقدير: اضرب لهم طريقاً غير خائفٍ ولا خاشٍ، ويجوز أن يكون مقطوعًا من الأول؛ فالتقدير: أنت لا تَخَافُ، ومن قال: (لا تَخَفْ) على الجزمِ جَعَلَهُ جَوَاب الشَّرط، والتقدير: (إن تَضْرِب ولَا تَخَفْ دركاً مِمّنْ خَلْفَك، ولَاْ تَخْشَى غرقَاً بين يَدِيك). فأمَّا من قرأ: (لا تَخَفْ دَرْكاً)، ثم قال: لَاْ تَخْشَى مَرفوعًا، فيجوز أنْ يَقْطَعه مِن الأوَّل، أي تَقْدِيره: إنْ تَضْرِب لَا تَخَفْ، وأَنْتَ لَا تَخْشَى[٣].

وهُنَاكَ مَن يَرى أنَّ وَجْه الْرَّفع أَقْوَى مِن الجَزم، " فَمَن رَفَع (تَخَافُ) جعله حالاً من الفاعل، وهو موسى (عليه السلام)، والتقدير: اضرب لهم طريقاً في البحر غير خائف دركاً ولا خاشياً، ويقوي رفع (يخافُ) إجماع القراء على رفع (يَخْشَى)، وهو معطوف على (يخافُ)، ويجوز رفع (تَخَافُ) على القطع، أي: أنت لا تخاف دركاً. وقيل إنَّ رفعه على لأنَّه نعت لطريق على تقدير حذف فيه، ومن جزم (تخفْ) وهو حمزة إذْ جَعَلَهُ جواب الأمر (فاضرب)، والتقدير: إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك. ويرتفع ولا تخشى على القطع، أي: وأنت لا تخشى غرقاً وقيل: إنَّ الجزم في لا تخف على النهي، وأجاز الفراء أن تكون (ولا تَخْشَى) في موضع جزم وتثبت الألف كما تثبت الياء والواو على تقدير

---

[١] إعراب القرآن، النحاس: ٣/٣٥-٣٦.

[٢] يُنْظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٤٥.

[٣] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٥/٢٣٩.

حذف الحركة منهما، وهذا لا يجوز في الألف؛ لأنَّها لا تتحرك أبداً إلّا بتغييرها إلى غيرها والواو والياء يتحركان ولا يتغيران "[1].

من كل هذا يبدو أنَّ قراءة الرفع هي الأَرْجَح والأَفْصَح، وقرأ بها أغلب القراء، وهي قراءة يؤيدها الخط من عطف (يَخْشَى) مرفوعاً دون حذف، ولا تَحْتَاج لِتَأوِيل، وأمَّا الجزم فيحتاج لتأويل؛ مع كونها مقبولة في العربية ولها نظائر.

- **ومن الأفعال التي قُرِئت مجزومة الفعلين (يَغْفِرُ- وَيُعَذِّبُ) الواردين في قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]**

إذْ ذَكَرَ السَيّد الجَزائري قراءة الفعلين (يَغْفِرُ وَيُعَذِّبُ) بالجزم، فقال: " ﴿فَيَغْفِرْ﴾ ابن كثير وجماعة بالجزم (يغفرْ) و ﴿يُعَذِّبْ﴾ فيكون الراء ظاهرة والباء مدغمة "[2].

فِي هَذِهِ القِراءَة المَسْأَلة مُتَعَلّقة بالعطف على جواب الجزاء، والتي يجوز فيها الرفع والنصب والجزم، وقد قُرِئت الأفعال (يَغْفِرُ وَيُعَذِّبُ) جزماً على العطف وقُرِئت ساكنة تشبه الجزم، على نية الرفع؛ وذلك لإدغام الراء من (يَغْفِرُ) في اللام، والباء من (يُعَذِّبُ) في الميم فلا يكون هذا السكون للجزم[3]، ومن بَدِيهِيات النَحو إذا وقعَ بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو، (جاز فيه ثلاثة أوجه، الجزم، والرفع، والنصب)[4].

فالقراءة بالنصب على إضمار (أن)، والرفع على القطع والابتداء، وعلى الاستئناف فوقع موقع الاسم خبراً لمبتدأ محذوف أَو حالاً، أمَّا الجزم الذي نحن بصدد دراسته فيجزم الفعل بالعطف على الذي قبله، أي على (يُحَاسِبْكُمْ)، وهذا ما جاء به الزجاجي في الفعل (يُعَذِّبُ)؛ إذْ يحتمل ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب وهو أضعفها، والجزم وهو أرجحها[5].

---

[1] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب: ٢/٤٧٠-٤٧١.

[2] عُقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ١/٢٧٥-٢٧٦.

[3] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ١/٢٠٦.

[4] يُنْظَر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل: ٤/٣٣.

[5] يُنْظَر: أخبار أبو القاسم الزجاجي، الزجاجي: ٣١-٣٢.

وهذا ما رجَّحه الأزهري أيضاً، فقال: إنَّما أخترت الجزم؛ لأنَّه يدخل في تكفير الذنوب؛ إذْ عدَّه جواباً لقوله: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾؛ لذلك أنَّ أغلب القراء قرأوا بالجزم؛ إذْ جزموا الراء والباء، فمن قرأ: (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) أدغم الباء في الميم[1].

ومن المَعْلوم أنَّ لكل قراءة دلالة دلَّ بها القراء في قراءتي الجزم والرفع، فقرأ عاصم وابن عامر بالرفع، على الاستئناف بتقدير: (فَهُو يَغْفِرُ)، بينما قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وحمزة والكسائي بالجزم، فعطف فعلي الشرط (يَغْفِر، وَيُعَذِّبُ)، على أنَّه بدل من يحاسبكم به الله (جواب الشرط)، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وهي عند البصريين على إضمار (أن)، فعطف على المعنى، ولو أنَّه عطف على اللفظ كان أَجْوَدُ[2].

أمَّا ما يراه ابن جِنّي في قراءة الفعلين: " ما رواه الأعمش قال: في قراءة ابن مسعود: (يحاسبكم بِهِ الله يَغفِرْ لِمن يشاء وَيُعذِّب مَن يشاء) جزم بغير فاء، قال أبو الفتح: جزم هذا على البدل من (يُحَاسِبْكُمْ)، على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أنَّ التفصيل أوضح من المفصل فجرى مجرى بدل البعض أَو الاشتمال، والبعض: كـ (ضربت زيداً رأسه)، والاشتمال كأحبُّ زيداً عقله، وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان "[3].

وتحدَّث الزَمَخْشَرِي عن تلك القراءة بأنَّ الفعلين مجزومين على جواب الشرط ومرفوعين على تقدير: فهو يغفر ويعذب، و القراءة بإظهار الراء وإدغام الباء وهو الصحيح، أمَّا من أدغم الراء باللام فخطأ خطأً فاحشاً في نظره وقد لحن صاحبها، والسبب هو قلة ضبط الرواة، وقلة الدراية، وقد أتبعه العكبري في من حذف فاء (فَيَغْفِر) فقال: إنَّ من قرأ (فَيَغْفِر)، بغير فاء فهي شاذة ولا يجوز؛ لأنَّ الفاء جواب بالمعنى، أمَّا ما جاء بقراءة النصب فهي قراءة ضعيفة؛ لأنَّ النصب يضعف بين الجزمين بإجماع الكل فتعطف

---

[1] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ١/٢٣٧-٢٣٨.

[2] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٢/٤٦٣.ويُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ١/١٤٠.

[3] المحتسب في بيان وجوه القراءات، ابن جني: ١/١٤٩-١٥٠.

على المعنى بإضمار (أن)، ويطلق عليه بتعبير الكوفيين الصَّرْف، والمعنى من النصب على تقدير: أنْ يغفر، كقولهم: لا تأكل السمكَ وتشرب اللبنَ[1].

ومن هذا يتبين أنَّ لكل قراءة دلالة تختلف بها عن الأخرى فدلالة للجزم وهي الأرجح وقرأ بِها أكثر القُرَّاء، إذْ يوجد فيها تماثل بين المعطوف والمعطوف عليه، وَلها معنى يختلف عن الرفع والنصب كذلك، ويبقى أنَّ القراءة بالنصب إن صحت كما ذكر العكبري فهي قراءة ضعيفة، لم يرد ذكرها في أغلب كتب القراءات، وقد تكون وجهًا محتملا لم يقرأ به حقيقة.

[1] يُنْظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٤٠٧/١. ويُنْظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢٣٣/١. ويُنْظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري: ١/ ٢٩٦.

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَوْجِيهُ النَحويّ لِلقِرَاءَاتِ القُرآنِية فِي الأَفْعَالِ التِي وَرَدَتْ بِوجهَين.

أولاً: قِرَاءَة الرَفع والجَزم: قَدْ نَجِدُ مِنْ الأَفْعَالِ مَا تَخْتَلف فِيهِ القِرَاءَةَ أَوْ تَتَرَاوَح بِين الرَفع وَالْجَزْم، ويَتْبَع ذَلَك اخْتَلَاف المَعْنَى المُسْتَمِد من قِراءةِ الرَفع والمُسْتَمَد مِن حُكمِ الجَزم الَّذِي يَمْلَك دِلَالَة نَحوِية تَخْتَلف عن الرفعِ فَضَلاً عن النَصبِ، وهذا مَا نَجِدَهُ فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿**وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى**﴾ **[طه: ٦٩]**

ذَكَرَ السيّد الجزائري القراءة في الفعل (تَلْقَفْ) فقال: " قَرَأَ ابن عَامِر بِالرَّفع عَلَى الحَال أَو الاسْتِئْنَاف، وحَفص بِالجَزْم والتَخْفِيف، عَلَى أَنَّه من لَقَفْتَه بِمَعنى تَلقّفته، والآخرون مُشَدَّدة مَجْزُومة أصله تَتَلَّقَف فَحذفت إِحْدَى التَاءين، وتَاء التَأنِيث يَحتَمِل التَأْنِيث والخِطَاب على إِسْنَادِ الفِعل إِلى المُسبّب "[1].

الفعل (تَلْقَفْ) فِيهِ قِرَاءَتَانِ؛ إِذْ قراءه بَعْضَهُم بِالجزمِ على أنّه جَوَاب لِلأَمر، أي: جَواب للفعلِ الأَوّل (ألقِ)، ومِثله قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾ **[المدثر: ٦]**، فجزم الفعل (تلقفْ)، على أَنَّه جواب للطلب أَو الأمر، والقراءة الأخرى وهي قراءة ابن عامر؛ إِذْ قرأ بالرفعِ، فرفع الفعل (تلقفُ)، على أَنَّه فعل يدل على المستقبل في موضع حال، أي: جعلها متلقفة على تقديرِ حَال متوقعة[2].

وَذَكَرَ ابن مُجَاهد وَجهيّ القراءة للفعلِ (تلقفْ)؛ فذكرَ أَنَّ ابن عامر قَرأَ وحده بالرفع، وقرأ الباقون وأيضاً حفص عن عاصم وأبو بكر عن عاصم بالجزم[3].

وهناك من نقل قراءة الفعل (تَلْقَفْ) بأربعِ قِرَاءات " إِذْ قَرَأَ ابن كثير في رواية البزي (تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا) بتشديد التاء، أراد تتلقَّفُ. فادغم وجزم الفاء، لأَنَّه جوابُ الأمرِ، والأمرُ مع جوابه كالشرط، والجزاء، وروى حفصٌ عن عاصم (تَلْقَفْ) خفيفاً، جعله من لقفه يلقف، والأول، من تلَّقف يتلَّقف. وقرأ ابن عامر (تلقَّفُ) برفع الفاء، جعله فعلاً مستقبلاً فأضمرَ

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٢٥٤/٣.

[2] يُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣٦٧/٣. ويُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٣٤/٣. ويُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ١٥٤/٢.

[3] يُنْظَر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٢٠-٤٢١.

فاءً جواباً للأمرِ، كأن التقدير: ألقَ عصاكَ فإنَّها تتلقَّفُ، ويجوز أن يكون جعل (تَلقَّف) حالاً أي: ألق عصاك متلقفة، وقرأ الباقون بإسكان الفاء، وتشديد القاف، وتخفيف التاء، أرادوا: تتلقَّف كقراءة ابن كثير، غير أنَّهم اسقطوا التاء، وابن كثير أدغم "[1].

فَالجَزم فِي الفِعلِ عَلَى جَوابِ الطَلب أَو على تقدير شرط، وهو ما بينَّه ابن جني؛ إذْ يرى أنَّ الشرط يحذف، ويقام الأمر أَو الدعاء مقامه، وهنا في هذه الآية الكريمة جُزِم الفعل المضارع (تَلْقَفْ)؛ لأنَّ فيه معنى الشرط، والتقدير: أكرمني أكرمك، جُزِمَ الفعلُ على معنى الشرط، أمَّا من قرأ الفعل (تَلْقَفُ) بالرفع فَعَلَى جعلِه وَصْفَاً؛ لِذلك جَاءَ (تَلْقَفْ) في قراءتين، وهما الرفع والجزم وهي الأقوى عند الأغلب[2].

وَيَظْهَر في قوله (تَلْقَفْ) وجهان: الأول هو أن يكون فيه ضمير قوله: (مَا فِي يَمِينِكَ)، فجاء مضمونه مؤنثاً؛ لأنَّه في المعنى عصا وما يعضد هذا الأمر قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ **[الأعراف:١١٧]**، هنا جاز أن تكون (تَلْقَفْ) للمخاطب والمتلقِّفُ في الحقيقة هي العصا؛ لكنَّه أُسند التلقف للضمير، ولكن إن كان حقيقة التلقف للعصا، فلا يجوز أن تنسب لموسى (عليه السلام)، ويمكن أن يكون جوابه: لمَّا كان (التلقفُ) بإلقائه وجدِّه جاز نسبته لموسى، كما جاء بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ **[الأنفال:١٧]**، فالرمي هنا بلا شك هو بأمر الله (جل جلاله) وعظمته فأسند إليه ولم يسند للرسول (ﷺ) وإن كان له، فالحال هنا مقدَّرة من فاعل ألقى أَو مفعوله كما لو قلت: مررت برجل معه صَقْرٌ صائداً به غداً؛ إذْ قدّر على الحال[3].

والقراءة بالجزم تتعلق بمسألة نحوية مهمة وهي الجزم في جواب الطلب، فيرى النحاة أنَّ جواب غير النفي إذا خلا من الفاء، وقصد به الجزاء جزم بما هو له جواب؛ لأنَّه شبيه بالشرط في جواز وقوعه، وعدم جواز وقوعه بالنسبة إلى علم الشخص المتكلم به، وهو بخلاف النفي؛ لأنَّ الشخص المتكلم به متحقق من عدم الوقوع فخالف الشرط، ولم يكن لهُ جواب مجزوم، ويبدو أنَّ أكثر المتأخرين من النحاة ينسب جزم جواب الطلب لـِ (إن)

---

[1] إعراب القراءات السبعة، ابن خالويه: ٢٦٤-٢٦٥.

[2] يُنْظر: اللمع في العربية، ابن جني: ٩٥-٩٦.

[3] يُنْظر: إعراب القرآن، الباقولي: ٣٧٤/١. ويُنْظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ٤٣٣/٤.

مقدرة، ويَرَى ابن مَالِك (ت٦٧٢هـ)، أَنَّه لَا حَاجَة إلى تَقْدِير لَفْظ (إن) فَقَدْ تَضمن لفظ الطلب لِمَعْنَاها، وهو مغن عَن تَقدير لَفظَها كَمَا هُوَ مغن في أسماءِ الشرط نَحو: (من يَأْتِنِي أَكرِمْهُ)، وهذا هُوَ مَذْهَب الخَليل وسيبويه، ولا يكون لِلنَهِي جَواب مَجْزُوم إلَّا إذا صَحَّ المَعْنَى بتقدير دخول (إن) على (لا) نَحو: (لَاْ تَفْعَل الشَر يَكُن خَيْرًا لَك)؛ فَكَمَا يَظْهَر هنا فإن للنَهِي جَواب مَجْزُوم؛ لأَنَّ المَعنى يصح بقولِكَ: (إنْ لَا تَفْعَل الشَر يَكُنْ خَيرا لَك)[1].

ومما يبدو أنَّ دلالة قراءة الرفع على الاستئناف أَو الحال أَو القراءة بالجزم كلاهما قد قرئ بهما ولهما مسوغ من العربية، ولكن يمكن أن يكون الجزم هو الأرجح فقرأَ بِهِ أغلب القُرَّاء وفيه معنى الشرط؛ ولِأنَّ السياقات النصِّية تكشف لنا أَنَّ الفعل كان لحظة وقوع الحادثة.

- **ومِثَّال تِلك الآية يُمكننا أن نذكر آية أُخرى قُرِئت بالجزم، وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم:٥-٦]**

ذَكَرَ السَيّد الجزائري القراءة في (يَرِثُنِي وَيَرِثُ)؛ فقال: " عن أبي عمرو: يرثْني ويرثْ بالجزم، وفي قراءة علي بن أبي طالب (عليه السلام): يرثني وارث من آل يعقوب... وقوله: ﴿يرثني﴾ بالرفع صفة الولد–أي: ولياً وارثاً– وبالجزم جواب الدعاء "[2].

إنَّ القراءة في (يَرِثُنِي وَيَرِثُ) بالجزم والرفع لكل منهما دلالة تختلف عن الأخرى؛ إذْ قرأها يَحْيَى بن وثاب جزماً، وهذا الوجه–أي الجزم–هو الوجه المختار والأولى عند الفرَّاء؛ لأنَّ (يَرِثُنِي) من آية أخرى سوى الأولى، فالجزاء يحسن في هذا الموضع، وإذا رفعت كانت صلة للوليّ على تقدير: هب لي الذي يرثني، ويشرح هذا الرأي وهو رأي الكوفيون خاصة، أنَّه إذا أوقعت الأمر عَلَى نكرة في (هَبْ لِي مِن لَدُنّك وَلِيّاً﴾، بعدها فعل في أوّله الياء والتاء والنون والألف، في مثالنا (يَرِثُنِي)، كَانَ فِيهِ وجهان: الجزمُ عَلَى الجزاء والشرط، والرفع عَلَى أنَّهُ صلة للنكرة بمنزلة الَّذِي، كقولهم: أَعِرْنِي دابَّة أركبها بالجزم، وإن

---

[1] يُنْظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٣/ ١٥٥١.

[2] عقود المرجان في تفسير القرآن: الجزائري: ٣/١٩١-١٩٢.

شئت أركبُها بالرفع، وكذلك ﴿أَنزَلَ عَلَيْنا مائِدَةً مِنَ السَّماء تَكُونُ لَنا عيداً﴾ **[المائدة: ١١٤]**، فَلو قالَ بالجزم (تَكُنْ لَنَا) كَانَ صواباً أيضاً، فإذا كَانَ الفعلُ الَّذِي بعد النكرة لَيْسَ للأَوّل بحسب تعبيره، أي: لا صلة مباشرة بينهما، ولا يصلح فِيهِ إضمار الْهَاء؛ فليس إلّا الجزم كقولك: هَبْلِي ثوباً أَتَجَمّل مع الناس، فلا يكون الوجه في (أتجمّل) إلّا الجزم؛ لأنَّ الْهاء لا تصلح فِي أتجمل، وتقول: (أَعِرْنِي دابَّةً أركبْ يا هذا)؛ لأنَّك تقول أركبُها فتضمر الْهَاء فيصلح ذَلِكَ[1].

ويَرْفَع الفِعْلَانِ (يَرِثُنِي وَيَرِثُ) على معنى: فَهَبْ الَّذِي يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آل يَعْقُوب، على أنَّ يرثني ويرثُ من آل يعقوب، من صلةِ الوَليّ أَو صفته، وقَرَأَ جماعة من قرّاء أهل الكوفة والبصرة: (يَرِثُنِي وَيَرِثْ)، بِجَزمِ الفِعْلَين على الجزاءِ والشَرط، والْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ: (فَهَبْ لِي مِنْ لدُنْكَ وَلِيًّا)؛ فإنَّه يَرِثُنِي إذَا وَهَبْتَه لِي، وقَدْ عَلَّلَ الَّذِين قَرؤوا ذلك في أنَّ هذا يَحْسُن فِي هَذا المَوْضِع؛ لأنَّ يرثني من آية غير التي قبلها، وتَعبيرهم فِي أَنَّه يحسنُ أن يكون مثله هذا صلة، إذا كان غير منقطع عما هو له صلة، كقوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾ **[القصص: ٣٤]**، ويَخْلص الطَبري أنَّ القراءةَ بالرفعِ هي الأولى، أي: برفعِ الفِعلين عَلى الصِلَة للوليّ أي: النعِت، لأنَّ الوليّ نَكِرة، ومن جِهَة المَعْنى أنَّ زكريا إنَّمَا سأل ربّهُ أنْ يَهَب لهُ ولياً يكون بهذه الصفة، كما رُوي عن رسولِ الله (ﷺ)، وليس أنَّه سأله ولياً، ثُمَّ أخبرَه إذا وَهَب لهُ ذلك كانت هذه صفتهِ؛ لأنَّ ذَلِك لَو كَان كذلك، كانَ ذلك مِن زَكريا دخولاً في علم الغيب الَّذِي قَدْ حَجبهُ الله عَن خلقهِ، ولَا يَكون المَعْنَى مُستقيماً[2].

ويتّضح أنَّ في الفعلينِ قِرَاءَتين، وهُمَا قِرَاءَة الرَفع والجَزم فَمَن قَرَأَ بالجزم في (يَرِثْنِي وَيَرِثْ) هم يحيى بن يعمر، وأبو عمرو، ويحيى بن وثاب، والأعمش، والكسائي على أنَّه جواب الأمر، فجعل (يَرِثُنِي) جواباً للطلب فجزم وعطف عليه، ومعنى الجزم: (إن وهبته لي وَرَثني)، أمَّا من قرأَ بِالرفعِ وهم أهلَ الحَرَمِين والحَسَن وعاصم وحمزة؛ إذْ قرأوا (يرثُني ويَرِثُ) على صِفَة الوَلِي، وهيَ الْقِرَاءَة الَّتِي بيّنها النَحَّاس عن أبِي عُبَيْده: في أنَّ مَعْنَى الآية فَهَب لِي مِن لَدُنْكَ الولي الذي وصفه كذا، لأنَّ الأولياء منهم لا يَرِث، فوصفه بقول:

---

[1] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٢/١٦١- ١٦٢.

[2] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ١٨/١٤٧.

هَب الَّذِي يَكون وارثي، هنا الاختلاف في الوراثة قِيْلَ: هِيَ وِراثة نبوّة، وقيل: هِيَ وراثة حِكْمَة، وقِيْلَ: هِيَ وِرَاثَة مَال، فَعَلَى قَوْلَهُمْ وِرَاثَة نُبُوة مُحَال؛ لأنَّ النبوة لا تورّث، ولو كانت تورّث لكان الناس كلّهم ينسبون إلى نوح (عليه السلام)، وهو نبي مرسل، وأمَّا وِرَاثَة الحِكْمَة والعِلْم فهو مَذْهَب حَسِنْ، وفي الحَدِيثِ (العُلَمَاءُ وَرَثَةِ الأَنْبِياء)[1]، وأمَّا وِرَاثَة المال فلا يمتنع وإن أنكره قوم لقول النبي (ﷺ): (لا نورث ما تركنا صدقة)[2]؛ فهذا لا حجَّة فيه؛ لأنَّ الواحد قد يخبر عن نفسه بإخبار الجميع، وقد يكون تأويل هذا على معنى: لا نورث الذي تركنا صدقة؛ لأنَّ النبي (ﷺ) لم يخلف شيئاً يورث عنه، وإنّما كَان الَّذِي عِنْدَه هو أبَاحَة الله (جل جلاله) إياه فِي حياته[3].

ويُنَاقِش أبو عَلِي الفَارِسِي الأَوْجِه المُمْكِنَة دونَ أَنْ يُرَجّح أحَدهَا؛ فَقَال: " وَجه الرَفع: أنَّه سأل وليّاً وارثاً علمه ونبوّته، وليس الَمْعَنى على الجزاء، أي: إن وهبته ورث؛ وذلك أنَّه ليس كلّ ولي يرث، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصحّ أن تقول: إن وهبته ورث؛ لأنَّه قد يهب وليّا لا يرث، وكون (وليّاً) فاصلة لا يدلّ على أن يرثني ليس بصفة، ألا ترى أنَّ الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها، فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها، ووجه الجزم: أنَّه أوقع الوليّ الذي هو اسم عام موضع الخاصّ فأراد بالوليّ وليّا وارثًا، كما وضع العام موضع الخَاص فِي غير هذا كقوله: ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ**﴾ **[آل عمران:١٧٣]**، وإنَّما يُرَاد بكلّ واحد من قولهِ الْنَاس رجل مَفْرَد، وقَدْ يَقُول الرجل: جَاءَنِي أَهل الدُنْيَا، وإنَّما أَتَاه بَعضَهم إذَا قَصَدَ التكثير، وتَقُول: سير عَلِيْهِ الْدَهَر والأبد، فَوَضَعَ العامّ في كلّ ذَا مَوْضِع الخاصّ، فكذلك قوله: وليًّا لفظة عامّة تقع على الوارث وغير الوارث، فَأوقعه على الوارث دون غيره، فَعَلى هذا يصحّ معنى الجزاء"[4].

وقال ابن جني في قراءة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وآخرون (يَرِثُنِي وَأَرِثٌ): " هذا ضرب من العربية غريب ومعناه التجريد؛ وذلك أنَّك تريد؛ فهب لي من لدنك ولياً وارثاً

---

[1] يُنْظَر: سنن أبي داود، أبو داود السجستاني: ٣/٣١٧.

[2] يُنْظَر: صحيح مسلم، أبو الحسن النيسابوري: ٣/١٣٧٧.

[3] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٣/٥. ويُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣/٣٢٠.

[4] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٥/١٩١.

يرثني منه أَو به وارث من آل يعقوب، وهو الوارث نفسه، فكأنَّه جرَّد منه وارثاً ومثله قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ **[فصلت:٢٨]**، فهي دار الخلد؛ فكأنَّه جرَّد من الدار داراً "[١].

ويظهر لدى ابن زنجلة أنَّ حجج الرفع أكثر من حجّة الجزم؛ فقالَ إنَّ قراءةَ الجَزْم لأبي عمرو والكسائي على أنَّه جواب للأَمرِ أو الطَلَب، ويجزم الجواب في هذا الموضع؛ لأنَّ الأمر مع جوابه بمنزلة الشرط والجزاء، فالمعنى: (هَبْ لِي وَلِيَّاً فإنّك إنْ وهبته لي ورثني)، وقراءة الباقين بالرفع (يَرِثُنِي وَيَرِثُ)؛ لأنَّهم جعلوه صفة للولي فالمعنى: ولياً وارثاً، وقد اختاروا الرفع؛ لأنَّ (وَلِيَّاً) نكرة فجعلوا (يَرِثُنِي)، صفة ومِثله: (أَعِرْنِي دَابَة أَرْكَبُهَا)، وكَذلك قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ **[التوبة:١٠٣]**، وعَلَى هَذا لَوْ كَانَ الاسِم مَعْرِفَة لَكَان وَجْهَه الجزم، ومثله قوله تعالى: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾ **[الأعراف:٧٣]**، فالهاء المتصلة بالفعل معرفة ولا يجوز أنْ تجعل الفعل صفة للمعرفة، وهناك وجه وهو أنَّ الفعلَ المُضَارِع إذَا حلَّ مَحَل اسْم الفَاعِل فَلَا يَكُون إلَّا رفعاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ **[المدثر:٦]**، والتَقْدِير: مُسْتَكْثِراً، وعلى هَذا فَحُجَّة الرَفْع فِي الآية الكَرِيمَة أنَّ زكريا (عليه السلام) إنَّما سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، وليس المعنى أن وهبته ورث ذلك على الجزاء؛ لأنَّه ليس كُل ولي يرث؛ لأنَّه قد يهب ولياً لا يَرِث، وهناك حجّة أُخرى وهي أنَّ الآية قَد تمّت عِنْدَ قوله (وَلِيّاً)، ثم يبدأ قوله: (يَرُثَنِي)، أي: هُو يَرِثُنِي وَيَرِث مِنْ آل يَعْقُوب[٢].

وَمِمَّا تَقَدَّم يَبْدُو أنَّ لِكُل من القِرَاءَتِين حُجَة ودلَالَة تَتَرَجَّح بِهَا، وإنْ كَانت دلَالَة الرَّفع تَبْدُو أَقْوى مِن الأُخْرَى في نَظَرِ الأكثر، ولهَا أكثر مِن مُسوّغ فِي العربيةِ على خِلَاف قِراءة الجَزم الَّتِي قَدْ تَتَعَارض مَعَ مَعْنَى مَعْرِفَة الغَيب أَو التَنَبّؤ بِهِ كَمَا تَقَدَّم.

ثانياً: قراءة الرفع والنصب: أمَّا هُنَا فَنَجِد إمْكَانِية قِراءَة الفِعل مَرفوعاً أو مَنصوباً ومثاله **قوله تعالى:** ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا (٧٢) وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ

---

[١] المحتسب في تبين وجوه القراءات والإفصاح عنها، ابن جني: ٣٨/٢.

[٢] يُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٣٨.

لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ **[النساء : ٧٢ – ٧٣]**

ذَكَرَ السَيَّد الجزائري القراءة في (أَفُوْزَ)، فقال: " ﴿فَأَفُوزَ﴾ نَصب عَلَى جَواب التَمني، وقرئ بالرفعِ على تقديرِ: فأنَا أَفُوز فِي ذَلِكَ الوَقت، أَو العَطْف عَلَى كُنْت "[1].

إنَّ العَرَبَ تَنْصُب فِي جَواب الفَاء بَعْد (ليت) الَّتِي تُفِيد التَمَنِّي، وفي التَمَنِّي مَعْنَى: يَسرّني أَنْ تَفْعَل فَأَفْعَل؛ والنصب هنا كأنَّه عطف كقولك في الكلام: وددت أن أقوم فيتبعني الناس، ويشتمل هذا الجواب على النفي أو الجحد الذي يُنوي في التمني؛ لأنَّ التمني ما قد مضى في حكم الجحد؛ فالمَعْنَى الذي يُفهم من (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)، لَمْ أكنْ معهم فَأَفُوز، وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ **[الأنعام:٢٧]** وقرأها عَبْد الله بالفاء: (نَرِدُ فَلا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا) فمن قرأها بالفاء جاز النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، والمعنى: فلسنا نكذب، ويبين الفراء أنَّه يقرأ هذه الآية بالواو، فالرفع في نظرهِ أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف في اصطلاح الكوفيين أَو واو المعية في اصطلاح البصريين؛ وكقولهم: لا يسعني شيء ويضيق عنك[2].

وقال ابن جِنّي في هذه القراءة: " قراءة الحسن ويزيد النحوي: (يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)، بالرفع، قال روح: لم يجعل لـِ (ليت) جواباً، قال أبو الفتح: محصول ذلك أن يتمنى الفوز، فكأنه قال: يا ليتني أفوز فوزاً عظيماً، ولو جعله جواباً لنصبه؛ أي: إن أكن معهم أفز، هذا إذا أصبحت بالشرط، إلا أنَّ الفاء إن دخلت جواباً للتمني نصب الفعل بعدها بإضمار أن، وعطف (أفوز) على (كُنْت مَعَهُمْ)؛ لأنَّهما جميعا متمنيان، إلَّا أنَّه عطف جملة على جملة، لا الفعل على انفراده على الفعل؛ إذْ كان الأول ماضياً والثاني مستقبلاً "[3]، و يُمكن أنْ نذكر رأي النحاة كتفصيل لهذه المسألة أنَّ جملة الجواب الأولى المقرونة بالفاء هي سبب الثاني، كما تقول: زرني فأزورك المراد منها: إن تزرني أزورك؛ فالفاء حرف غير عامل وجاز في الفعل الذي بعده النصب على أنَّه جواب التمني

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ١/٤٧٤-٤٧٥.

[2] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ١/٢٧٦. ويُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ١/٢٢٥.

[3] المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: ١/١٩٢.

وأن مضمرة فيه، والرفع بتقدير: أنا أفوز، على القطع أَو العطف على فعل متقدم، أمَّا الجملة التي بين فعل التمني وجوابه ليس لها موضع من الإعراب كأنَّه قال: ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً[1].

ويُفصّل ابن يَعيش الكلام في سبب إضمار (أن) بعد الفاء الناصبة، ويرى أنَّها لتقدير مصدر في أول الكلام؛ يقول: " فهذه الأفعال تُنْصَب بعد هذه الفاء بإضمار (أنْ) إذا كانت جوابًا، وإنّما أضمرت (أنْ) ها هنا، ونُصب بها من قبل أنهم تَخيَّلوا في أوّل الكلام معنى المصدر، فإذا قال: (زُرني فأزُورَك)، فكأنه قال: (لِتكنْ منك زيارةٌ)، فلمّا كان الفعل الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسمٌ، لم يسغ عطف الفعل الذي بعده عليه؛ لأنَّ الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمروا (أنْ) قبل الفعل، صار مصدرًا، فجاز لذلك عطفُه على ما قبله، وكانَ مِنْ قَبِيْلِ عَطْف الاسم عَلَى الاسم، وإنَّما تَخيَّلوا في الأوْل مصدرًا لمخالفة الفعل الثاني الفعلَ الأولَ في المعنى؛ ولذلك إذا قلت: (ما تَزُورُني فتُحَدِّثَنِي)، لم ترد أن تنفيهما جميعًا؛ إذْ لو أَرَدت ذلك لَرفعت الفعلَيْن معاً، ولكنّك تريد: ما تزورني مُحدِّثًا، أي: قد تزورُني ولا حديثَ، فأثبت له الزيارة، ونفيتَ الحديثَ، فلمّا اختلف الفعلان، ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول، عَدَلُوا عَنْ الظَاهِر، وأضْمروا مَصدره، إذْ يدلّ الفعل على المصدر، فاضطُروا لذلك إلى إضمار (أنْ) "[2].

وَيَتَّضِح مِن الكَلَامِ السَابِق أنَّ القراءةَ بالنصبِ هِي الأشْهَر والأرْجَّح ولَهَا الْوَجه في العَربِية، وقَدْ تَرددتْ فِي كُتُبِ القِرَاءَات وغيرها، وإنْ قَرَأَ بَعْضَهم بالرفعِ وهُو وَجْه سَائِغ فِي العربية، (وَقَدْ ذَكَرَ النحَّاة الفِعل المُضَارِع يَنْصُب بـِ (أن) مضمرة بعد الفاء المسبوقة بطلب وفيه التمني، ومثلوا بموضع الشاهد قوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾)[3].

---

[1] يُنْظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ٢/٢٩٨. ويُنْظر: توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز: ٣٦١.

[2] شَرح المُفَصّل للزمخشري، ابن يعيش: ٤/٢٤٠ –٢٤١.

[3] يُنْظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل: ٤/٩–١٢.

- **وَجَاءَتْ كذلك قراءة بالنصب والرفع للفعل (أو يُرْسِلَ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى:٥١]**

إذْ ذَكَرَ السيّد الجَزَائِري تِلْكَ القراءة بِقَولِهِ: " قَالَ الخَلِيل نَصب أَو يُرْسِل للعطفِ عَلى أَنْ يُوحَى الذِّي يَدلّ عَلِيه ﴿وحياً﴾ فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلَّا أن يوحى وحياً أَو يرسل رسولاً. قرأ نافع أَو يرسل بالرفع، فيوحى بسكون الياء، والباقون أَو يرسل فيوحى بالنصب "[1].

سَأَلَ سِيبويه الخَلِيل عن هذه الآية فبيَّن أنَّ النصب بـ (أن) مضمرة غير المذكورة في الكلام؛ يقول: " وَسَألتُ الخَليل عَن قوله(ﷻ): (ومَا كَانَ لِبَشرٍ أَنْ يُكَلّمهُ الله إلَّا وَحْيَاً أَو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ رَسولًا...) فَزَعم أنَّ النصب محمول على (أن) سِوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنَّه لما قال: (إِلَّا وَحْيًا أَو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) كان في معنى إلا أَنْ يُوحي، وكَان (أَو يُرْسِل) فعلاً لا يجري على (إلا) فأجري على (أن) هذه، كأنه قال: إلا أن يُوحي أَو يَرْسل؛ لأنَّه لو قال: إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً، وكان (أنْ يُرْسِلَ) بمنزلة الإرسال، فحملوه على أن، إذْ لم يجز أن يقولوا: أَو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحياً أَو أن يرسل...، وبلغنا أنَّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ...، فكأنه والله أعلم قال الله (ﷻ): لا يكلم الله البشر إلا وحياً أَو يرسل رسولاً، أي في هذه الحال وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب: تحيتك الضرب وعتابك السيف، وكَلامك القتل "[2].

وإنَّ قراءة الفعل (أَو يُرْسِلَ)، والمراد به أنَّ الله (ﷻ) يرسل الروح الأمين جبرائيل (عليه السلام) بأمره إلى عباده، بالنصب هي قراءة العوّام وتعد هذه القراءة أرجح وأجود ممن قرأ باللام، لأنَّ من قرأ فيوحي مجزومة بالياء[3].

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن: الجزائري: ٤/٤١٣-٤١٤.

[2] الكتاب، سيبويه:٣/٤٩-٥٠.

[3] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٣/٢٦. ويُنْظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قُتيبة: ٧٥.

وعن الطَبَرِي أنَّه قال: " اختلفت القرّاء في قراءة قوله: (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولا) فيوحي، فقرأته عامّة قرّاء الأمصار (فيُوحِيَ) بنصب الياء عطفاً على (يُرْسِلَ)، ونصبوا (يُرْسِلَ) عطفاً بها على موضع الوحي، ومعناه؛ لأنّ معناه وما كان لبشر أن يُكلّمه الله إلّا أن يوحي إليه أو يرسل إليه رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء، وقَرَأَ ذَلِك نَافِع المَدني (فَيُوْحِي) بإرسال الياء بمعنى الرفع عطفاً به على (يُرْسِلَ)، وبرفع (يُرْسِلُ) على الابتداء "[1].

ويمكن تفصيل مَنْ قَرَأَ بالرفعِ والنَصْبِ مِنْ القرَّاء في الفِعْلين: (يُرْسِل، ويُوحِي) عن ابن مجاهد فَقَال: " اختلفوا في رفَع اللام وإسكان الياء من قوله تعالى (أَو يُرسِل رَسُولاً فَيُوحِي بِإذنِه)، فقرأ نافع وابن عامر (أَو يُرْسِلُ) برفع اللام (فَيُوحِيْ) ساكنة الياء، وقال ابن ذكوان في حفظي عن أيوب (أَو يُرْسِلَ رسولاً فيوحي) نصباً جميعاً، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (أَو يُرْسِلَ رَسُولاً فيوحي) نصباً جميعاً "[2].

ويَعْرِض ابن خَالَويه حُجَج الفَرِيقَين بالرفْعِ والنَّصْبِ للفِعْلين (يرسل، فيوحي) فيقول: " يُقرءان بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع: أنه استأنف بـ (أو) فخرج من النصب إلى الرفع، والحجة لمن نصب أنَّه عطفه على معنى قوله: (إلّا وَحْيَاً)، لأنَّه بمعنى: أن يوحي إليه أَو يرسل رسولاً فيوحى، فيعطف بعضاً على بعض ب (أو) وبالفاء "[3].

ويَخْتَار الأَزْهَرِي مِن العِلَل المَذكورة فِي النصبِ أنَّه مَحْمُول عَلَى المَعْنَى الَّذِي فِي قولهِ: (إلا وَحْياً) ؛ لأنَّ المَعْنَى: مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلّمهُ الله إِلَّا بِأَنْ يُوحِيَ، أَو أَنْ يُرسِلَ رسولاً، وهذا في رأيه من أَجْودِ مَا قَالَهُ النَحويون فِي هَذا الحرف، وأمَّا قول سيبويه: في أنَّ النصب في (يُرْسِلَ)، محمول على أَنْ تنوى (أَنْ) هذه الَّتِي في قوله: (أن يُكَلِّمه اللَّهُ)، فلا يراها أبو إسحاق النحوي صَوابًا، وليس ذلك وجه الكلام؛ لأنَّه يصيّر المعنى: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُرْسِل الله رسولاً)، وذلك غير جائز، والقول المعتمد محمول على معنى (وَحْياً)، وأما رفع (أَو يُرْسِلُ رَسُولًا)، فهو على معنى الحال، ويكون المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلَّا موحيا، أَو مرسلاً رسولاً[4].

---

[1] جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٥٥٩/٢١

[2] السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٥٨٢.

[3] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٣١٩ –٣٢٠.

[4] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٣٥٩/٢.

ومن ثَمَّ يُمكِن أنْ يُذكر أنَّ نصب (أَو يُرْسِلَ) عند النحويين لأنَّه مسبوق بحرف العطف (أو) المسبوقة باسم صريح؛ فيجوز عندهم أن يُنصَب بـِ (أن) محذوفة إذا كان قبلها اسم صريح خُلِي من التقدير بالفعل وهو (وَحياً)[1].

ويذهب الفَارسِي إلى موافقة الخليل في تعليل وجه النصب وتقدير: (أن) أُخرى غير المذكورة بالكلام السابق؛ فقال: " لا يخلو قوله (يُرسلَ) في من نصب من أن يكون محمولاً على (أن) في قوله: (أَنْ يُكلّمُهُ الله إلّا وَحْيَاً)، أو على غيره، فلا يجوز أن يكون محمولاً على (أن)؛ لأنَّك إن حملتها عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلّمه، أو يرسل رسولاً، ولم يخلْ قوله: (أَو يُرْسِلَ رَسُولاً) من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولاً، أو يكون: أو يرسل إليه رسولاً، ولا يصحّ واحد من التقديرين، ألا ترى أنَّك إن قدّرت العطف على (أن) هذه المظهرة في قوله: (أَنْ يُكلّمُه الله)، كان المعنى: ما كان لبشر أن يُرسله رسولاً، أو يرسل إليه رسولاً، والتقديران جميعاً فاسدان، ألا ترى أنَّ كثيراً من البشر قد أرسل رسولاً، وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسل، فإذا لم يخل من هذين التقديرين، ولم يصحّ واحد منهما، علمت أنَّ المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذي عليه المعنى، والتقدير الصّحيح: ما ذهب إليه الخليل من أن يحمل (يُرْسِل) فيمن نصب على (أن) أُخرى "[2].

وقَرِيب مِن هَذَا وملخصاً مَا سَبق مِن تَعليل؛ فجاء قول:" إنْ يُكَلمَّه الله فِي مَوضع رفع؛ لأنَّه اسم (كان) ولبشر خبرها وإلا وحياً، منصوب على المصدر في موضع الحال من اسم الله (ﷻ) و(من) تتعلق بمصدر وتقديره، إلا موحياً أَو مكلماً أَو من وراء حجاب أَو يرسل، قرئ بالنصب والرفع، فالنصب بالعطف على معنى قوله (إلا وَحْيَاً) وتقديره: (أَو أن يرسل رسولاً)، لأنَّ (أن) مع الفعل في تقدير المصدر، فيكون عطف مصدر على مصدر، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (أنْ يُكَلِّمُه الله)؛ لأنَّه يلزم من ذلك نفي الرسل، لأنَّه يصير التقدير: (ومَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلّمُه الله أَوْ يُرْسِل رَسُولاً وقَدْ أَرْسَل)، فكان فاسداً في المعنى والرفع على الاستئناف وتقديره: أَو هو يرسل رسولاً "[3].

---

[1] يُنْظَر: الكتاب، سيبويه: ٤٩/٣. ويُنْظَر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل: ١٩/٤.

[2] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ١٣٣/٦.

[3] البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري:٣٥١/٢.

أمَّا عَن الوجوبِ والجواز في إضمار(أن) وإظْهَارها وَعَنْ الْعَمَل فقَالَ ابن هُشَام الأنصاري: " إضمار أنْ جوازاً وأمَّا إعمالها مضمرة، فعلى ضربين، لأنَّ إضمارها إمَّا جائز، أَو واجب، فالجائز أنْ تَقَع بَعْدَ عَاطِف مَسْبوق باسْم خَالِص مِن التَقْدير بِالفعل، كقوله(ﷻ): (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) في قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يُرسلَ)؛ وذلك بإضمار(أَنْ) والتقدير: أَو أنْ يرسل رسولاً، وأن والفعلُ معطوفان على وحياً، أي: وحياً أَو إرسالاً و (وحياً) ليس في تقدير الفعل ولو أظهرت (أَنْ) في الكلام لجاز "[1].

ومِن كُل هَذا يَتَبَيّن أَنَّ كِلَا القِراءَتين بِالرفْعِ والنَصْبِ قَدْ قَرَأَ بِها قُرَّاء مَشْهُورونَ ولَهُمَا مُسوّغ فِي العَربيةِ، غَير أنَّ أَكثر الجَدل هو في وجهِ النَصب، فلم يُسَاعِد المَعْنَى على العطف على (أَنْ) السَابِقة في الكَلامِ مما أقتضى تقدير أخرى في رأي.

ثالثاً: قراءة النصب والجزم: ونَحْنُ نُتَابِع قِراءَة الأَفْعَال نَجِدُ مَا قُرِئ بالنصب مرة والجزم مرة أخرى وهذا ما جاء في قراءة الفعل (ليَحْكُمْ) في **قوله تعالى:** ﴿**وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ **[المائدة:٤٧]**

ذَكَرَ السَيّد الجَزائري القراءة في الفعل (وَلْيَحْكُمْ): " قَرأَ حَمزة (ولِيحكُمَ) بكسر اللام ونصب المِيم وحُجَّته أنَّه جَعل اللَّام متعلقة بقوله: ﴿وآتيناه الإنجيل﴾ فأن معناه: وأنزلنا عليه الإنجيل، فصار بمنزلة: وأَنْزَلْنَا عَلِيْهِ الْكِتَاب لِيَحْكُم، وحُجَّة مَن قَرَأَ بالجَزْم أنَّه بمنزِلة قَوله: (وإنْ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ الله) فَكَمَا امر النَبِي (ﷺ) بذلك، فكذلك أمروا بِهِ بالإنْجِيل و قِيْلَ: إنَّ (مَن) هنا بمعنى الذي، وهُوَ خَبَر عَن قوم معروفين هم اليهود والذين تقدَّم ذكرهم وقيل: إنَّ (من) للجزاء، أي: من لم يحكم من المكلفين بما أنزل الله، فهو فاسق لانَّ هذا الاطلاق يدلّ على أنَّ المراد: من ذهب إلى أنَّ الحكم في خلاف ما أمر الله به "[2].

---

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري: ٧٤-٧٥.

[2] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٦٠٢/١-٦٠٣.

ذَكَرَ الفَرَّاء أنَّ حمزة وغيره قَرَأوا بالنصبِ، عَلَى أَنْ تجعلَ اللَام لَامْ كَي النَاصبة، وهُنَاك قِراءَة أُخرى وهِيَ قِراءة الجَزم على أَنْ تكونَ اللَام لَام أمر، وقد اسْتَدَلَّ الفَرَّاء على أنَّ الوجه هو الجَزْم لقوله (ﷻ) في الآية اللاحقة: (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ) فهو دليل على الجزم؛ لأنَّه كلام معطوف بعضه عَلَى بعض حسب رأيه[1].

وقَرَأوا أَهلَ الحجاز والبَصرة وبَعْضَ الكوفيين في (وَلْيَحْكُمْ) بسكون اللام، على أنَّه أمر موجه من الله (ﷻ) لأهل الإنجيل: أَنْ يَحْكَمُوا بِمَا أنزل الله فِيْهِ مِن أَحكامه، وكأن المعنى المجمل: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ ومصدقًا لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهْلَه أن يحكموا بما أنزل الله فيه، فيكون في الكلامِ حَذْف استغني عنه بما ذكر، وقرأ جماعة من أهل الكوفة: (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإنْجِيلِ) بكسر اللام على معنى: كي يحكم أهل الإنجيل، فيكون مجمل المعنى على ذلك: (وآتِيْنَاهُ الإنْجِيْل فِيْهِ هُدى ونُورٌ ومُصّدْقًا لِمَا بَيّنَ يَدَيْهِ مِنْ التَوْرَاةِ، كَي يَحْكُمْ أَهْلَه بِمَا فِيْهِ مِنْ حُكْمِ الله)[2].

وَلَمْ يُرجّح النَحَّاس أيّاً من القراءتين فكلاهما يستقيم معه المعنى؛ يقول: " (لِيَحْكُمْ أَهْلُ الإنْجِيلِ) أمر، ويجوز كسر اللام والجزم؛ لأنَّ أصلَ اللام الكسر، وفي الكلام حذف، والمعنى: (وَأَمَرْنَا أَهْلَه أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ) فحذف هذا، وقرأ الأعمش وحمزة: (وَلِيْحكُمْ أهل الإنجيل) على أنَّها لَام كي، والأمر أشبه وسياق الكلام يدّل عليه، قال أبو جعفر: والصواب عندي: أنَّهما قراءتان حسنتان؛ لأنَّ الله (ﷻ) لم ينزل كتاباً إلَّا ليعمل فيما فيه، وأمر بالعمل بما فيه فصحّتا جميعاً، وإذا كانت لام كي ففي الكلام حذف، أي: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه "[3].

ولَاْ يَخْتَلِفْ مَا جَاءَ بِهِ الأَزْهَرِي عَمَّا سَبَق فَيُبَين الْأَوْجِه في اللام وعملها فقال: " أمَّا قراءة حمزة (وليحكمَ) فإن الزجاج قال: قُرئت بكسر اللام وفتح الميم على معنى؛ ولأنَ (يحكمَ)، قال: ويجوز كسر اللام، والجزم في الميم، ولكنَّه لم يقرأ به، والأصل كان كسر

---

[1] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ٣١٢-٣١٣.

[2] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ١٠/٣٧٤.

[3] إعراب القرآن، النحاس: ١/٢٧٠.

اللام مخففَ، قال الأزهري: اللام إذا اتصلت بالفاء والواو استثقل كسرها، وكثرت الحركات وأسكنها، وهما لغتان جيدتان، ومن جزم الميم فلأنَّ اللام لام الأمر، إلا أنَّه لم يقرأ به "[1].

وحجَّة من اسكن اللام فهو إلزام مستأنف يبتدأ به، فالله (ﷻ) أمر أهل الإنجيل بالأخذ بما نزَّل بالإنجيل كذلك أمر النبي بأن يحكم بما أمره به، ويسير على ما حمله من رسالة لجميع البشر، فحجة من قرأ بالجزم على معنى قوله: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ **[المائدة:٤٩]**، أي: يجب على الرسول أن يحكم بما نزل الله عليه وينفذ القوم ما أمرهم الرسول (ﷺ) ذلك ما أمرهم به أنَّه أمر لازم؛ لأنَّه من الله، فقوله: (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ) فهي نحو قوله: (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) فكما أمرهم الرسول بهذا الأمر، وأمروا هم بأن يتحاكموا بما أنزل الله بالإنجيل، أمَّا من نصبها فتقديره: آتيناه الإنجيل[2].

وهناك من يرى أنَّ قراءة الفعل " (وَلْيَحْكُمْ)؛ قال: يقرأ بكسر اللام؛ لأنَّها تكسر مع غير الواو، كقولك: لِيحكمْ زيدٌ، فأخرجت على ذلك؛ لأنَّ الواو زائدة، ويقرأ بكسر اللام وفتح الميم، على أنه فعل مستقبلٌ، واللَّام بِمَعْنَى كَي "[3].

فَتَوجِيه قراءة حمزة بالنصبِ فِي هَذه الآية الكريمة " إمَّا مَعْطُوفاً باعْتِبَار المَعْنَى فِيْمَا تَقَدَّم من قوله: وَآتِيْنَاهُ الإِنْجِيْل؛ لأنَّ المعنى: (وآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيْل لِلهُدَى وَالْنُور والتَصْدِيق ولِيَحْكُمْ)؛ لأنَّ المَعْنَى: ليهدي وينور ويصدق: فحسن قوله: وليحكم لذلك، كما جاء قوله: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ (٦) وَحِفْظًا﴾ **[الصافات:٦-٧]**؛ لأنَّ المعنى: خلقناها زينة؛ فحسن مجيء (وحِفْظَاً) لذلك، وأما متعلقاً بفعل مقدر دلّ عليه قوله: (بِمَا أَنْزَلَ الله) كأنَّه قيل: (وَلِيَحْكُمْ أَهْل الإِنْجِيل بِمَا أنزلَ الله فِيْهِ أَنْزَلنَاه)، فحذف لذلك "[4].

ومن ثَمَّ فمن نصب فقد علقها بقوله: (وآتيناه الإنجيل)، بمعنى: (لِيَحْكُمْ بِمَا أَمَر الله فِيْه)؛ لأنَّ الجميع يتفق على أن يعملوا بما جاء بالإنجيل، أمَّا من جزم وهي القراءة الأرجح فاللام فيه لام أمر، والمراد منه أيضاً إلزامه بأن يعمل بما جاء به الإنجيل؛ ولأنَّ سياق

---

[1] معاني القراءات، الأزهري: ٣٣٢/١.

[2] يُنْظَر: الحجة في علل القراءات السبع، الفارسي: ٤١٥/٢. ويُنْظَر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحجتها، مكي بن ابي طالب: ٤١٠-٤١١.

[3] إعراب القراءات الشواذ، العكبري: ٤٤٠/١.

[4] أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب: ٢٥٨/١.

النصّ القُرآني يُبَيّن أن المراد الطلب الأمر بالحكم بما أنزلَ الله في خطابهِ، وهذا ما جاءَ في الآية التي بعدها من قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ **[المائدة:٤٨]**. فقوله: (فَاحْكُمْ بَيْنَهُم) دَلِيل على الأمرِ.

- **وما بين الوجهين الإعرابيين -النصب والجزم- نجد قراءتي الفعل (أَكُنْ) في قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠]**

ذَكَرَ السَيّد الجَزائري قِراءة الفعل (وأكنْ) فقال: " ﴿وَأَكُنْ﴾ عطف على محلّ ﴿فأصّدّق﴾ كأنَّه قيل: إن أخّرتني أصّدّق وأكن، أبو عمرو:(وَأَكُونَ) بالنصب "[1].

جَاءَ عن الخليلِ أنَّ الفِعل يَنصب إذا قُرِنَّ بالفاء، كما في قراءة من قرأ بالنصب للفعل (أصّدّق)؛ لأنَّه مقرون بالفاء، ولكنَّه جزم الفعل (أَكُنْ)؛ لعدم اقترانه بها فنصب (أَصَّدَّقَ) على أنَّه جواب استفهام مقرون بالفاء، ففي هذه الآية أراد: هلَّا أخرتني فأصّدّق فنصب، فمن يأتي بالفاء في الجواب ينصب، أمَّا جزم (أكنْ) فعلى معنى: (هلّا أخرتني وأكنْ)؛ فكأنَّه جيء به نسقاً بالواو على جواب الاستفهام ولم يعبأ بعمل الفاء فيكون الجزم بالمجازاة، على عكس المقرون بالفاء فتقول: أأنت خارج فنخرج معك، هنا نُصِبَ الفعل[2].

والفعل (فَأَصَّدَّقَ) جواب، و (أَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) هو عطف على موضع الفاء، وليس على ما بعد الفاء، ولذلك جُزِم، وأما قراءة الحسن وابن محيصن وأبي عمرو (وأكونَ) بالنصب فهي عطف على ما بعد الفاء الذي هو نصب في جواب التمني، وهذه قراءة أُبيّ وابن مسعود، إلّا أنَّه مخالف للسواد أو لخط المصحف الذي قامت به الحجّة، ويرى بعضهم أنَّ الواو تحذف من مثل هذا كما حُذِفت في قولهم، وهم يريدون حروف الهجاء:

---

[1] عُقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ١٤٠/٥.

[2] يُنْظر: الجُمَل في النحو، الخليل: ٢١٥-٢١٦.

(كَلمَن) فَتُكْتَبْ بِغَيْر وَاو، ويَنْقِل عَن المُبَرِد مُعَارَضَة هَذَا القَول فِي أنَّ الدَلِيل على بُطْلَانِه أنَّ كُتُب المُصْحَف في نَظَيره على غَيْر ذَلِكَ، وجَاءَتْ (كَانَ) بالْوَاو؛ نحوَ: يَكُون وَتَكُون ونَكُون، كُلَّها بالوَاو فِي مَوضِع الرَّفع والنَصْب، ولَاْ يَجُوز غير ذلك، وقَالَ آخَرون: حُكْمْ (كَلْمَن) الَّتِي سَبَقَتْ غَير هَذا؛ لأنَّها حذَفَتْ الواو عند ذكرها؛ لأنَّهم أَرَادَوا أن يروا أنَّ صورةَ الوَاو مُتَّصِلة فلمّا تقدَّمت في (هوّز) لَمْ تَحْتَج إلى إعَادتَها، وهُم كذلك لَمْ يَكْتبوهَا في قولِهم (أَبْجَد)، فأمَّا فِي الكلامِ فَلَا يَجُوز من هَذا شيء، ولَا يَحْتَاج إليه؛ لأنَّ الْعَطْف عَلَى المُوْضِع مُوجُود فِي كَلَام العَرب كَثِيْر[1].

ويُعلّل الفارسي للقراءتين بالقول: إنَّ مَن قَرَأَ بِجَزم (وَأَكُنْ) في (فأصدق وأكن) عطف على موضع قوله: فأصدق؛ لأنَّ (فَأَصَّدَّق) في موضع فعل مجزوم، فلو قلت: أخّرني أصدّق، كان موضع الفعل جزم؛ لأنَّه جواب الجزاء، استغني عن ذكر الشرط للدلالة عليه، والتقدير: أخّرني، فإن تؤخرني أصدّق، فالفعل المنتصب بعد الفاء (فَأَصَّدق) في موضع فعل مجزوم؛ لأنَّه جَزاء الشَّرط، ثُمَّ حَمَل (وأَكُنْ) عَلَيْهِ، ونظيره قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦]، فجُزم (يذرهمْ) لمَّا كان (لَاْ هَادِيَّ) في موضع فعل مجزوم في جواب الشرط حمل (يَذرْهُمْ) عليه، وأمَّا قراءة أبي عمرو وهي قراءة: (وَأَكُونَ) بالنصب؛ فهو محمول على اللفظ دون الموضع، ويُسَّوغ الحمْل عَلى اللَفظ ظُهُورِه فِي اللفظ وقُرْبِه[2].

ويُمْكِنْ أَنْ نَجِدَ الكلام السَابِق بالتعليل لِلقِراءَة بالواو عن أَبِي عمرو نَفْسه؛ فَهُو من قَرَأَ (أَكُونَ) بالنَصبِ وبالواوِ، حِيْنَ سَئَلَ: لِمَ حُذِفَتْ الْوَاو مِن المُصْحَفْ؟ قَالَ هِي مَثل (كَلْمَن) هكذا يَجِب أَنْ تَكون، وحُذِفَت الواو اسْتِخْفَافاً، وأمَّا قِراءَة الجَزْم بِغَير وَاو فَكُل جواب يكون مَصْدَراً مَنْصُوباً بالفَاء يُجْزَم، ماعدا الجحد فلا يكون إلَّا بالفاء، والفرق بين هذه الفاء والتي

---

[1]يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٤/ ٢٨٨.

[2]يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٦/ ٢٩٣ -٢٩٤.

في الجَزاء؛ التي يَكون الفعل بَعْدها مرفوعاً، أنَّ حُرُوفَ الجَزَاء تَربط الكلَام، ففِي الجَزاء يَكُون الرَفع على الاسْتِئنَاف فتقدّر الفَاء وَصْلَة للجَواب بالجُمْلَة مِنْ المُبْتَدأ والخَبر[1].

وهُناك مَن يُرَشِّح لـِ (أَكُون) ثَلَاث قِرَاءَات فَمَن قَرَأَ بِالنَصب مَعْطُوفَاً على سَابقِه (فأصّدّق) فمضمونه أخرني فأصدّق وأكونَ، وأمَّا من قرأ بالجزم، فالفعل (أَكُنْ) معطوفاً عَلَى مَحَل (فَأَصَّدَّق)، أي: حملاً على المعنى؛ لأنَّ محلها الجزم، فهي جواب شرط محذوف، أمَّا من قَرَأ بالرَفعِ فعلى تقدير: أَنَا أَكُون[2].

وَيَتَّضِح مِمَّا سَبَقْ أنَّ هُنَاك مُسوغًا نَحويًّا للجَزْمِ؛ فَيَذْكُر ابنَ مَالك (ت٦٧٢هـ) " إنَّ الطَلب إذا عُطِفَ عَلَى جَوَابِهِ المَقْرون بِالفَاء مُضارع كما فِي قولك: زُرْنِي فَأَزُورَكْ وأَحْسِنْ عِشْرَتك، فَلَكَ في المَعْطَوفِ الْنَصب عَلَى التَشْرِيك في عَمل أَنَّ المُضْمَرَة، والرَفْع علَى الاستئناف، والجزم على توهم حذف الفاء "[3].

وذَكَرَ فاضل السامرائي هذا الأمر في باب العطف على المعنى وهو ما يُسمَّيه النُحاة (العطف على التوهم)، فيقول: " عطف (أَكُنْ) المجزوم على (أَصَّدَّقَ) المنصوب وهو عطف على المعنى، وذلك أنَّ المَعْطُوف عليه يراد بِهِ السبب، والمعطوف لا يُراد بِهِ السبب فإنَّ (أَصّدَّقَ) منصوب بعد فاء السبب، وأمَّا المَعْطُوف فَلَيْسَ على تقدِير الفَاء، ولَوْ أَرَاد السَبَبْ لَنُصِبَ، ولكنَّه جُزِم؛ لأنَّه جَواب الطَلَب "[4]. وهذا ما يَدل على أنَّ وجه الجزم هو الأرجح.

وَمن كل هذا نخْلص إلى أنَّ الجَزْم فِي (أَكُنْ) كَانَ مَحل جَدَل وخِلَاف كَثير، ويَتَعَلَّق هَذَا الجَدَل بالمُسوغ لِهَذَا الجَزْم بَعْد النَصب؛ فقد كَانَ الوَجه الأَقْرَب هُوَ النَصب في (فَأَصَدَّق وأَكُوْن) لِلقُرب، والَّذِي يَزِيْد مِن صُعُوبَة هَذا الجَدَل أَنَّ منْ قَرأ بالجَزمِ هُمْ أَكْثَر القُرَّاء وعليها رَسم المُصْحَف، ولَكن كَمَا بيَّنا فهُنَاك مُسوغ لِلجَزمِ؛ وأيضاً فالقرآن الكريم وقراءاته هو من يخلق القواعد، لَاْ أَنْ نُطوّعه للقَاعِدة النَحْوِية.

---

[1] يُنْظَر: النكت في القرآن، القيرواني: ٤٩٧. ويُنْظَر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها، القيرواني: ٣٢٣. ويُنْظَر: إعراب القرآن، الأصفهاني: ٤٤٣. ويُنْظَر: البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري: ٤٤١/٢.

[2] يُنْظَر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ١٥٨/٦.

[3] شرح التسهيل لابن مالك، ابن مالك: ٤٧/٤.

[4] معاني النحو، فاضل السامرائي: ٢٦٦/٣.

- **ومن هذا القبيل النحوي يرد الفعل تكون بين قراءتي النصب والجزم في قوله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف:١٩]**

ذَكَرَ السَيّد الْجَزَائِرِي القِراءَة فِي (فَتَكونَا) فَقَالَ: " ﴿فَتَكُونَا﴾ فَتَصِيرا مِن الذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، وَتَكُوْنَا يَحْتَمِل الْجَزْم عَلَى العَطْف والنَصْب عَلَى الجَوَابِ "[1].

ذَكَرَ الْفَرَّاء الآية المُشَاكِلة لِهَذه الآية فِي سُورة البقرة: **﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الْشَجَرَةَ فَتَكُوْنَا مِنَ الْظَالِمِيْنَ﴾ [البقرة:٣٥]**، فبيَّن أنَّه يجَوز في (فَتَكُونَا) النصب على جواب النهي، ويجوز العَطف عَلَى أَوَل الكَلَاْم فَيُجْزَم الفِعل، والمَعْنَى في الجزمِ كأنَّه تكرير النهي، مثل قولهم: لَاْ تَذْهَب ولَاْ تَعْرِض لِأَحْدَ، وأمَّا مَعْنَى الجَوَاب والنَصب فَهُو: لَاْ تَفْعَلْ هَذَا فيُفْعَل بِكَ مُجَازَاةً، ويَبْدُو أَنَّ الفَرَّاء يُرجّح النَصب؛ وعِلَّة ذلك أنَّه عُطف حرفُ على غَير مَا يُشَاكِله، وكَانَ فِي أوَّله حَادِثٌ لَا يَصْلح فِي الثَانِي، فالوجه النصب، ومثله قوله تعالى: **﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه:٨١]** ، و **﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه:٦١]**، و **﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء:١٢٩]**، ولا يختلف النفي؛ ففيه ما في هذا، ولا يجوز الرفع في واحد من الوجهين، إلَّا إذا أردت الاستئناف بخلاف المعنى: لا تركب إلى فلان فيركبُ إليك، تريد لا تركب إليه فإنَّه سيركب إليك، فهذا مخالف للمعنيين؛ لأنَّه استئناف السابقين[2].

وأنَّ الفعل (فَتَكُونَا) يحتمل النصب ويحتمل الجزم، ولكن من قرأ بالنصب على جواب الأمر أفضل ممن قرأ بالجزم معطوفاً على لفظة ﴿(لَاْ تَقْرَبَا فَتَكُونَا)[3].

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري:١٢٩/٢.

[2] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٢٦/١-٢٧.

[3] يُنْظَر: معاني القرآن واعرابه، الزجاج: ٣٢٦/٢.

وقد بيَّن النحاس أنَّ الفعل " (فَتَكُونَا) جَوَاب النَهِي منصوب عَلَى إِضْمَار (أَنْ) عِنْدَ الخَلِيل وسِيَبويه، وَزَعَم الجرّمِي: أنَّ الفَاء هِيَ النَاصِبَة، ويجوز أنْ تَكُونَ (فَتَكُونَا) جزماً عَطفاً عَلى (تقْرَبَا) "[1].

وللعَكبَري والهَمَذَاني والزَرْكَشي رأي مماثل لرأي العلماء السابقين؛ إذْ أجمعوا على أنَّ لهذا الفعل قراءتين هما النصب والجزم، فالفِعل (فَتَكونَا) تقديره: إنْ تَقْرَبَا تَكُونَا فَحذفَت النُون وعِنْدَهَا تَكون عَلَامته النَصب، وبالجَزمِ عَطْفاً عَلى قوله: (وَلَاْ تَقْرَبَا) وعَلَامة جَزْمِه أَيْضَاً حَذف النون، وهُنا أَرادَ بِهِ النَهي عن الظُلمِ، كَمَا نَهَى آدم عن الاقترابِ من الشَجرةِ التي سبَّبت خُروجه مِن الجَنة[2].

ويُبدي فَاضِل السَامَرائي رأيه في هذه المسألة فيقول : " لَاْ يَجوز إِسْقَاط الفَاء وجَزم الفِعل بَعدهَا؛ لأنَّ معنى الشرط لا يصح، وذلك نحو قولنا: (لا تدنْ من الأسد فَيأكُلَك) فإن هذا التعبير صحيح، وهو بيان لعلة عدم الاقتراب من الأسد، بخلاف ما لو قلنا: (لا تدنُ من الأسدِ يَأكُلَكَ)، فإنَّه لا يصح فيه الجزم، لأنَّه لا يصح تقدير الشرط فيه؛ إذْ لا يقال: (إنْ لَا تَدن من الأسد يأكلك)، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ **[البقرة:٣٥]**، فأنت ترى أنَّه لا يصح إسقاط الفاء والجزم على الطلب؛ لأنَّه لا يصح في المَعْنَى: إن لَاْ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَجَرَة تَكونَا مِن الظَالِمينَ، فالفَاء لِبَيَان عِلَّة النَهي عن الاقْتِرابِ من الشَجرة، ولكن لَيْسَ ارتباط ما قبلها بما بعدها ارتباطاً شرعياً "[3].

ويَتَّضِح أنَّه يَجُوز النَصب والجَزْم، ولَكن رَجّح بَعْضَهُمْ وَجه النَصب في جوابِ النَهِي مِنْ الجَزم الذِي يَحْتَاج إلى بُعد فِي التَأويل.

---

[1] إعراب القرآن، النحاس: ٢/٤٦-٤٧.

[2] يُنْظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري:١/٥٢. ويُنْظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ١/٢٣١، ٣/٢٤. ويُنْظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٤/١٤٤.

[3] معاني النحو، فاضل السامرائي: ٤/١٦.

المَبْحَث الثَّالِث: الْتَوجِيه النَحْوِيّ لِلقِرَاءَاتِ القُرْآنِية فِي الأَفعَال الَّتِي وَرَدَتْ بِأَكْثَر مِن وَجْهين (الرفع – النَصب – الجَزم)

نَسْتَعْرِض فِي هَذَا المَبْحَث التَوجِيه النَحويّ الَّذِي لَا يَقِف عَلَى حُكْم وَاحِد أَو حُكْمَين؛ بَلْ تَعَدَّى إلى ثَلَاث قِرَاءَات وهِي – الرَفع والنَصب والجَزم– كَمَا فِي **قَولِه تَعَالَى:**

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾

[البقرة: ٢٣٣]

ذَكَرَ السَيّد الجَزَائِري القِراءَة فِي الفِعل (تُضَارَّ)؛ فَقَالَ: " لَا تُضَارَّ: قَرَأَ أَهل البَصْرَة وابن كَثِير: (لَا تُضارُّ) بِالرَفع وتَشدِيد الرَّاء عَلَى الإِخْبَارِ، فَيَكون بَدلاً مِنْ قَولِه: (لَا تُكَلَّفُ)، وقَرَأَ أَبو جَعْفَر وَحْدَه بِتَخْفِيف الرَّاء وسكونَهَا، بِنَاء عَلَى أَنّ أصلَه (لَا تضارّ) حَذَفَ الرَاءِين تَخْفِيفاً، ومَن فَتَحَ جَعَله نَهياً وَفَتَح الرَّاء لِيَكون حَرَكَته مُوافِقَه لِمَا قَبْلها وهُوَ الْأَلف، وأَصْله عَلَى القِرَاءَتِين لَا تُضارّ بِالكَسر أَو لَا تُضارّ بِالفَتح وَيَجُوز أَنْ يَكون تُضارّ بِمَعنَى (تَضرّ) وأَنْ يَكُون البَاء مِن صِلَته، أي: لَا تَضُر وَالِدَة بِوَلَده، فَلا تسيء غذاءه فَتَعهده ولَا تُفرّط فِيْمَا يَنْبَغِي لَهُ ولَا تَدفَعه إلى الأَب بَعد مَا أَلفَها، ولَا يَضرّ الْوَالِد بِوَلَدِه بأن يَنتزعه من يَدهَا أَو يَقصّر فِي حَقها فَتقصّر فِي حَق الْوَلد، وإِنَّما قَال: (لَا تُضَارّ) والفِعل مِن وَاحد لأَنَّه لمَّا كَان مَعنَاه المُبَالَغَة كَان بِمَنزِلة أَنْ يَكون الفعل مِن اثنين، والمَعنى: أَنَّ الوالِدة لَا تُضارّ زوجها بِسَبَب ولدها بان تَطلب منه مَا لِيس بِعَدل ولَا مَعْروف مِن الرزقِ والكسوةِ، أَو أَنْ تَشغِل قَلبه فِي شَأن الوَلَد، أَو أَنْ تَقُول لَهُ بَعد مَا أَلفها الْوَلَد خُذ وَلَدك مِنِّي، أَو تَتْرُكه فَيَحْصَل لِلوَلَد مَرض فِي يَدِّ الأَجْنَبِيةِ، أَو لَمْ تَفْعَل مَا وَجَب عَلِيها بَعد أَخذ الأُجْرَة بِحَيث يَحصَل الضَرَر لِلوَلَد فَيَتَضَرَّر الْوَالِد بِسَبَبه "[1].

---

[1] عُقُود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ١/٢٢٠-٢٢١.

الفعل (لَا تُضَارُّ) في هَذه الآية الكريمة، كَمَا وَرَدَ عَن الفَرَّاء فِي موضعِ الجَزم، ويجوز فيهِ التَحريك بالكسرِ أيضًا، أمَّا مَن قرأها بالرفعِ فَعَلَى أنَّها خبر لَاْ على نِية الجزم؛ لأنّ الراء لمَّا كانت تفاعَل فهي مفتوحة، وإن كانت تفاعِل فمكسورة، فترفع إذا أريد بمعناها الرفع، ويمكن لها الرفع على نية الجزم إذا كانت الراء الأولى مرفوعة في الأصل[١].

فَمَن قَرَأهَا (تُضَار) براء واحدة فعلى رفعها بتقدير الخبر، وأما من قرأها (تُضَارُر) براءين فقد نصبها[٢]، وهنالك من يرى أنَّ (تُضَارَّ) تقرأ " في موضع جزم بالنهي وفتحت الراء لالتقاء الساكنين، ويجوز كسرها وهي قراءة، وقرأ ابو عمرو: (لا تُضارُ)، جعله خبراً بمعنى النهي، وهذا مجاز والأول حقيقة، وروى أبان عن عاصم (لا تضارر والدة)، وهذه لغة أهل الحجاز، قال أحمد بن يحيى: يجوز أن يكون تقدير: ﴿لا تضار والدة﴾ لا تضارر ثم أدغم، قال أبو جعفر: (لا تضارّ والدة) اسم ما لم يسم فاعله إذا كان التقدير: لا تضارر وان كان التقدير لا تضارر كانت رفعاً بفعله، ولا مولود عطف عليها بالواو ولا توكيد "[٣].

واختَلَفَ القرَّاء في هذه القراءة فمنهم من قرأ (تُضَّارُّ) بالرفع وهم ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وأبان عن عاصم (لا تُضارَرْ والدةٌ) براءين، وقرأ الباقون لا (تُضّارَّ) بالنصب، وللأزهري رأي في ذلك: من قرأ (لَا تضّارَّ وَالِدَة) بالفتح وهي في موضع جزم على النهي، ولفظه خبر، فأصله (لَاْ تُضارَرْ) مكررة وأدغمت الراءان فعندها فتحت؛ لأنَّ العرب تمنع التقاء الساكنين، ولمنع التقاء الساكنين أدغم الحرفان الأول مع الثاني وهذا هو الاختيار في المضعَّف[٤].

ويَرَى ابن جُنِّي أن هذه اللفظة هنا جَاءَتْ ساكنة الراء، وهي خبر ويراد بها النهي، ودليل مجيئها ساكنة أنَّ أصلها (تُضَارِر) مكسورة الراء الأولى؛ لِثقل مجيء راءين وتكريرها حذفت إحدى الراءين للتخفيف، وقِيْلَ المحذوفة هي الراء الثانية وليست الراء الأولى؛ لأنَّها ضعيفة فالأولى السَاكِنة هي الأصل والثانية تكرير لها، ومِمَّا يَدلّ على ذلك

---

[١] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ١٤٩/١-١٥٠.

[٢] يُنْظر: مجاز القرآن، أبو عبيده: ٧٥/١.

[٣] إعراب القرآن، النحاس: ١١٦/١.

[٤] يُنْظر: معاني القران، الأزهري: ٢٠٥/١

أَنَّها كَانَتْ مُدْغَمَة مَع الثَانِية فلمَّا حذفَت الثَانية بَقيت الأَولَى عَلَى سُكُونَها هذا رأي، وهُنالك رَأي آخر يَرى أن الراء الأولى هي المحذوفة كما في (ظَلَلت) من قوله تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ **[طه:٩٧]**، فيمكن عندها إنَّ نقول إنَّ الراءَ الأولى مكسورة فِي الأصل فتقرأ بالكسر، ويَرَى ابن جنَّي أنَّ ذلك لَاْ يجوز؛ لأنَّ الراء الأولى سَاكنة وأُدغِمَت مَع الراء الثانية فتبقى سَاكِنة لِتدل على إدغامها قَبَل أَنْ يَجْري عليها الحذف[١].

وهُنَاكَ مَن يَرَى أَنَّ قَوله: " (تُضَارَّ) يُقرأ برفع الراء، وكسرها آخرون، وذلك على النهي حُرّكّت الراء لالتقاء الساكنين، فالفتح للتخفيف، والكسر على الأصل، ويقرأ (تُضارِرْ) براءين، الأولى مكسورة، وفتحها آخرون، وهو نهيٌ أيضاً، وقد فُكَّ الإدغامُ، ويُقرأ (تُضارْ) بسكون الراء وتخفيفها، حذف إحدى الراءين وهي الثانية تخفيفاً، ويُقرأ بالتشديد، على إجراء الوصل مجرى الوقف "[٢].

وإنَّ قراءة من قرأ بالرفع بلفظ الخبر على تأويل النهي؛ أمر كثر واضعيه فيتلفظ بلفظ معين ويكون معناه مخالف له تماماً، ومثاله قولك: (خرجت فإذا عبد الله قائم)، هنا الحرف (إذا) تأويله تأويل الفعل (وجدت) من ناحية معناه، فهو من ناحية اللفظ ظرف، والمعنى بتأويل آخر وهو (وجدت)؛ فتعمل في اللفظ عمل ظرف المكان؛ لأنَّها ظرف[٣].

فَمَن قَرأَ بِرَفع الرَّاء أَرَاد العَطف عَلَى قوله : (لَاْ تُكلّفُ نفسٌ إلا وِسعها) فَهِي عَلى نسقها فأُعربت خبراً بمعنى النهي؛ فإن قيل: ذلك أمر وهذا خبر، فيجاب بأنَّ الأمر يمكن أن يأتي على لفظ الخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ **[البقرة:٢٢٨]**، و ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ **[البقرة:٢٧٩]**، ومن قَرَأَ بالفتح فحجته قراءة ابن مسعود وقراءة ابن عباس براءين، ولمَّا اجتمعتا أدغمتا مع بعضهما وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين المسبوقين بالألف أَو الفتح، وموضعه يكون الجزم على النهي وهو المختار عند أغلب القراء

---

[١] يُنْظر: المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني:١/١٢٣-١٢٤.

[٢] إعراب القراءات الشواذ، العكبري: ٢/٢٥٢-٢٥٣

[٣] يُنْظَر: سفر السعادة وسفير الإفادة، الهمذاني: ٢/٥٤٧-٥٤٨.

السبعة[1]، فتعين لَهُم القِراءَة بالفتحِ والمُرَاد فَتح وضَم الرَّاء الثانية؛ لأَنَّ الرَّاء الأَولى سَاكِنة مُدْغَمة فِي المُشدّدة فَصَار رَاءاً واحدة[2].

ومِنْهُم مَن يَرفع عَلى أَنَّه قَطَع ويَمْنَع النَصب كَمَا فِي قول أَحَّدهم: لنْ يَقُوم زَيد لَاْ يَقْعد، هُنَا لَاْ يَجُوز أَنْ يَعْطف على الفعلِ (يَقُوم) المَنصوب؛ بَلْ وجب الرَفع وكذلك الأَمر في (لَا تُضَارٌّ) في قراءة من قرأها بالرفع، وقد أجاز الكسائي والفراء عطفها على (لَا تُكَلِّفُ)[3].

وَمِنْ ثَمَّ لَاْ يَشْتَرِط فِي صِحة العَطف وقوع المَعطُوف مَوقِع المعطوف عليه؛ بل يشترط صلاحية المعطوف أَو ما هو بمعنى المعطوف أن يباشره عامله كما لو قلت بمحل قولك: قام زيد وأنا، فتقول: قمت؛ فإن لم يصلح مباشرة العامل، ولا بمعنى ما يصلح له ويناسبه، يضمر له عامل ويكون من عطف جملة على جملة نحو قوله تعالى: (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ) والمراد منه: ولا يضار مولود له، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه[4].

ومِن كُلّ هَذَا نَسْتَنْتِجَ أَنَّ القِرَاءَة قَدْ تَكون بِتَأوِيل جُمْلَة إِنْشَائِية (النَهِي) وهِيَ قِرَاءَة الفَتح أَوْ بالسِكون، أَمَّا القِراءة بالرفعِ وهِي جُمْلَة خَبَرِية تُؤول بِالإِنْشَائِية أي النَهِي، ومِنْ ذَلِك يَتَبَين أَنَّ مَعْنَى النَهِي لَاْ يَخْتَلِفْ عَلَيه مِثْلَما اخْتَلَف فِي اللّفظِ أَوْ القِرَاءَة وَسِيَاق الآية يُوضِّح دِلَاْلَتِها فِي أَنّ هُنَاكَ خَبَراً يَحْمِل مَعْنَى الطَلَب، وجَاءَ النَهِي مُنْسَاقاً مَعَه.

---

[1] يُنْظَر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٣٦. ويُنْظَر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الحنفي: ١١٥-١١٦.

[2] يُنْظر: سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ابن الناصح: ١٦٢.

[3] يُنْظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابي حيان الأندلسي: ١٩٩٧/٤-١٩٩٨.

[4] يُنْظر: المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٤٦٩/٢.

الفَصلُ الثَالِثُ

التَوجِيهُ النَحوِيّ لِلقِرَاءَاتِ القُرآنِية فِي الحُرُوفِ وَدلَالَاتِهَا

المَبْحَثُ الأَوّلُ : الحُرُوف الأُحَادِيةُ.

المَبْحَثُ الثَانِي: الحُرُوف الثُنَائِيةُ.

المَبْحَثُ الثَالِثُ: الحُرُوف الثُلَاْثِيةُ والرُبَاعِيةُ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الحُرُوفُ الأُحَادِيَةُ

ونَعْنِي بالحُروفِ الأُحَاديةِ: هِيَّ الحُروفُ الَّتِي تَتَشَكَّل بِنْيَتَهَا مِنْ حَرفٍ واحدٍ، وَلَهَا دِلَالَاتٍ متعددةٍ، كَأَن تَكُون نَحوِية أَوْ بَلَاغِية وغَيرَها، ومَا يَهمّنا هُوَ جَانِب القِرَاءة المُتَعلَّق بِهَا.

أ- **هَمْزَة الاسْتِفْهَام:** هِيَ حَرفٌ يَدلّ عَلَى الطَلَبِ لَهُ مِن السِمَاتِ مَا لَاْ يُشَارِكَهُ فِيهَا غَيْرَه مِنْ الأَحرف كـَ (هَلْ)، وَمِثَال مَا جَاءَ فِي **قَولِه تَعَالَى:** ﴿**وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ **[الرعد: ٥].**

ذَكَرَ السيّد الجَزَائِري قِرَاءَة هَذَا الحَرف فَقَال " قَرَأَ أَبو جَعْفَر: أ إذا كُنَّا بِغير اسْتِفْهَام (إنَّا) بِهَمزَة وَاحِدَة مُطوّلة، فَهُو يَسْتَفهِم فِي الثَّانِي دُون الأَوَّل، وأَمَّا نَافِع فإنَّه يَسْتَفْهِم بالأَوَّل بِهَمْزَة وَاحِدة غَير مُطَوَّلة ولَاْ يَسْتَفْهِم بِالثَانِي وعَاصِم وحَمْزَة يَسْتَفْهِمَانِ فِيْهِمَا بِهَمْزَتِين "[1].

بيَّن لَنَا الزَجَّاج رَأْيَه فِي هَذِهِ القِرَاءَة وأَنَّ المُتعلّق يَأْتِي بعد (إذا) فقال: " فموضع (أ إذا) نصب ومن قرأ إذا كُنَّا تُراباً إنَّا لفي خلق جديد أَدْخَلَ ألف الاستفهام على جملة الكلام، وكانت إذا نصباً بكُنَّا، لكن الكلام يكون في معنى الشرط والجزاء، ولا يجوز أن تعمل (جَدِيد) في إذَا، لأنَّ ما بعد إذَا لا يعمل فيما قبلها. لا اختلاف بين النحويين أنَّ ما بَعْدَ إنْ وإذا لا يعملُ فيما قبلهما "[2].

اختلف القُرَّاء في هذه المسألة، فَبعض نحويي البصرة يَرَون أنَّ الأول ظرف والآخر هو الذي وقع عليه الاستفهام؛ أي إنَّ (إذا) ظرف يتعلق بمحذوف بعده، وهو البعث المدلول عليه (أإنا لفي خلقٍ جديد) فالظرف متعلق بفعل محذوف هو (نُبعث) والمعنى (أنبعثُ إذا كنَّا) وهذا يماثل قولهم: (أيوم الجمعة زيدٌ منطلقٌ) ومعناه: (أزيدٌ منطلقٌ يوم الجمعة)؛ فالاستفهام واقعٌ على (نبعث). وهناك رأي آخر يجعله متعلقاً بمحذوفٍ قبله؛

---

[1] عُقُود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٢/٦٥٤-٦٥٥.

[2] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣/١٣٨-١٣٩.

كأنهم قيل لهم: تبعثون؟ فقالوا: (أ إذا كُنَّا تراباً) فالاستفهام واقعٌ هنا على (إذا)، أي الظرف وهو بَعِيد حَسَب رَأي الطَبَرِي؛ لأنَّه أَتَى بِمَحذُوفٍ قَبل الظَرف لَاْ دَلِيل عَلَيه فِي الكلام. وهُناك من يرى أنَّه يمكن أنْ يكون الاستفهام في (أئِنا) ولا تجعله في (أ إذا)، وهو فضلة في حكم المحذوف فكرر الاستفهام كما في قولهم: (أيوم الجمعة أعبد الله منطلقٌ؟) وهو مع احتماله غير أنَّه ليسَ بِكَثِير فِي كَلَام العَرَب[1].

ويُمْكِن أَنْ يَكون هُناكَ وَجه آخَر وهو أَنْ تَكونَ (إذا) ظَرفَاً مُتعلّقاً بقولهِ: (لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)، وخبر (إنَّ) أو معمول الخبر لا يتقدم عليها كما هو معلوم؛ ولذلك لا يحسنْ قولهم: (اليوم إنَّ عبد الله منطلقٌ)؛ لأنَّ اليوم مَعْمُول (مُنْطَلق) هنا خبرٌ، وهو جائزٌ في كلَامِ العَرب مِثل قُولَهم: (مَا عَلِمتُ إنَّه صَالحٌ)؛ (مَا) هُنَا ظَرف، أي: فِي عِلمِي أو زَمَن عِلْمِي، وفِيْهَا تَقَدّم الظَرف عَلَى (إنَّ)[2].

وقدَّر النَحَّاس العَامِل فِي (أ إذا) هو (كنَّا) فَلَيسَ مِن المُمكِن أَنْ يكون عَامِلها مَا بَعد (إنّ)، أمَّا إذا قرأ (أ إنَّا) فيقدر العامل سابقاً و (إذَا) تقديرهُ: أَنُبْعَث، فيكون الكلام: (أنبعثُ إذا)[3].

ويَنْقِل لَنَا الأَزْهَرِي وابن خَالَويه قِراءات القُرَّاء المختلفة؛ فقَرَأَ ابن كَثِير وأَبو عَمرو وحمزة كل من (أ إذا و أإنَّا) على انَّهُمَا اسْتِفْهَامَان، أمَّا نَافِع والكسائِي ويَعْقُوب فَقَرَأوا (أ إذا) على أنَّه استفهام ويكتفون به؛ فهو يغني عَنْ الثَانِي، وجُملة (أ إذا) تُقْرَأ على لفظ الخبر إذا أتى استفهامان يتصلان، ومِنْ ثَمَّ فَالمُرَاد من ذلك أنَّ بعض القراء يقرأون (أ إذا و أإنَّا) على أنَّهما استفهامان، وآخَرونَ قرأوا (أ إذا) استفهام، و(أإنَّا) على الإِخْبَار[4].

وبِصُورة أُخْرَى يُمْكِن القَول إنَّ القِرَاءة بالاسْتِفْهَام في المُوضِعَين (أ إذا) يَكُون عَلى تَقْدِير النَصب بِفِعل مُضْمَر دَلَّ عليه (أإنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)؛ لأنَّ هذا الكلام يدلَّ على معانٍ مِنْ قَبِيْل (نُبْعَث و نُحْشَرُ)، فكأنَّه قَالَ: (أَنَبْعَث إذَا كنَّا تُرَاباً؟). وأمَّا إذا كَان الاسْتفهام فِي الموضع الأول فقط ويكون الثاني خالياً منه فهو أيضاً على تقديرِ النَصب

---

[1] يُنْظَر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٣٤٧/١٦.

[2] يُنْظَر: م. ن: ٣٤٧/١٦.

[3] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٢١٩/٢-٢٢٠.

[4] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٤١١/١. ويُنْظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٠٠.

بِمضمر أو محذوف والدليل ذاته لا يمتنع وكذلك التقدير ذاته؛ والسبب في الالتجاء للتقدير هو أنَّه يمتنع أن يعمل ما بعد (إنَّ) فيما قبلها كَمَا امْتنع مَع الاستفهام، فَعَدَم وجود الاسْتفهام ينفي العِلَّة ذاتها، ويبقى الأمر كذلك ونحتاج لتقدير عامل فيما لو قُرِئ الأول من غير استفهام؛ أي: (أنبعُث إذا كُنَّا تراباً؟) لِما ذكرناه آنفاً[1].

أمَّا الحَديث عن مَوضِع الجُملَة الاسْتفهامية فَهُنَاك رَأْيَان أَحدهُما أنَّها منصوبة المَحل بالقولِ المذكور في الآية، والآخر أنَّها ومَا في حيزها فِي مَحَل رَفع بَدَل مِن (قولهم)، وهو بَدَل كلٍّ من كل؛ لأنَّه هو القول نفسه[2].

ويتّضح مِن هَذا أنَّ الحَديثَ فِي هذهِ القراءة هو عَن الوجه فِي وُجُود اسْتفهامين ومَا الغَرض مِنه في قِرَاءة من قرأ بهما معاً؛ فالرأي أنَّه لغرض المبالغة في الإنكار فأتى بهِ في الجملة الأولى وأعاده في الثانية. ويُعَدّ هو الوجه الأرجح بدليل قوله تعالى في صدر الآية: (وإنْ تَعْجَب فَعَجبٌ قَوْلُهُم...) وأمَّا من آتى بهِ لمرة واحدة فلحصول المراد والمقصود بهِ، ولأنَّ الجملتين مرتبطتان مع بعضهما بعضاً فإذا حصل الإنكار المتحقق بالاستفهام في أحدهما حصل الإنكار في الأخرى واستوفى المطلوب، وحجة من استفهم بالأولى وأخبر بالثانية فيتوضح ويتوقع السامع أنَّه أرادَ الإنْكَار فلا داعي لأنْ يُكرره مَرّتين لأنَّها تَلتهَا من غَير فَاصِل يفصلها[3].

ب-اللَّامْ: هِي حرف كثير المعاني ويمكن أن يُقسَّم إلى قسمين عاملة وهي الجارة، والجازمة – وهي لام الأمر أو لام الطلب و يكون فيها الطلب من الأعلى للأدنى، وزاد الكوفيون اللام الناصبة للفعل، أمَّا غير العاملة فهي لام الابتداء، واللام الفارقة، ولام الجواب، واللام الموطئة للقسم، ولام التعريف وفيها الكثير من الأصناف، وموضع الشاهد هنا (لام كي ولام الأمر) فلام كي لام التعليل وسميت بهذا الاسم؛ لأنّها تفيد ما أفادته كي مع التعليل، ويراها أغلب الكوفيون لام ناصبة، ويرى البصريون أنّها جارة وتأتي أن الناصبة مقدرة بعدها، أمَّا لام الأمر الجازمة، وتأتي للطلب، ولغير الطلب كالتهديد- وهو

---

[1] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٥/١١-١٢. ويُنْظر: النكت في القرآن الكريم، أبو الحسن القيرواني: ٢٧٠-٢٧١. ويُنْظر: إعراب القرآن، الاصبهاني: ١٧٦. ويُنْظر: التفسير البسيط، النيسابوري: ١٢/٢٩٤.

[2] يُنْظَر: الدُرّ المصون، السمين الحلبي: ٧/١٦

[3] يُنْظَر: م. ن: ٧/١٩. ويُنْظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص النعماني: ١١/٢٥٠-٢٥٢.

مَوضِع الشَّاهِد– وإن كان أَصْلَهَا طَلَب، وحَركَة هَذهِ الْلَّام الكَسر ويجُوز إسْكَانها بَعد الواو والفَاء[1].

- **ومِثَال مَا جَاءَ فِي قراءة اللام قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت:٦٦]**

إذْ ذَكَرَ لَنَا السَيّد الجزائري رأيه في هذه الآية الكريمة فقال: " لِيَكْفُروا يَحْتَمِل أَنْ يَكون اللَّام (لَام كي) وكذلك في و (لِيَتَمَتَّعُوا) فيمن قرأها بالكسر والمعنى: أنَّهم يعودون إلى شركهم ليكونوا بالعود إلى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير، على خلاف عادة المؤمنين المخلصين إذا أنجاهم الله أن يشكروا نعمة الله في إنجائهم ويجعلوا نعمة النجاة ذريعة إلى ازدياد الطاعة لا إلى التمتع والتلذذ، وأن يكون لام الأمر وقراءة سكون اللام تشهد له، ونحوه قوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:٤٠] والأمر بالكفر هنا مجاز عن الخذلان والتخلية وأنَّ ذلك الأمر متسخط إلى غاية، ومثاله أن ترى رجلاً عازماً على أمر يضرّه وتبالغ في نهيه فإذا لم ينجح قلت له: أنت وشأنك. ابن كثير والكسائيّ (لِيَتَمَتَّعُوا) بسكون اللّام "[2].

الْلَّام فِي هَذه الآية يصنِّفها لنَا الفَراهِيدي عَلى أنَّها لَام الوَعِيد وهِي تُفِيد الوعيد والتهديد، كما لو أنك تتوعد شخصاً فتقول: ليفعل فلان ما أحب فإني من ورائه، أي إنَّي سأبقى متابع لأفعاله وأحاسبه عليها[3]، وذكر الفراء كلا الرأيين في هذه اللام فقال: "وليتمتعوا قرأها عاصم والأعمش على جهة الأمر والتوبيخ بجزم اللام، وقرأها أهل الحجاز (وَلِيَتَمَتَّعُوا) مكسورة على جهة كي "[4].

وذكر الطبري والأزهري القراءة في لام (وَلِيَتَمَتَّعُوا)، فبيّنَوا اختلاف القرّاء فيها؛ إذْ قرأها عامة قرّاء المدينة والبصرة بكسر اللام على أنّها بمعنى (كي) فيكون معنى الآية: (كي يتمتعوا آتيناهم ذلك). وقرأها عامة القرّاء الكوفيين بسكون اللام على وجه الوعيد والتوبيخ

---

[1] يُنْظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: ٩٥، ١٠٥، ١١٠–١١١.

[2] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٦٥٩/٣–٦٦٠.

[3] يُنْظر: الجمل في النحو، الخليل: ٢٧٣.

[4] معاني القرآن، الفراء: ٣١٩/٢.

فهي لام الأمر، ومعنى الآية: (أكفروا فإنكم سوف تعلمون)، وأنَ الصواب هو القراءة بسكون اللام على وجه التهديد والوعيد؛ ويعلل الطبري والأزهري ذلك في أنَّ من قرأها بالكسر إنما فعل ذلك للعطف على اللام الأولى في قوله: (لِيَكْفُرُوا) وهي بمعنى (كي يكفروا)، وهو بعيد عن الصواب؛ لأنَّ اللام الأولى صلحت أن تكون بمعنى كي؛ لأنّها شرط لقوله: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ **[العنكبوت:٦٦]**. وهو لا يستقيم مع اللام في ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾؛ لأنَّ إشراكهم باللهِ كان كفراً بنعمته وليس إشراكهم بهِ تمتعاً بالدنيا. وهو في قراءة أُبي (وتمتعوا) وفيه دليل على القراءة بحذف اللام[١].

وأمَّا الزجاج فرأيه مخالف لما سبق فيقول: الكسر أرجح وأفضل في هذه القراءة فيكون المعنى: لكي يكفروا وكي يتمتعوا[٢].

فَالقِراءَة إذَنْ في (وَلِيَتَمَتَّعُوا) هي بإسكان اللام وكسرها، ولا خلاف في أن الإسكان يوجه باتجاه أنَّها لام الأمر بمعنى الوعيد، ولكن قراءة الكسر تحتمل وجهين؛ أحدهما أنَّها لام الامر أيضاً وقد جاءت على أصلها؛ إذْ الأصل في لام الامر الكسر، والآخر أن تكون لام كي معطوفة على مَا سَبَق مِن قَوله (لِيَكْفُرُوا)، فيكون الفعل فيها منصوباً وباللام الأولى مجزوماً؛ أي: على هذين التقديرين المختلفين[٣].

ويُذْكَر أنَّ القراءة بإسكان اللام تكون على جعلها لام الأمر، ويكون المَعْنَى هو الوعيد والتهديد؛ لأنَّ اللهَ لَا يَأمُرهم بالإصرار على المعاصي والكفر فلذلك انصرف المعنى، وأمَّا القراءة بكسرِ اللَّام فتقوم على أنَّها لَام كي، والمَعْنَى المُتَحصّل هو: (لِكِي يَكْفِروا ولِكَي يَتَمَتَّعُوا) ويذكر أنّه سُئل أبو عمرو بن العلاء عن هذهِ اللام المشكلة فقال: أقرأ ما قبلها (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ)، و (وَلِيَتَمَتَّعُوا) مثلها لَا تختلف عنْهَا فِي شيء، أمَّا الرَأي الْآخَر فَهُوَ

---

[١] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ٦١/٢٠. ويُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٢٦١/٢.

[٢] يُنْظر: معاني القرآن، الزجاج: ١٧٤/٤.

[٣] يُنْظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٨٢.

أنَّها لِلأمر، والعَرَب في مذهب كلامها لُغَتَانِ في هذه اللام، وهُمَا الكَسر عَلى الأَصل والأخرى الإسكان لغرض التخفيف[١].

وذَكَرَ تِلكَ القِراءَة الزَمَخْشَرِي وابن الجَوزِي (ت٥٩٧هـ) في تفاسيرهم وهو ذكر مماثل للعلماء السابقين، فقالا إنَّ من كسر اللام فهذه اللام هي لام كي، والمعنى: أنهم يعودون إلى شركهم- كافرين بنعمة النجاة فيشركون ليكفروا، فلا فائدة في شركهم إلا التمتع في العاجلة ويذهب نصيبهم من الآخرة، أمَّا مَنْ قَرَأ بالجزم وأسكن اللام فعلى معنى: ليتمتعوا بباقي أعمارهم واستعمال الأمر هُنَا هو مُجَاز عَن الخُذْلَان والتَخْلية، وأنْ ذَلك الأَمر وَصَل لحدِّ السَخط بعد نفاد كل الوسائل في الردع وتجنب العواقب[٢].

ولابن هُشَام رَأي فِي تلك القراءة؛ إذْ قال: " ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً... وكَذَا لَوْ أَخْرَجَت عَن الطَلب إِلَى غَيره... أمَّا (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) فيحتمل اللَّامَان مِنه التعليلَ، فَيَكُون مَا بَعْدَهما منصوباً، والتَهديدَ يكون مجزوماً، ويَتَعين الثَّاني فِي اللَّام الثَّانِية في قِراءةِ مَن سكَّنها فَيَتَرجَّح بِذلك أنْ تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيده أنَّ بعدهما ﴿فَسَوفَ يَعلَمُونَ﴾ "[٣].

وَمِنْ ثَمَّ فَمن المُتفق بَين البَصريين والكُوفيين عَليه أنَّ لَام كَي- وسُمِّيتْ بِهذا الاسم؛ لأنَّها تُفيد ما تفيده كي مع التعليل- فَعِند الكوفيين تنصب الفعل المضارع الواقع بعدها، أمَّا عند البصريين فأن الناصب (أن) مقدَّرة بعدها وهي جارة، وابن كيسان والسيرافي يرون أن الناصب هي كي نفسها ويجوز أن تكون هي الناصبة، ويُمْكِن إظْهَار (أنْ) ويمكن تقديرها فتقول: جئت لتكرمني وجئت لأن تكرمني، ولكن إذا قَرئ الفعل بِلَا النافية فَيَجِب إظْهَارها وهَذا هُو رأي الجمهور[٤].

---

[١]يُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٥٥. ويُنْظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي القيسي: ١٨١. ويُنْظر: مفتاح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الحنفي: ٣٢٢.ويُنْظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ٢٨٩/٧.

[٢]يُنْظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٣/ ٤٦٤. ويُنْظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي: ٤١٣/٣.

[٣]مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٢٩٥.

[٤]يُنْظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد المرادي: ١١٥-١١٦.

ومما يتضح أنَّ دلالة هذه القراءة من بعد عرضنا لكل تلك الآراء، على جعل اللام للتعليل في (لِيَكْفُرُوا) وتبقى اللام حرف جر والمَصدر المُؤول في محلِ جر بحرفِ الجر، وكذلك (لِيَتَمَتَّعُوا) وفي (فَسَوفَ يَعْلَمُونَ) تهديد للمستقبل البعيد، وقد تكون لام الأمر في الفعلين فَتَكون قَدْ عَطَفَ أمراً على مِثله، على خلاف فِيمَا لَوْ كَانَت الأولى مُباينة للأُخرى فيكون العطف كلاماً على كلام، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ كِلتَا القراءتينِ قَرَأَ بِها قُرَّاءُ مشهورونَ؛ إذْ قَرَأَ ابن كَثِير وحَمْزَة والكسائِي على أنَّها لَام أَمر، وقَرَأَ نَافِع وأَبُو عَمْرو وَعَاصِم وَابْن عامر على أنَّها لام كي.

ج- اللَّام فِي (لما):

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]

ذَكَرَ لَنَا السَيِّد الجَزَائِري القراءة في (لَمَا) فقال: " وقوله: (لما) بفتح اللّام إذَا كانت ما موصولة. تقديره: للذّي آتيتكموه من كتاب وحكمة ثمَّ جاءكم نبيّ. وقيل: يعني محمّداً (ﷺ)... واللام في (لما آتيتكم) لام التوطئة- لأنَّ أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف- وفي (لِتُؤْمِنُنَّ) لام جواب القسم. و (ما) يحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط. و (لتؤمننَّ) سادّ مسدّ جواب القسم والشرط جميعاً، وأن تكون موصولة بمعنى: للذي آتيتكموه لتؤمننَّ بهِ. وقرأ حمزة: (لِما آتيتكم) بكسر اللام. ومعناه: لأجل إيتائي إيّاكم بعض الكتاب والحكمة [ثمَّ] لمجيء رسول مصدّق لما معكم، لتؤمنن بِهِ. على أنَّ (ما) مصدريّة والفعلان معها – أعني آتيتكم و جاءكم – في معنى المصدرين، واللَّام داخلة للتعليل على معنى: أخذ الله ميثاقهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنّه لأجل أنِي آتيتكم الحكمة وأنّ الرسول الذي آمركم بالإيمان [به] ونصرته، موافق لكم غير مخالف. قرأ نافع: (آتيناكم) على الجمع. (لما معكم): لما آتيتكموه من الكتب"[1].

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ١/٣٣٢-٣٣٣.

ذكر الأخفش أنَّ اللام في قوله: (لَمَا آتيتكم) هي لام الابتداء، وهي تماثل اللام في قولهم: (لزيدٌ أفضلُ منك)؛ لأنَّ (مَا) اسم موصول وما بعده صلته[١].

وعرض الطبري القراءات في (لَما آتيتكم)؛ فالقراءة بالفتح هي لعامة قرّاء الحجاز والعراق، والرأي مختلفٌ في تأويلها عند أهل العربية؛ فنحاة البصرة يرون أنَّ اللام التي مع (مَا) هي لام الابتداء، ومثل قولهم: (لزيدٌ أفضل منك): فهي اسم موصول وما بعده صلته، واللام في (لتؤمنَنَّ) هي لَام القَسَم، وخَبر الموصول هُو(لتؤمنَنَّ بهِ)، أو (كتاب وحكمة) على إسقاط (مِن) وجعلها زائدة كما تقدم. وخطَّأ بعضُ الكوفيين هذا، ورأى أنَّ اللام التي تدخل في أوَّل الجزاء تجاب بجواب القسم الذي تدخله اللام أو غيره؛ فإذا وجدنا في الجواب (مَا) و (لَا) علمنا أنَّها ليست توكيد للأولى؛ لأنَّه يوضع موضعها (ما) و (لا) فتكون كالأولى، أو هي جواب لها، والرأي السابق على أنَّ الخبر في (مِنْ كِتَابٍ وحِكْمَةٍ) بإسقاط (مِن) فهو خطأ أيضاً؛ لأنَّ هذا ليس موضعاً لزيادتها؛ إذْ تزاد بعد النفي والجزاء والاستفهام[٢]. وأمَّا القراءة بالكسرِ فهي لجماعة من أهل الكوفة، فتكون (مَا) بمعنى (الذي)، وتأويل الكلام: (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين من أجل الذي أتاهم من كتابٍ وحكمةٍ)[٣].

ويبين النحاس آراء أهل العربية أيضاً في هذه الآية والقراءة فيها بالفتح، فنقل رأي الخليل بن أحمد في أنَّ (ما) بمعنى (الذي)، والتقدير عنده: (لَلذي آتيتكموه)، وحذف الضمير العائد لطول الاسم، و(الذي) مرفوع بالابتداء، وخبره (مِن كتابٍ وحِكْمَةٍ)، وتكون (مِن) لبيان الجنس، ومرَّ رأي الأخفش أنَّها زائدة، ويمكن أن يكون الخبر أيضاً ﴿لتؤمنَنَّ بهِ﴾، ويرى الكسائي أنَّ (مَا) شرطية وموضعها نصبٌ بـ (آتيتكم)، وأمَّا قراءة أهل الكوفة بكسر اللام، في الآراء قول أبي عبيدة إنَّ التقدير: (وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتؤمنَنَّ بهِ لما آتيتكم من ذكره في التوراة)، وهناك رأي أنَّ في الكلام حذفاً والتقدير: (وإذْ أَخَذَ الله مِيثَاق النَبيين لِتَعْلَمنَّ النَاس لِمَا جَاءكُم مِنْ كِتَابٍ وحكمة)[٤].

---

[١] يُنْظر: معاني القرآن، الأخفش: ٢٢٥/١.

[٢] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ٥٥٠/٦-٥٥١.

[٣] يُنْظر: م. ن: ٥٥٢/٦.

[٤] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ١٦٨/١-١٦٩.

ويَعْرِضْ ابن خَالَويه لِمَا سَبَق مِن آراء فِي أنَّها عِند الكَسر تُقدَّر بـ (الَّذِي)، وأمَّا القِراءَة بفتحِ اللَّام فتكون على جَعل اللَّام للتأكيد، وتكون (مَا) فاصلة أو معترضة مثل قوله تعالى: ﴿**فبما رحمةٍ من اللهِ**﴾ **[آل عمران:١٥٩]**، أو تكون لام القسم و (مَا) شرطية على ما تقدم من تفصيل فيها[١].

وعَنْ الأَزْهَرِي أنَّ القراءَةَ بالكَسرِ هي قِرَاءة حَمزَة وعَاصِم، وذَكَرَ أنَّ القِرَاءَةَ بالكسرِ عَلَى أنَّ اللام خافضة، ويَكون القَسم مُسْتَأنفاً، ومن جهته يرى أنَّ القراءة بالفتح هي الأجود، وروي عن أَبِي طَالِب النَحويّ أنَّه قدَّر (كَمَا آتيتُكُم) أي: (كِتَابٍ آتَيْتُكُم لِتُؤمِنَنَّ بِهِ)[٢].

ويفصِّل أَبُو عَلي الفَارِسِي الرَأي فِي قِراءة حَمزَة بِالكَسرِ، فيقول: إنَّ اللام يتعلق بالأخذ وكأنَّ المعنى: أخذ ميثاقهم هذا؛ لأنَّ مَن يؤتِي الكِتَاب والحِكْمَة يؤْخَذ عَلَيه المِيْثَاق لِما أوتوه من الحكمة، وأنهم الأَفَاضِل، وأَمَاثِل النَاس، فإن اعْتَرَض مُعْتَرِضْ في جَوَاز بين جُمْلَة القَسَم وبَينَ المُقْسَم عَلَيه بالجَارِ، كان الجواب إنّهم قالوا: (باللهِ)، والجار والمجرور في هذه الجملة المقتضية متعلق بالفعلِ والفَاعِل المضمرين، ويُبَيّن الفَارِسِي أنَّ القراءة بالكسر لا تحتمل إلَّا أنْ تكون (ما) موصولة على خلاف قراءة الفتح؛ لأنّها تحتاج عائداً، ويمكن أن يكون هذا العائد هو الاسم المظهر؛ إذْ يقع موقع المضمر؛ فقوله: (ما معكم) هو في المعنى: (ما أوتوه من الكتابِ والحكمةِ)؛ ويجوز أن يكون العائد محذوفاً، والتقدير: (ما آتيتكموه) وحسن الحذف هنا للطول[٣].

أمَّا قِراءَة الفَتح؛ فَيَحْتَمِل أَنْ تَكون (مَا) مَوصُولة أو تَكون لِلجَزاء، فمن قدَّرها موصولة كَانَ التَقدِير فِي العَائِد مَا سَبق مِن قِراءَة حمزة بكسر اللام، وتكون اللَّام هِي لَام الابْتِدَاء المتلقية للقسم أو ما أُجري مجراه في قوله: (وإِذَا أَخَذَ الله مِيْثَاق النَبِيينَ)، وموضع (مَا) على هذا رفع بالابتداء، وخبرها: (لتؤمننَّ بهِ)، وهو متعلق بقسم محذوف؛ والتقدير: (والله لتؤمنَنَّ بهِ) وإن قدَّرت (مَا) للجزاء؛ فهي في موضع نصب بالفعل (آتَيْتُكُم)، واللام الداخلة على (مَا) لا تكون المتلقية للقسم أو الواقعة في الجواب؛ بل هي اللام الموطئة للقسم،

---

[١] يُنْظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١١١-١١٢.

[٢] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٢٦٥/١-٢٦٦.ويُنْظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي: ٢١٣.

[٣] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٦٢/٣-٦٤.

وَتكون الْلَّام فِي (لتؤمنَنَّ بهِ) هِي المُتَلقية لِلقَسَم، وهَذِهِ اللَّام المُوطئَةَ التِي تَدخِل عَلَى (إنْ) في أَصلها، لَاْ يَعْتمد عَلِيها؛ ولذلك جازَ حَذفها أحياناً؛ كَقوله تعالى: ﴿**وإنْ لم ينتهوا عمّا يقولون ليمسنَّ الذين كفروا**﴾ **[المائدة: ٧٣]**[١].

وفِيْمَا يَتَعَلَّق بِمَا ذَكَرَ سَابِقاً مِنْ الحَدِيث عَنْ لَام القَسَم ولَام الابْتِدَاء فإنَّ الزَجَّاجِي (ت٣٣٧هـ) يُفرّق بَيْنَهُمَا مِن جِهة المَعْنَى؛ فما فِي اللفظ واحد؛ فمن قال: لزيدٌ قائمٌ على جِهَة الإخْبَار، لا يمكن أنْ يُقال له: حنثتَ* إن كان زيدٌ غير قائم، ولكن إذا جاء بعد هذهِ اللام المستقبل ومعه النون المؤكدة الثقيلة أو الخفيفة، فتكون عند ذاك لام القسم، وفي قوله تعالى: (لتؤمنَنَّ بهِ)؛ فهذا يؤكد أنَّها للقسم لوجود النون مع الفعل، وكذلك ما كان عليه دليل من هذا النوع يحمل عليه، وما لم يكن عليه دليلٌ فاللام فيه لام ابتداء، والمعنى قريبٌ بينهما لدلالتهما على التوكيد والتخفيف[٢]، وهذا الكلام يُؤكد الرَأي القائل أنَّ اللَّام في (لِمَا) هي ليست اللَّام التي يتلقى بها القسم أو الجواب؛ لأنَّ الفعل بعدها (آتيتكم) لم يدل على الاستقبال، فهي لَام التَوطِئة أو لَام الابْتِداء عَلَى مَا تَقَدَّم.

وهُنَاك قِراءَة بِالتَشْدِيد فِي (لمَّا) وهي قِراءَة الأعرج (لمَّا آتَيْتُكُمْ)، وفيها غرابة بحسب ما وُصِفَت، وغير معروفة في اللغة، فليسَتْ الجَازِمَة ولَا التي تَقع ظَرفاً، ولا تكون بمعنى (إلَّا) في قولهم: (لأقسمتُ عليكَ إلَّا فعلت)؛ فلا وجه لواحدة منهنَّ في هذه الآية، وأقرب تخريج لهذه القراءة الشَاذَّة أَنْ يراد به: (لِمنْ ما آتيناكم)، وهو يريد القراءة العامة: (لمَا آتينَاكُمْ)، فزاد (مِنْ) على مذهب أبي الحسن في الواجب فصارت (لِممّا)، فلمَّا تلاقت ثلاث ميمات، ثقلت فحذف الأولى منهنّ فبقيت (لمّا) مشددة[٣].

يَذْكُر لَنَا صَاحِب الكَشف والتِبْيَان أنَّ القِرَاءَة بالتَشدِيد هِي قِراءَة لسَعِيد بِن جُبَير، فتكون (لمَّا) بمَعْنَى حِين؛ أي: (حينَ آتيتكم)، وعلى هذا تكون القراءات ثلاثة وهي قراءة فتح اللام مع التشديد التي قرأ بها سعيد بن الجبير كما ذكرنا سابقاً، وقراءة بفتح اللام

---

[١] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٣/٦٤-٦٥.

*حنثت: إذا مَالَ من حقٍ إلى باطلٍ وأيضاً إذا أذنب، وإذا خالف ولمْ يبر بيمينهِ، وهو يعم مخالفة العهد والنذر.

[٢] يُنْظر: اللامات، الزجاجي: ٧٩.

[٣] يُنْظر: المحتسب، ابن جني: ١/١٦٤.

والتَخْفِيف وهِي قِراءة الأَكْثَر، والقِرَاءَة بِكسرِ اللَّام مَع التَخْفِيف وهِي قِراءة يَحيَى بِن وَثَّاب والأعْمَش وحَمزَة والكِسائِي[1].

ولا يُبْعَد الزَمَخْشَرِي عمَّا سَبَق من آراء غَير أنَّه يَرَى أَنَّ القراءة بالكسرِ، وهِي قِراءَة حمزة، فيحتمل أنْ تكون (مَا) مصدرية، والفعلان معها (آتَيْتُكُمْ وجَاءَكُمْ) في معنى المصدرين، واللام على هذا تكون للتعليل على معنى: (أَخَذَ الله مِيْثَاقَهُم لِتُؤمِنَنَّ بِالرَسُولِ ولتَنْصُرَنَهُ، لِأَجل أَنِّي آتَيْتُكُمْ الحِكْمَة)، ويُمْكِنْ أنْ تكون (مَا) موصولة؛ فإنْ اعتُرِضَ عليه بأنَّه لا يجوز العطف بـ (ثم جاءكم) فلَا يَدخل فِي حُكم الصِفةَ المتقدم؛ فأنتَ لا تقول: (للذي جاءكم رسول مصدق لما معكم)، يكون جواب هذا الاعتراض أنَّ (مَا مَعَكُمْ) في معنى: (ما آتيتكم)؛ فيكون المعنى: (للذِي آتَيْتِكُمُوه وجَاءَكُمْ رَسُول مُصَدقٌ لَهُ)، ويُذكر أنَّ قراءة التشديد لـِ (لَمّا) بمعنى (حِين)، أو يكون أصلها: (لِمَنْ مَا) واستثقلوا اجتماع ثلاث ميمات بعد انقلاب النون ميماً، فحذفوا واحدة فصارت (لمَّا)[2].

ومِمَّا تَقَدَّمْ مِنْ آرَاء نَسْتَنْتِجْ أنَّ (لَمَا) بفتح اللَّام والتَخْفِيف هِي الشَائِعَة، سَواء كَانَتْ اسْمَاً مَوصُولاً أَو شَرطية ببَحث الأَولى عن الصِلَةِ، والثَانية عن الجواب للقَسمِ أو الشَرط، وقد اجمعت العُلَمَاء في تَخْرِيجها على الوجهِ الذي يَتَمَاشَى مع العربية. وأمَّا قِراءة الكسر فهي أيضاً لها تخريجات، ولكنْ كما تقدم لا تصلح (مَا) معها إلَّا لِكونها موصولة.

---

[1] يُنْظر: الكشف والبيان عن تفسير القُرآن، الثعلبي: ٣/١٠٣-١٠٤.

[2] يُنْظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ١/٣٧٩-٣٨٠.
ويُنْظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١/٢٧٦-٢٧٧.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الحُرُوفُ الثُّنَائِيةُ

وَهِيَ الحُروف المُكوّنة مِنْ حَرْفَين عَدَدَاً.

أ-أَنْ: وَهِي مِنْ الحُرُوفِ المَوصُولَة لَهَا عِدَّة أَوْجِه، وتَتصِل بالفِعلِ المَاضِي، والمضَارِع، والأَمر، وَتَأتِي مَصدَرِية، والمُخففة مِن الثَّقِيلة، والمُفسِّرَة، والزَائِدَة، وللشرْطِ ومِثَال مَا جَاءَتْ فِيْهِ الشَرْطِية للمُجَازَاةِ ودَخَلتْهَا الفَاء قَولُه تعالى: ﴿**أَنْ تضل إحداهما فتذكر**﴾ **[المائدة:٢٨٢]**، وهذا مذهب الكوفيون، وعند البصريون مصدرية[١]،

- **ومثال ما اختلف القُراء في قراءة (أَنْ) من قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف:٥]**

ذَكَرَ السَيّد الجَزائِرِي قِراءَة الحَرف (أَنْ) فِي قَوله تعالى: " (أَنْ كُنْتُمْ) قَرَأَ نَافِع بِكَسرِ الهَمْزَة عَلَى أَنَّ الجمْلَة شَرطِية مُخْرَجَة لِلمُحَقق مخرج المَشْكُوك اسْتِجْهَالاً لَهُمْ وَمَا قَبْلَهَا دَلِيل الجَزَاء... (إِنْ كُنْتُمْ): أي: كُنْتُمْ مُسْرِفِين فِي كُفْرِكُم. أَهْل المَدِينَة والكوفة غَير عَاصِم:(إِنْ كُنْتُمْ) بِكَسرِ الهَمْزَة، والبَاقُونَ بِفَتحهَا "[٢].

بيَّن يَحْيَى بِن سَلَّام القَيْرَوانِي (ت٢٠٠هـ) أَنَّ تقدير قوله تعالى: (أَنْ كُنْتُمْ قَوْمَاً مُسْرِفِينَ) جَاءَتْ عَلَى مَعْنَى: (بأَنْ كُنْتُمْ مُسْرِفِينَ)، ولَمْ يَذْكُر وَجْهَاً آخر للقِراءة غير الفَتْح، فِي حين قدَّرها الأخفش (لأَنْ كُنْتُم) بمعنى التعليل[٣].

ويَرَى الزجاج قراءة (أَنْ) بالفتحِ على مَعْنَى المَاضي الذي مضى وانقَضَى والتَقْدِير: (أَفَنَضْرِب عَنْكُمْ الْذِكر صَفْحَاً لَأَنْ كُنْتُمْ مُسْرِفِينَ)، بما معناه: نهملكم فلا نعرِّفكم ما يجب عليكم أن تعرفوه بسبب اسرافكم، أمَّا من كسر (إِنْ) فيكون دالاً على المستقبل، بسبب الشرط الدال على معنى الاستقبال فتقديره: (أَفَنَضْرِبَ عَنْكُمْ ذِكْرَ العَذَاب بإِنْ أَسْرَفْتُمْ). ويُقَال: أَضَربْتَ عَنْهُ الذِكر، ودَليل الزَجَّاج في تفسيره وقراءته لهذه الآية الكريمة أنَّه ذكَرَ في الآية الثامنة من هذه السورة قوله تعالى: (فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشَاً وَمَضَى مَثَلُ

---

[١] يُنْظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: ٢١٦، ٢٢٣.

[٢] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٤١٨/٤.

[٣] يُنْظر: التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه، يحيى بن سلام القيرواني: ١٩٧.ويُنْظر: معاني القرآن، الأخفش: ٥١٣/٢.

الْأَوَّلِينَ)[1]، هذا يدلّ أنَّه يرجّح هذه القراءة بالفتح على معنى الماضي أي: أنهم كانوا مسرفين.

وذَكَرَ الطَبَرِي إنَّ أَهل العَربية اختلفوا في وجهِ فَتح الهمزة في هذا الموضع؛ فنحويو البصرة يرون أنَّها فتحت؛ لأنَّ معنى الكلام: (لأَن كُنْتُمْ)، ويرى بعض نحويي الكوفة أنَّ الفتح على إرادة الماضي، فأنت تقول في الكلام: (أتيتُ أَنْ حرمتني)، والمعنى: (إذْ حرمتني)، وعند كسرها يكون المعنى المراد: (أتيتُ إنْ تحرمني) ومثله قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ**﴾ **[المائدة:٢]**، بالكسر والفتح، ومن جهته يرى الطبري أنَّ القراءتين مقبولتانِ؛ لأنَّ الاستعمال العربي يوافق كليهما، فإذا تقدم (أنْ) فعلٌ مستقبلٌ وهي بمعنى الجزاء كسروا ألفها أحياناً فخلص لها الجزاء، فقالوا: (أقومُ أنْ قمتَ)، وفتحوها أحياناً وهم يريدون ذلك المعنى؛ فقالوا: (أَقُومُ أنْ قُمتَ)؛ وتأويلها (لَأنْ قُمْتَ)، أمَّا إذا تقدمها فعلٌ ماضٍ لم يكن إلّا الفتح؛ فيقولون: (قمتُ أنْ قمتَ)[2].

ويُبَيّن النَحَّاس أنَّ القِرَاءَةَ بالكسرِ هِي لَحن عند بَعضَ أَهل العربية ومنهم أبو حاتم؛ وعلة ذلك أنَّهم وبّخوا على شيء قد ثبت وكان في الماضي، وهو موضع (أَنْ) المفتوحة كقوله تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى**﴾ **[عبس:١]** والكسر عند الخليل وسيبويه جيد؛ لأنَّه يقبح أن يفصل بين (أنْ) والفعل، والتوبيخ في رأي النحاس يكون بمعنى الحال على تقدير: (أهذهِ حالك)، وليس في معنى الماضي[3].

والأزهري يرى أنّ مَنْ قرأ (أن) مفتوحة فعلى تقدير: أفنضرب عنكم ذكر العذاب، والعذاب بأن أسرفتم أَو على تقدير: لأن أسرفتم، أمَّا من قرأ ﴿إنْ﴾ مكسورة الهمزة فهو على الاستقبال، أي: إن تكونوا مسرفين نضرب عنكم العذاب[4].

أمَّا ابن خالويه فيقول: " يقرأ بفتح الهمزة وكسرها، فالحجة لمن فتح: أنَّه قدَّر ﴿أنْ﴾ تقدير (إذ)، ودليله قوله: أن جاءه الأعمى يريد: إذْ جاءه الأعمى، وقدَّر ﴿كنتم﴾ بعده

---

[1] يُنْظر: معاني القرآن، الزجاج: ٤/٤٠٥-٤٠٦.

[2] يُنْظر: جامع البيان، الطبري: ٢١/٥٦٩-٥٧٠.

[3] يُنْظر: معاني القرآن، النحاس: ٦/٣٣٧-٣٣٨.

[4] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٢/٣٦١.

تقدير الفعل الماضي لفظاً ومعنى، وموضع (أنْ) على هذا نصب وخفض، وقد ذكر والحجة لمن كسر: أنَّه جعل (إنْ) حَرف شَرط، وجَعَلَ الفعل بِمَعْنَى المستقبل وحَذَفَ الجَوَاب عِلماً بِالمُرَاد "[1].

وَنَقَلَ الفَارِسي رَأيه في هَذَا الأَمر، فَقَال اختلفوا في فَتح وكَسر هَمزة (أنْ)، فمن فتح فعلى معنى: ﴿لأنْ كنتم﴾. أمَّا من كسر (إن) فهو جزاء استغنى عن جوابه فسَّره ما تقدّمه فكأنَّه يقول: إنْ كنتم قوماً مُسرفين نضرب[2].

وَيُفَسِّر ابن زنجلة ومكي بن أبي طالب وابن الحاجب والهمذاني ما تقدم من آراء بالأمثلة المشاكلة من القرآن الكريم بإنَّ قراءة الكسائي وحمزة ونافع بكسر (إنْ) هي قراءة تدل على زمن المستقبل، إن تكونوا مسرفين نضرب عنكم الذكر، فأراد الله (ﷻ) أن يخبرهم أنهم غير متروكين من الإنذار والأعذار لهم، فجاءت (إن) هنا للشرط وهو أمر لم يقع، وجوابه ما سبقه من جملة الكلام، ومثاله قوله تعالى: ﴿شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ و ﴿إِنْ صَدُّوكُمْ﴾ **[المائدة:٢]**. أمَّا من فتح همزة (أنْ) فدلالتها على الماضي كقول قائل: أحبك أن جئتني، أي: أحبك إذا كنت قد جئتني [3].

ونَقَلَ لَنَا أَيْضَاً أبو شَامَة رَأْيَه فِي هَاتين القِراءتين مِنْ فتح وكسر همزة (أَنْ) فقال: " تقرأ (أَنْ) بالفتح والكسر، فالفَتح ظَاهِر على التَعْلِيل، لأنَّ كنتم والكسر عَلَى لفظ الشرط، قَالَ الزَمَخْشَرِي: هُوَ مِنْ الشَرط الذِي يَصْدر عَن المُسْتَدل بِصحَة الأَمر المُتَحَقق لِثبوته، كما يقول الأجير أن كنت عملت فوفّني حقي، وهو عالم بذلك، لكنَّه يخيل في كلامه أنَّ تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاقِ مَع وضوحه استجهالا له قال الفراء: يقول أسبك أَنْ حَرَمْتَنِي تَرِيد إذْ حَرَمْتَنِي وتكسر إذَا أَرَدْتَ إنْ تَحْرمنِي "[4].

---

[1] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٣٢٠.

[2] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ١٣٨/٦.

[3] يُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٤٤. ويُنْظر: الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب: ٢٥٥. ويُنْظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني: ٥٤٤/٥. ويُنْظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب: ١٩٢/١-١٩٣.

[4] إبراز المعاني من حرز الأماني، أبي شامة: ٦٧٨. ويُنْظَر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٢٣٧/٤. ويُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٢٧/٣.

وبَيّنَ أبنَ هُشَام (ت٧٦١هـ) أنَّ الكُوفِيينَ يَذْهَبونَ إلى أنَّ (أَنْ) المَفْتُوحَة الهَمزة قَدْ تَأْتِي للشَّرط، ومِمَّا يُرجّح هَذَا الرَأي عِنْدَ هُوَ تَوارِد (أَنْ) المَفتوحة والمَكسورة عَلَى المَحل الوَاحِد والأَصل التَوافِق فَقُرئ بِالوَجهين (أَفَنَضرِب عَنْكُمْ الذِكْر صَفْحَاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْمَاً مُسْرِفِين)[١]، فَقَالَ الكوفِيونَ تَكون (أَنْ الشَرْطِيَّة) كالمكسورة لمن خرج عليه قَولِه تَعالى: (صَفْحَاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْمَاً مُسْرِفِينَ)، وزِيادَة عَلَى دَلِيل القِراءَة بالوَجْهين مَجِيء الفَاء بَعْدَها، وهو يَدل عَلَى أنَّها قَدْ تَأتِي شَرْطِية[٢].

ويَظْهَر مِنْ هَذَا أنَّ القِراءَة بِفَتِح الهَمْزَة عَلَى التَعليل (بَدلاً مِنْ كَي أو اللَّامْ؛ لأنَّ هَذِين الحَرْفَين لَاْ يُبَاشِران الفِعل المَاضِي، فَيُقدّر النُحَاة اللَّام فِي هَذا المُوضِع؛ لأنَّهَا عِلة لِوقوعِ الشيء)[٣] أَوْ كَسرها على الشَرط كِلَاْهُمَا جَائِز فِي العَربِية، ولَعَلَّ الشواهد التِي ذَكرهَا ابن هُشَام وغيره مِمَّن سَبقه عَلَى جَواز الكَسر ثُمّ مَجيء (أَنْ) المَفتوحة شَرطية فِي رِواية الكوفيين، قَدْ يُرجّح أنَّها للشرط مع كفاية المعنى وذهاب بعض القرّاء إليه ومنهُمْ نَافِع وحَمْزَة والكسائِي.

ب-مِنْ: عَلَى الرَغم مِن اخْتِلاف دِلَالة هَذَا الحَرف إلّا أنَّه حرفٌ ثنائيٌ يَكون زَائِداً أو غَير زائِد، ويدلّ على الطَلَب و التَبْعِيض أو لابْتِداء غَاية زَمَانِية أو مَكَانِيةَ وهو أَشْهَرها، ويَكون للإِضَافَة أو للتعلِيل أو للمُجَاوَزة أو لبِيَان جِنس وغيرها، وظَرف مكاني كما في **قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]**

ذَكَرَ لنَا السَيَّد الجَزائِري قِراءَة القرَّاء للحَرف (مِنْ) فقال: " ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ أي: تحت النخلة، قَرَأَ حَمْزَة ونَافِع والكسائِي وحَفْص: (مِنْ تَحْتِهَا) بالكَسر والجَر، والبَاقون بِفَتِح المِيْم والتاء "[٤].

صَرَّح الفَرَّاء فِي أَنَّ الذِي نَادَى مَريم عِند وِلادتها وكَان مَوضعه مِنْ تَحتِها هو المَلك جِبريل (عليه السلام) سَواء بكسرِ الميم أَم فَتْحَها، فَنَادَاها المَلك الَّذِي تَحتها أي: نَادَاهَا جِبْرِيل[٥].

---

[١] يُنْظَر: مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، ابن هشام: ٥٣.

[٢] يُنْظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي: ٢/٧٠.

[٣] يُنْظَر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ٣/١٣٥.

[٤] عقود المرجان في تفسير القرآن، الجزائري: ٣/١٩٨.

[٥] يُنْظر: معاني القرآن، الفراء: ٢/١٦٥.

وَيَذْكُر الطَبَرِي أَنّ القُرَّاء اختلفت في قِراءَة (فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا)، فَقَرأته عَامة قرّاء الحجاز والعراق بكسر الميم من (مِن)، والمَعْنَى فَنَادَاها جِبريل من بين يَديهَا، ومِنْهُم من ذَهَبَ إلى أنّه عِيْسَى (عليه السلام)، وأنَّه نَادَاهَا بَعْد مَا وَلدته، وقَرَأَ بعض قرّاء أهل الكوفَة والبَصرَة (فَنَادَاهَا مَن تَحتَها) بفتح التَاءين و(مَن) مَفتوحة المِيم، بمَعْنَى: نَادَاهَا الذِّي تَحْتَها عَلَى أنَّ الذِي تَحتَها عِيسى (عليه السلام)، وأنَّه هو الذِي نَادَى أُمّه، وذَهَبَ الطَبَرِي إلى أنَّ الصَواب فِي أَنَّ المُنَادي هو عيسى (عليه السلام) على كلتا القراءتين؛ وذلك أنَّه إذا قرئ بالكسر كَانَ في الفعل ﴿فَنَادَاهَا﴾ ذكر من عيسى أو ضمير مستتر، وإذا قُرِئ بالفتح (مَنْ تَحْتِهَا)، كَانَ الفعل لـ (مَن) أو هو الفَاعل، وهو عِيْسَى(عليه السلام)، وتَأْوِيل الكَلام في النِهَاية أَنَّ المَولود نَادَاهَا مِن تَحتِها أَنْ لَا تَحْزَنِي[1].

ووَرَدَ عَنْ الزَجَّاج أَنَّ القِراءة بالكسرِ هِي الأَكْثَر، ومن قَرَأَ بِهَا أَرَادَ بِه عِيْسَى (عليه السلام)، ويكون المَعْنَى فِي مُنَادَاة عِيْسَى لَهَا أن يبين الله (جل جلاله) لها الآية في عِيْسَى (عليه السلام) وأنَّه أعلمها أنَّ الله (جل جلاله) سيجعل في النخلة آية، ومن قرأ ﴿مَن تَحتِها﴾، بِالفَتح عَنَى بِهِ المَلِك ولَيسَ عِيْسَى (عليه السلام)[2].

واخْتِلَاف القُرَّاء فِي فَتح مِيم من ﴿مِنْ تَحْتها﴾ أو كسرها، ونَقَلَ عَنْ أَبِي عُبَيْد أَنَّ من قَرَأَ بالكسر جَاز فِي قراءته أَنْ يَكون المُنادي هو جِبْرِيل (عليه السلام) أو عِيْسَى (عليه السلام)، ومن قَرَأَ بالفتح فهو لِعِيْسَى (عليه السلام) خاصة، ويَرَى أَنَّ (مَن) اسم و(تَحْتِهَا) ظَرف، ولَا يَمتنع أن يكون معناه لجبرائيل (عليه السلام) مثلما ورد في الأول[3].

وَيَذْكُر الْأَزْهَرِي أَنَّ القراءَة بفتح الميم والتاء هي قِراءة ابن كَثِير، وابنَ عَامِر، وابي بَكر عَن عَاصِم ويَعْقُوب وقَرأَ البَاقون بِالكَسر، والوَجه الأَوَّل أَي: القِرَاءة بالفَتح يُراد به عيسى (عليه السلام)؛ وذلك لِبَيَان أَنَّ الآية فيها إعلام لها أَنَّ في النخلة آية، ومن قرأ بالكسرِ أراد الذي أستقرَّ تَحْتها، ولَمْ يُبَيّن الأَزْهَرِي المُرَاد بِهِ[4].

---

[1] يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ١٨/١٧٢-١٧٥.

[2] يُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣/٣٢٥.

[3] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس، ٣/٩. ويُنْظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ٦/٢١١.

[4] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٢/١٣٣.

وَيُبَيّن ابْنَ خَالَويه الحُجّة فِيمَن قَرأَ بالفَتْحِ وكَذَلِك الكَسر فَقَال: " فَنَادَاهَا منْ تَحْتَهَا: تُقْرَأ بفَتحِ المِيْم والتَاء وبِكسرهما، فالحُجَّة لمن فتح أنَّه جعله اسم عِيْسَى وفَتَحَ التَاء؛ لإنَّه ظَرف مَكَانِي مُتَضَمّن لِجُثّة (مَنْ)، ومَن مُسْتَقر فيه، والاسْتِقْرَار كَون له والكون مُشْتَمل عَلَى الفعل فانتصب الظَرف؛ لأنَّهُ مَفْعُول فِيهِ بما قدمناه من القول في مَعْنَاه. والحُجَّة لِمن كسر الميم والتاء: أنَّه جَعَلَها حَرفَاً خَافضاً للظَرف؛ لأنَّه اسم للمُوضوع والظرف في الحقيقة: الوِعَاء: فلذلك جَعَلَ المَكَان ظَرفاً؛ لأنَّ الفِعل يَقَع فيه فَيَحويه، والمُرَاد بالنِداء جِبْرِيل "[1].

ولأبِي عَلي الْفَارِسِي قَول في تِلْكَ الآية (مِنْ تَحْتِهَا) إنَّما هو جِبْرِيل (عليه السلام) أو عِيْسَى (عليه السلام): " وقالَ بَعْض أهل التأويل لا يكون إلا عِيْسَى (عليه السلام)، ولا يكون جِبْرِيل (عليه السلام)؛ لأنَّه لَوْ كَانَ جِبْرِيل (عليه السلام) لنَادَاها مِن فَوقَها. فَقَد يَجوز أنْ يكون جِبْرِيل وليس قول من تحتها يراد به الجِهَة المُحَاذِية للتمَكّن مِن تَحتَه، ولكن المَعْنَى فناداها من دونها، ويدلّ على ذلك قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ **[مريم: ٢٤]**، فلمْ يَكنْ الجَدول مُحاذياً لهذه الجهة، ولكن المَعْنَى جعله دونك، وقد يقال: فُلَانْ تَحتَنا أي: دوننا في الموضع، قالَ ذلك أبو الحسن: فمن تحتها أبْيَن لأنَّ المُنَادى أحَّد هذين، وأن يكون المُنَادَى عِيْسَى (عليه السلام) أشبه وأشَد إزالة لما خَامَرها مِن الوَحشة والاغتمام لما يوجد به طعن عليها، لأنَّ ذلك يثقل على طباع البشر...،وَوَجه من قَرأَ (مَنْ تَحتِهَا) أنّه وضع اللفظة العامة موضع اللفْظ الخَاص؛ فقال: (مَنْ تَحْتها)، وهو يُرِيْد عِيْسَى (عليه السلام) كما تقول: رَأيتَ مَن عِنْدَك، وَأَنْتَ تَعْنِي وَاحِد بِعَيْنِه "[2].

ومِنْ ثَمَّ فأنَّ اختلاف الآرَاء فِي الشَخص الذي صَدَرَ مِنه النِدَاء وتَعدّد قِراءَات القُرَّاء لهُ قَدْ يَكون لاختلاف المَعْنَى، واستند ابن زَنْجَلَة إلى الرِوايَات فِي تَفْسِير وَجْهَي القِراءة؛ فقال: إنَّ من قرأ بفتح الميم والتاء جعل (مَن) اسْمَاً مَوْصولاً وجعل النداء له أو هو الفاعل للفعل؛ فالمعنى: فَنَاداها الذي تَحتَها، وهو عِيْسَى (عليه السلام)، وبهذا يكون (تَحْتِهَا)، صلة الموصول (مَن)، وحُجَّة هؤلاء ومَا روي عن أُبيّ بِن كَعب في أنَّ الذِي خَاطَبها هو الذي حَمَلَتْه فِي جَوفها. وأمَّا قِراءة من قرأ بالكسر، فتذهب إلى أنَّ المنادي هو جِبْرِيل (عليه السلام)،

---

[1] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٣٧.

[2] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ١٩٨/٥.

وحُجّتهم مَا روي عن ابن عَبَاس في أنَّ المنادي هو جِبْرِيل (عليه السلام)؛ لأنَّ عِيْسَى (عليه السلام) لم يَتَكَلَّم حَتَّى أتَت بِه قَوْمَها. وقَالَ آخرون ومِنْهُم الحَسنْ البَصْرِي: (مِنْ تَحْتِهَا) يراد بِهِ عيسى (عليه السلام)؛ فكأنه جَعَل الفاعل مستتراً في الفعل (فَنَادَاهَا)، والمَعْنَى: فناداها عيسى (عليه السلام) من تحتها، وهو أَجْوَد الوجهين؛ وذلك أنَّه جَرى ذِكره في قوله(فَحَمَلَتْهُ)؛ فلمَّا أَتَى الفعل بعده ذكره، دلَّ على أنَّه فعل المذكور، وأنّه مستتر في فعلهِ، وعلى هذا فالقراءة بالكسرِ أعمّ؛ لأنّه يَحْتَمِل أنْ يكون المنادي الملك أو عِيْسَى(عليه السلام)[1].

وَيَتَبَيّن مِمَّا سَبَق أنَّ مَن قَرأَ بالفَتح هِي القِراءَة الصَحِيحَة والمُخْتَارة وفيها من الحُجَج المُقْنِعَة؛ لأنَّ الضَمَائِر التِي وردتْ في السياق تُقَرّب هذا المعنى فقوله: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ **[مريم:٢٢-٢٤]** فالمَقصود من السياق هو النبي عِيْسَى (عليه السلام). والكَلَام مِن المولود أَكثر أنساً للأمّ، ويجعل المعجزة التي ستكون عند قومها مشاهدة لديها.

ج- **هَا التَّنْبِيه:** حَرف تَنْبِيه يَخْتَص بِخَصَائِص دلالية مُهمّة مِنْهَا إلفَات المُخَاطِب واسْتِحْضَار ذِهنه وجلب انتباهه، ويَأتِي " مَع ضَمير الرَفع المُنْفَصل إذَا كَان مُبتدأ مخبر عنه باسم الإشارة، نحو: هَا أَنَا ذَا، وهَا أَنْتُمْ هَؤلَاء، وظَاهر كلام ابن مالك أنَّ (هَا) الدَاخلة على الضَمِير هِي التي كانت مع اسْم الإشَارة، وفَصَل بَينَهُما بِالضَمِير، قَالَ: وفَصلها من المجرد بـ (أنا) وأخواته كثيرٌ، وبغيرها قليلٌ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً يَعْنِي في نحو: ها أنتم هؤلاء، وكلام سيبويه يقتضي أن (هَا) قد تدخل على الضمير، كما تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدّمة من تأخير، قال: وقد تكون (هَا) في (هَا أَنْتَ ذَا) غير مُقدّمة، ولكنها تكون للتنبيه، بمنزلتها في هذا يدل على ذلك قوله تعالى: (هَا أَنْتُمْ هَؤلَاء) فلو كانت (ها) المقدمة مصاحبة (أَوْلَاء) لمْ تَمد، ويؤيد ما قاله سيبويه أنَّ (هَا) قَدْ دَخَلتْ على الضَمير، ولَيسَ خبره اسْم إشارة "[2].

---

[1] يُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٤١-٤٤٢.

[2] الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي:٣٤٦-٣٤٨.

- **ومِثَال مَا جَاء بِهِ حَرف التَنْبِيه الـ (هَا) فِي قَولهِ تَعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٦٦]**

إِذْ نَقَلَ لَنَا السَيّد الجَزَائِري القِراءَة فِي (هَا أَنْتُمْ)؛ فَقَالَ: " ﴿هَا أَنْتُم﴾ هَا حَرف تَنْبِيه نَبَّهوا بِها عَن حَالهُم التِي غَفَلوا عَنْهَا، و ﴿أنتمْ﴾ مُبْتَدأ و ﴿هَؤلاء﴾ خبره، و ﴿حَاجَجْتُمْ﴾ جملة أُخرى مبيّنة للأولى، أي: وأَنْتُم هَؤلاء الحَمقى وبيان حماقتكم أَنَّكم جادلتم فيما لكم بِهِ علم ممَّا وجدتموه في التوراة والإنجيل عناداً من نَعِتْ مُحَمَّد (ﷺ) ونبوتهِ أو تدَّعون ورودهِ فيهِ، فَلِمَ تُجادلون فيما لَاْ عِلمْ لَكُم بِهِ ولا ذكر في كتابكم من دين إبراهيم؟ وقيل: هؤلاء بمَعْنَى الذِين حَاجَجْتُم صِلتهِ، وقيل: هَا أنتمْ، أصلهِ: (أأنتمْ) على الاستفهام- للتعجب من حماقتهم- فَقُلِبَت الهمزة هاء، وقَرَأَ نافع وأبو عمرو: (هاانتم) -حَيث وَقَع- بالمدّ من غير همز، والباقون (هَا أَنْتم) بالمدّ والهمز "[١].

فَقِراءَة أبي عمرو بِن العَلَاء بالمدِّ في (هَا أَنْتُمْ) على أنَّ الأصل عنده (أ أنتم) وأبدلت الهمزة بالهاء؛ لأنَّهما مُتَنَاضرتان، ويرى النحاس من جهته أنَّ هذا قولٌ حسنٌ [٢].

وذكر ابن خالويه أنَّ (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) يقرأ بالمدِّ والقصر والهمز، ويقرأ أيضاً بالمدِّ من غير همز، فالحجة لمن قرأ بالمدِّ والهمز أنَّه جعل (هَا) التنبيه، وأتَى بَعْدَهَا بـ (أَنْتُمْ) على طريق الإخبار من غير استفهام، وقد يكون أراد الاستفهام وفرَّق بين الهمزتين لمدّة، ثم قلب الهمزة هاءً، وبقي المدُّ، وهو وجه ضعيف بحسب رأيه؛ لأنَّه جعل الهمزة مدّة لاجتماع همزتين، فإذا قلب الأولى زال الثقل[٣].

وَنَقَلَ عن الأَخْفَش أنَّ الكَلام في (هَا أَنْتُمْ) هو استفهام والأصل (ءا أنتم)، أدخلوا بين الهمزتين ألفاً اشتغالاً لهما، وحَصَل بعد ذَلك إبْدَال مِن الهَمزة الأولى هاء، وهو كقولهم: (هَرُقَتْ المَاءَ، وأَرقَت)[٤]، فالهَاء هُنَا لَيْسَت هَاء التَنبيه كَمَا يَرى بَعْضهم؛ بَلْ هِي هَاء مُبْدَلة مِن الهمزة؛ ولأنَّ العَرب لَاْ تَجْمَع بينَ حَرفين للتَنبيه، وكَذلك الأَمر عند ابن كَثِير؛ إذْ

---

[١] عُقُود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٣٢٤/١.

[٢] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس:١٦٤/١.

[٣] يُنْظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١١٠.

[٤] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ١٣١/١.

قَرَأ (هَأَنْتُم)، على وَزِن (هَعِنْتُم) فالهَاء عِنْدَه بَدَل هَمْزة ولمْ يَضِف بَيْنهُما ألفاً، وقَرَأَ جَمَاعة من القُرَّاء (هَآ أَنْتُم) بالَمّد والهَمز، و (ها) على مذهبهم للتنبيه كما دخلت على (ذَا) فقيل (هَذَا)، ولَاْ يَبعد أن تكون الهاء في هذهِ القراءة بدلاً من الهمزة أيضاً[١].

ويُلَّخِص الثَّعْلَبي الأقَوال السَابِقَة فَقَال: " هَا أَنْتُم: قَرأهُ أَهل المَدينة بِغير هَمز ولَاْ مَد إلَّا بِقَدر خُروج الألف السَاكِنة، وقَرَأَ أَهل مكة مَهْمُوزَاً مَقْصُورَاً على وَزن (هَعَنْتُمْ) وقَرَأَ أهل الكوفة بالمّد والهَمز، وقَرَأَ البَاقُون بالمَّد دون هَمز واختَلَفوا في أَصْلِه فقَالَ بَعضَهم: أَصلَه (أَنْتُمْ) والهَاء تنبيها وقال الأخفش أصله: أأنتم فقلبت الهمزة الأولى هاء كقولهم: هَرَقَتْ وأَرقَتْ"[٢].

ويرَى الأَصْفَهَانِي أنَّ الهَاء للتنبيه، وهو مَعْنَى يَسْتَعْمَل لما يضلّ عنه الإنْسَان أو يَغْفَل فلِذَلك يُقَال: (هَا أَنَا ذَا) على وَجه التَنْبِيه عَمّا غَفَل عَنك، وقَدْ يَسْأَل سَائِل ويَقول: إنَّ الإنسانَ قَدْ يَغْفَل عَن غيره ولَاْ يَتَصور غَفْلَتَه عَن نفسه فيقال: هَا أَنْتُمْ، التي تَعنِي التَنبِيه على الذَاتِ، فَكَيف جَاز ذلك؟ فيقال في جوابه إنَّ في (هَا أَنْتُمْ) لَيسَ تنبيهاً على وجود الذَاتِ وإنَّمَا هُو تنبيه على الأحوالِ التي غَفَل عَنْهَا المُخَاطب؛ فالإنسان قَدْ يَغْفَل عَن معَايبه لشغفه بنفسه وهو يَحْتَاج لِذَلِك إلى من يُنَبْهِهم عَليه، وفي الآية تنبيه على أنَّهم حَاجّوا فيما لا علم لَهم بهِ وهي من العيوب التي تقتضي ذلك[٣].

وبيَّن لَنا الكرماني الغريب بحسب منهجه؛ " أراد (ءأَنْتُم) فقلبت الهمزة هاء ومحله رفع بالابتداء (هَؤُلَاءِ) عَطْف بَيَان، (حَاجَجْتُمْ) خبره وقيل: (هَؤُلَاءِ) خبر (هَا أَنْتُمْ) وهو بمَعْنَى: (الذين)، (حَاجَجْتُمْ) صلته، الغريب: (هَا) دخل على محذوف وقيل: دخل على الجملة كقولهِ: (هَلّم)، العجيب: يَا هَؤُلَاء، قال الشيخ الإمام: ويَحْتَمل في الغريب أيضاً أن نجعل أنتم: مبتدأ، و(هَؤُلَاء): مبتدأ ثانياً، ويُقَّدر فيما بعده ضمير يعود إليه تقديره: حَاجَجْتُمْ معهم فيكون (أَنْتُم) اليهود و(هَؤُلَاء) المؤمنون "[٤].

---

[١] يُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٦٥.

[٢] الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ٨٧/٣.

[٣] يُنْظر: تفسير الراغب الأصفهاني، الأصفهاني: ٦٢٠/٢-٦٢١.

[٤] غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني: ٢٦١/١.

ويُفسّر الزَمَخْشَرِي تِلْكَ الآية المباركة فَيَرَى أنَّه يُخاطب هَؤلَاء الأشخاص الحَمْقى؛ إذْ أنَّهم جَادلوا فيما عَرفوه من التَوراة والإنْجِيل وعلَّمُوه، ومِنْ ثَمَّ حَاَججوا في أَمر لمْ يذكر في كتاب إبراهيم ولا علم لهم به وقله وعيهم وإدراكهم له، فالاستفهام هنا فيما نقله عن الأخفش جاء بقوله (أَأَنْتُمْ) بعدما قلبت الهاء همزة للتعجب من حماقتهم، وقوله (هَؤُلَاءِ) بمعنى (الَّذِيْن) و (حَاجَجْتُمْ) صلتهِ، والله (ﷻ) يعلم بجهلهم وقِلَّه إدْرَاكهم لَهُ فَمُحَاجَجَتهم لَهُ ضعيفة[1].

ويَعْرِجْ القُرطُبي على القِراءَات السَابِقة ويَرَى أنَّ القراءة (هَأَنْتُم) بحذف الألف من الأحسن أن توجه على أنَّ الهاء بدلٌ من الهمزة فيكون الأصل (أ أَنْتُمْ)، ويجوز أن تكون الهاء للتنبيه دخلت على (أَنْتُمْ) وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وبهذا فهو لا يمتنع أن تكون الهاء للتنبيه حتى مع حذف الألف[2].

وهُنَا وَرَد تكرار (هَا التَنْبِيه)، إذْ دخلت مرة على الضمير، وأُخرى على اسم الإشارة، وهذا ما دَعَت إليهِ الحاجة، فَدلالة التَنْبِيه هُنَا للتوكيد؛ لذلك كُررت لمُجَادَلتهم في الباطل، فالموقف يحتاج إلى التنبيه وبشدة[3].

ويَتّضِح مِن كُل هذا أنَّ القراءة بإثبات الألف بعد الهاء (هَا أَنْتُمْ) على أنَّ الهاء للتنبيه؛ لأَنَّهم كما تَقَدَّم لا يدخلون ألفاً بين همزتين، وفي القراءات الأخرى بحذف الألف أو بتَسْهِيل الهمزة وغَير ذلك فهي همزة استفهام، ولَا يَخفى صُعوبة هذهِ القِراءة من جِهة التَوجِيهُ النَحويّ.

---

[1] يُنْظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٣٧١/١.

[2] يُنْظَر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٠٨/٤.

[3] يُنْظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ٩٨،٩٣/١.

المَبْحَث الثَّالِث: الحُرُوف الثُّلَاثِيةُ والرُبَاعِيةُ

أ-إنَّ: " لهَا وَجْهَانِ تَكُون بِمَعْنَى نَعَمْ، لَاْ تْعَمل شيئاً، فَتَقُول: إنَّ عَبْدَ الله قَائمٌ، تُرِيد عَبْد الله قائمٌ، وإنَّ قائمٌ عبدُ اللهِ على ذلك التقدير، والوَجه الثاني: تَنْصِب الاسم وتَرْفَع الخَبر، تقول: إنَّ زيداً مُنْطَلِق؛ ومعناها التوكيد "[1].

وسُمّيت هذه الأحرف بالأحرفِ المشبهة بالفِعل ومِنْهَا (أنَّ)؛ لأنّها شَابَهَتْ الفِعل لَفْظَاً ومَعْنَى؛ فَهِي على وَزن الفِعل، ومبنية على الفَتح، وتَقْتَضِي اسْمَاً وكَذلك الفعل وهي تدخلها نون الوقاية كالفعل، وفيها معنى الفعل، فمعنى (إنَّ) حَقَّقت، ومَعْنَى (كأنَّ) شَبَّهت، ومَعْنَى (لكن) استدرَكْتُ، ومَعْنَى (ليت) تَمَنَّيت، ومَعْنَى (لَعلّ) تَرَجَّيت، فلمَّا أَشْبَهَت الفعل وَجب أَنْ تَعْمَل عَمَله فَكَان لَهَا مَرفوع ومَنْصوب مثل الفعل[2].

- **وَمِثَال ذَلِكَ قَوله تَعَالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾ [طه:٦٣].**

ذَكَرَ السَيّد الجَزَائِري قَوله تعالى: (إنْ هَذَان)، فَقَال: " ﴿إن هَذَان﴾ أبو عمرو: ﴿إنّ هذين﴾ وهو ظَاهِر وابن كَثِير وحَفص: ﴿إنّ هَذَان﴾ بتَشدِيد ﴿إنّ﴾، و ﴿هَذَان﴾ اسْم إنَّ على لُغَة بِلحَارِث بِن كَعب فإنهم جَعَلوا الأَلف للتَثْنِية وأَعربوا المُثنى تَقْدِيراً وقِيْلَ: اسْمها ضَمِير الشَأن المَحْذُوف و ﴿هَذَان لسَاحِرَان﴾ خَبَرها وقِيْلَ: ﴿إنّ﴾ بمَعْنَى نَعَمْ، ومَا بَعْدَهَا مُبْتَدأ وخَبر، وفِيهمَا أنَّ اللّام لَاْ يَدخل خَبر المُبتدأ، وقِيْلَ: أَصله: إنّه هَذَان لَهُمَا سَاحِرَان فَحَذفَ الضَمِير، وفِيه أنّ المؤكد باللّام لَاْ يَليق بِهِ الحَذف "[3].

وَرَدَ عن الفَرَّاء في مَعَانِيه أنَّ القُرَّاء قَدْ اختَلفوا في هَذه القراءة؛ إذْ قَرَأَ أبو عمرو: (إنَّ هَذِين لَسَاحِرَان)، وفي قراءة عبد الله: (وأَسرّوا النَجْوى أَنْ هَذَانِ سَاحِرانِ)، وفي قراءة أُبَيّ: (إنْ ذانِ إلّا ساحرانِ)، ويَخْتَار الفَرَّاء مِن جِهته القراءة بتشديد (إنَّ) و (هذانِ) بالألف، ويَحْتَج لَها فِي أنَّها جاءت على لغة بَعض العَرب وهُم بنو الحارث بن كعب؛ إذ يجعلون الأثنين بالألف في كلِّ حالٍ من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ، وقد نُقِلَ عنهم قولهم: (هذا خطّ

---

[1] حروف المعاني، الزجاجي:٣٠.

[2] يُنْظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ١٤٥/١.

[3] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٢٥١/٣-٢٥٢.

يَدا أخي بعينهِ)، وكذلك في أنَّ الألف من (هذا) دعامة وليست لام فعل، فلمَّا ثبتت زيدت عليها نوناً وتركت على حالها كما قالت العرب: (الذي) ثمَّ زادوا نوناً عند الجمع؛ فقالوا (الذين) في الرفعِ والنصبِ والخفضِ[1].

وعن أبي عبيدة أنَّ أبا عمرو وعيسى ويونس يذهبون إلى أنَّ (إنَّ هَذيّنِ لَسَاحِرَانِ) من جِهَة اللفْظ، وكُتِبَتْ (هَذَانِ) بالألف مثله مثل أي زيادة ونقصان في الكتاب، ويبقى أنَّ اللفظ هو الصواب، وقد سمع عن بعض العرب وهم بنو كنانة الرفع في الأثنين في موضع الجر والنصب، وذهب بعضهم إلى أنَّ (إنْ) مخففة بمَعْنَى الابتداء والايجاب؛ وبهذا فهي بمعنى (نعم)، ثمَّ قال: (هَذَان سَاحِرَان)، ويَقُول بَعْضَهُم في كلَامِه (إنَّ الله ومَلَائِكَته يُصَلّون علَى النَبِي) فيرفع (مَلَائِكَتُهُ) ولَاْ يَعْمَل فِيهَا (إنَّ) على إرَادَة الابْتِداء أو الشِركة فيه؛ أي بالعطف على موضع اسْم (إنَّ) في أصْلِه أو قَبِل دُخولها عليه، وقد قُرِئت بالتخفيف، وهو جَائِزْ لدخول اللام، وهناك من زعم أنَّ هذا لا يجوز؛ لأنّه إذا خفف نون (إنَّ) فلابدَّ أن يدخل (إلّا) فيقول: (إنْ هذان إلّا ساحران)[2].

ويُوَضّح النَحَّاس القراءات في: (إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)، وهي ست قراءات؛ فقد قرأ المدنيون والكوفيون (إنَّ هذانِ لساحرانِ)، وقَرَأَ أَبو عمرو (إنَّ هَذِين لَسَاحِرين)، وهي قِرَاءة مَروية عن الحَسَن وسَعِيد بن الجُبَير وغَيرهم، وقرأ الازهري والخليل بن أحمد وعاصم وغيرهم ﴿إنْ هَذانِ لَسَاحِرانِ﴾ بتخفيف (إنْ)، وروي عن عبد الله بن مسعود (إنْ هذان إلّا ساحران)، وروي الكسائي أنَّ قِرَاءَة عَبد الله (إنْ هَذَانِ سَاحِرانِ) بِغَير لَام، وقِرَاءَة أُبَّي (إنْ ذَانْ إلّا سَاحِرَان)، فَهَذهِ جُملَتها سِت قِرَاءَات، والثَلَاثَة الأخِيرة مُخَالفة لِخَط المصحف[3].

وَيَذْكُر النَحّاس أَرَاء العُلمَاء فِي القِراءَة الأَولَى، ومِن ذَلك أنَّ (إنْ) جَاءَتْ بمَعْنَى (نعم)، وقَدْ حَكَاهَا الكسائِي عنِ العَرب، وحَكى سيبويه أَيْضَاً أنَّها تأتي بمَعْنَى (أَجَلْ)، وهذا القول يذهب إليه المُبَرّد ونُحّاة آخَرون مِنْهُم الزَجّاج والأَخْفَش، ويَرى أَبو زَيد والأَخْفَش

---

[1] يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء: ٢/١٨٣-١٨٤. ويُنْظر: القراءات وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم:٣٨. ويُنْظر: القراءات واللهجات، عبد الوهاب حموده:٢٤.

[2] يُنْظر: مجاز القرآن، أبو عبيده: ٢/٢١-٢٣.

[3] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٣/٣٠-٣١.

والقرّاء أنَّها عَلَى لُغَة بَنِي الحَارِث بِن كَعَب؛ فَهُم يقولون: رَأَيْتَ الزَيْدَانِ، ومَرَرتُ بالزَيْدَانِ، وقِيْلَ أنّها لُغَة بَنِي كُنَانَة، ويَرى الفَرّاء في قولٍ آخر أنّها، أي (هذانِ) جَاءَت على هذه الصورة؛ لأنَّ الألف دعامة، وليست بلام الفعل فزيدت عليها النون ولم تُغيّر، وهناك من يرى أنّ الألف في (هَذَانِ) شابهت الألف في (يفعلان) فلمْ تغير، وهُناك رَأي يُنْسَبْ لِنَحويين مُتقدمين يرى أنَّ هناك هاء مضمرة، والمعنى: (إنَّه هَذَان لَسَاحِرانِ)، ورأي أخير لأبي الحَسَن بِنْ كَيْسَان، يرى أنّه لمّا كان يقال: (هَذَا) في الرفع والنصب والخفض؛ وكانت التثنية يجب أن لا يتغير لها بناء المفرد الواحد أجريته هكذا[1].

ويَتَبَيّن لَنَا من ذلك أنَّ القرَّاء قد أجمعوا على تشديد نون (إنَّ) إلَّا ابن كثير وحفصاً عن عاصم، فإنهما خففا، وأجمع القراء على لفظ الألف في (هَذَان) إلّا أبَا عمرو فأنَّه قَرَأَها بالياء؛ فالحُجّة لِمَن قرأ بالتشديد وبالألف في (هَذَان) ما روي عن ابن عَبّاس في أنَّ الله (ﷻ) أنزل القرآن بلغة كلِّ حي من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغُة بلحَارِث بِن كَعَب، وهي مُثَبّتة في سَواد المُصْحَف بالألف، والحُجّة لمَنْ خَفَف النون أنَّهُ جعلها من الثقيلة وأزالَ عَمَلَها وهو بهذا لمْ يُغَيّر الخَط ولا لَحِن في موافقة الخط، وإن اعترض عليه بأنَّ اللام لا تدخل على ضمير المبتدأ فلا يقال: زيدٌ لقائمٌ، فالردّ عَليه أنَّه قَدْ وَرَدَ عنهم ذلك، وعليه شواهد مروية، وهناك من يرى أنَ (إن) هنا بمَعْنَى (مَا) و(اللَّام) بمَعْنَى (إلّا)، كَقَولِه تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ **[الطارق: ٤]** والمَعْنَى: مَا كُل نَفسٍ إلّا عَلَيهَا حَافِظ[2].

ومَرَاتِب هَذه القِراءات كما يُبَيّنَه الأَزْهَرِي أنَّ القراءة (إنَّ هَذِين) وهي قِراءة أبي عمرو فَهِي اللغَة العَالِية التِي يَتَكَلّم بِهَا جَمَاهِير العَرب وموضِع إشكالها أَنَّها مُخَالفة لِخَط المُصْحَف، وكَان أبو عَمرو يَذْهَب في مُخَالفته لخَط المُصحف للروايات التي تذهب إلى خطأ الكاتب كما تقدم، وأمَّا قراءة (إنْ هذانِ لساحرانِ) بتخفيف (إنْ) ورفع (هَذَانِ) فَهِي الموافقة لخط المصحف، وذهب أصحابها إلى أنَّ (إنَّ) إذا خففت لم تعمل ورفع الاسم بعدها، والمعنى: (مَا هَذَانِ إلّا سَاحِرانِ)، واللَّام بمَعْنَى (إلّا) وهو الصَحيح في كلَامِ العَرب

---

[1] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٣/٣١-٣٢. ويُنْظَر: معاني القرآن واعرابه، الزجاج: ٣/٣٦٣.

[2] يُنْظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٤٢-٢٤٣. ويُنْظر: النكت في إعراب القرآن، القيرواني: ٣١٩-٣٢٢. ويُنْظر: إعراب القرآن، الأصبهاني: ٢٢٩-٢٣١.ويُنْظر: البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري: ٢/١٤٦.

بِحَسَب الأَزْهَرِي وفي المَعْنَى أيضاً، وأمَّا قِراءة العَامّة (إنَّ هَذانِ لَسَاحِرانِ) فَصحته في العَربِية واضحٌ وهو أنّه لغة لِبَعض العَرب وهُمْ كُنَانَة أو غيرهم، وعَلَيْه شَواهد تَدل عليه كما ذَكرَ النَحْويونَ القُدماء ومنهم الأَخْفَش الكبير وغيره، أو على أنَّ هناك هاء مضمرة كما ذكرناها سابقاً، أو (إنّ) بمعنى (نعم)، وهو رأي يَصِفه الزَجَّاج بأنَّه الأَجْوَد، الذي لا يجيز قراءة أبي عمرو لمخالفتها المصحف، ويَسْتَحْسَن قِراءة (إنْ هَذَانِ)، بالتخفيف؛ لأنَّه قَرأ بِهَا إمَامَان وهُمَا عَاصِم، والخَليل[1].

ويذْكر الفَارِسي حُجَجَاً أُخرى غَير ما ذكر سابقاً لتعليل القراءات المختلفة، ومِن ذَلك: إنَّ قراءة (إنَّ هَذَانِ لساحرانِ) تَحْتَمِل أن تكون بمَعْنَى (أَجَلْ)، وأن تكون الناصبة المؤكدة، ومن يجعلها بمَعْنَى (أَجَل) يذهبُ إلى أنَّ الجواب بـ (نَعَم) أو (أَجَل) ينصرف هنا إلى تصديق أَنفسهم؛ أي السحرة، فيما أدعوه من السحرِ، فقد تقدم ﴿أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾ **[طه:٥٧،٥٨]**، وقد قال سيبويه: نعم، عِدَةٌ وتصديق، وصرفها إلى الناصبة أولى من أن تكون بمَعْنَى (أجل)، وموضع الأشكال فيما يتعلق بحملها على معنى (نعم) يبقى من الكلام (هَذَانِ لَسَاحِرانِ)، فتكون اللام داخلة على الخبر، وهو كما ذكر النحويون لا يكون إلّا في الضرورة ولا يمكن الإجابة عنه بأن اللام، أي: لام الابتداء، داخلة على محذوف؛ لأنَّ التأكيد باللام لا يصلح معه الحذف، والأوجه في الكلام والرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، فأمَّا أن يحذف ثمّ يؤكد فغير صالحٍ، ويردّ الفارسي أيضاً على من زعم أنَّ الألف في (هَذَانِ) هي الألف في (هذا) لم تنقلب ياءً، في أنّه مُخَالف لظهورها منصوبة بالياء في الشواهد وغيرها[2].

ويُفَصّل ابن زَنْجَلَة الأوْجِه السابقة ومنها القراءة بنصب (هَذَانِ) بالياء وهي قراءة أبي عمرو، ويَرَى أنّها لغة فصحاء العرب، وأبو عمرو لضاْ يَحْتَاج لدليل على صحتها كما أنّ القارئ في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ **[المائدة:٢٣]**، لَاْ يَحْتَاج لدَليل في صحَة قراءَته، ومن قَرَأها بالألف (إنْ هَذَانِ) فحجته أنّها هكذا في المُصحف الإمَام مُصْحَف عِثْمَان، وهو مشكل على أهَل اللغَة، وقَدْ اخْتَلَفوا في تَفْسِيره على مَا ذكر سابقاً، ويروي عن

---

[1] يُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ١٤٩/٢-١٥١.

[2] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي:٢٣٠/٥-٢٣١.

قُطْرب قَوله إنَّهَا بمَعْنَى (أَجَلْ)؛ لأنّه قد سبقها ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ **[طه:٦٢]**، ثم قالوا: أَجَل، على وَجه التَصدِيق لبَعْضَهم بعضاً، واللام دَاخلة على الخَبر للتوكِيد، ولَاْ يمتنع ذلك بحسبِ الشَواهِد المَروية(١).

ويَرَى أَبو شَامَة أنَّ تخفيف (إنْ) قِراءَة جَيّدة ولَاْ تَحتَاج إلى تَأْوِيل، فَرَفع (هذَانِ)، لأنَّ (إنْ) إذا خَففت تَوقّف عَمَلها في نَصب الأَوّل ورَفع الثَانِي، واللَّام جَاءَتْ فَارِقة بَين المخففة من الثقيلة وبين النافية وهو رَأَي البَصريين، أمَّا الكوفيون فيقدرون قوله تعالى: (مَا هَذَانِ إلَّا سَاحِرانِ) وهي الأَرْجَح وقرأ بها الخَلِيْل وهو أَعْلَم النحويين، إذ قرأها مخففة(٢).

وهَذِه المَسْأَلة من مَسَائِل الخِلَاف بين الكُوفِيين والبَصريين، فَيَرى الكُوفيون أَنَّ " (إنْ) إذا جَاءَتْ بعدها (اللَّام) تَكون بمَعْنَى (مَا) و (اللَّام) بمَعْنَى (إلّا)، وذَهبَ البَصريون إلى أنَّها مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لَام التَأكيد "(٣).

وبَعْدَ عَرض هذهِ القِراءة والآراء المختلفة فيها نَجِدُها من المَسَائلِ المُشكلة التي ذهب فيها كُل فريقٍ مذاهب مختلفة، لكن يمكن أنْ نجدَ لَها مُسوغاً من لُغَة العَرب والفُصحاء منهم على وجه الدقة، ولا تخرج عن البلاغة، فالقراءة بالألف مخففة أو مثقلة هي من الكلام العربي ويستقيم مع السياق القرآني والمَعْنَى العام، لكن التخفيف أقرب إلى المُعْنَى؛ لأنَّ (إنْ) أقل توكيداً من الثقيلة كما يذكر أهل اللغة والنحو، بدليل حذف نونها وغير ذلك، وهذا يتناسب مع سياق الآية التي تدلّ على أنَّ السحرة أصحاب هذا القول لم يكونوا متأكدين ولا قاطعين بالأمرِ من كونهما سَاحِرين؛ ودليل ذلك مَا جَاءَ في الآية السابقة لها قوله تعالى: ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ **[طه:٦٢]**، ومَا بَعْدَها قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّداً قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ **[طه:٧٠]**. وجَاء عند ابن عقيل أنَّه " إذا خُفِّفَتْ (إنْ) فالأكثر إهْمَالها... وإذا أُهْمِلَت لَزَمَتهَا اللَّام فَارِقة بَيْنَهَا وبين (إنْ) النافية "(٤).

---

(١)يُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٥٤-٤٥٥.

(٢)يُنْظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبي شامة:٥٩٠.

(٣)الأنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ٥٢٦/٢.

(٤)شرح ابن عقيل، ابن عقيل: ٣٠٦/١.

- **وَمِنْ اخْتِلَاف القِرَاءات في (إنَّ) أَيْضَاً جَاءَ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [مريم: ٣٦]**

نَقَلَ لنَا السَيّد الجَزَائِري هَذِه القِرَاءة في عُقُودِه؛ فَقَال قَرَأَ: " وإنَّ الله، أَهل الكُوْفَة وابن عَامِر بِكسر الهَمزة والبَاقون بالفَتح يَحْتَمل الفتح أَربعة أوجه: أَحدهُمَا: أَنَّ المَعْنَى وقضى أَنَّ الله ربّي وربّكم، الثاني: العطف على كلام عيسى أي: وأَوْصَاني بأنّ الله ربّي وربّكم، الثالث: ذلك عيسى بن مريم، وذلك أنّ الله ربّي وربّكم، والرابع: أَنَّ العَامل فيه ﴿فاعبدوه﴾، أي: ولأنَّ الله ربّي وربّكم فاعبدوه، فحذف الجارّ. ومن كسر الهمزة جاز أن يكون معطوفاً على قوله ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ الله﴾؛ [أي:] وقال: إنّ الله ربّي وربّكم، وجاز أن يكون [ابتداء] كلام من الله وأمر منه لرسوله أنْ يَقُول ذلك، هذا صراط أي: طريق واضح فالزموه "[1].

إنَّ اخْتِلَاف مَذْهَبي الكوفَة والبَصْرَة فِي قِرَاءة الحَرف (أنْ) بالفتح والكسر، ويَذْكر الطَبَرِي أنَّ القرّاء قَدْ اختلفوا في (وإنَّ الله رَبِّي وَرَبَّكُمْ)؛ فقرأته قرّاء أهل المدينة والبصرة بالفتح واختلف أهل العربية في تأويلها؛ فالرأي عند نحويي الكوفة أنَّها فَتَحَت للعطف على ﴿عيسى﴾، والمَعْنَى: (ذَلَك عِيْسَى بِن مَرْيم، وذَلِكَ أَنَّ الله رَبِي ورَبكُم)، وعلى هذا تكون رفعاً، ويمكن أن تؤول بالخفض، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى﴾ **[الأنعام: ١٣١]** ويمكن أن يكون الفتح على تأويل: (وَأَوْصَانِي بِأَنَّ الله). ويَرَى نَحوِيو البَصْرَة ومِنْهُم أبو عمرو بن العَلَاء أَنَّ الفَتح يُمْكِن أنْ يَكون بِتَأويل: (وَقَضَى أَنَّ الله رَبّي وَرَبكُم). وأمَّا القراءة بالكسرة فهي للقُرَّاء الكوفيين أو عَامَّتهم، وهو بمَعْنَى العَطف عَلى قوله: (فَإنَّمَا يَقُول لَهُ)، وقد أختار أبو جعفر القراءة بالكسرِ على الإبتداء، فَلَا يكون للجملةِ موضع من الإعراب، أو يكون للعطفِ على (إنَّ) في قوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ **[مريم: ٣٠]**، ويرى أنَّ القراءة بالفتح على أن تكون معطوفة على الكتاب بمَعْنَى: (أَتَانِي الْكِتَاب وأَتَانِي أَنَّ الله رَبِّي وَرَبْكم) هُوَ وَجهٌ حَسِنٌ أيضاً[2].

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٣/٢٠٣-٢٠٤.

[2] يُنْظر: جامِع البَيَان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ١٨/١٩٦-١٩٧.

وذَكَرَ ابن خَالويه تِلْكَ القِراءة فَقَال: " قَرَأَ حَمْزَة والكسائي وعاصِمٌ وابنُ عامرٍ (إنَّ الله) بالكسرِ، وقرأ الباقون (أَنَّ) بالفتحِ، فمن فتح أضمر فِعْلاً (وقَضَى أنَّ الله رَبِّي وَرَبكُم)، ومن كَسر جعله ابتداء؛ لأنَّ (إنَّ) إذا كانت مكسورة كانت ابتداء، واحتجُّوا بأنَّ في حرف أُبّي (إنَّ الله رَبِّي وَرَبّكُمْ) بغيرِ واوٍ "[1]، وفي موضع آخر يرى ابن خالويه أنَّ من فتح رده بالواو على قوله: (وأوصاني بالصلاة وبأنَّ الله)[2]، وأتبعه في هذا الرأي ابن زنجلة[3].

وفي قراءة الفتح ذكر النحاس أقوالاً فيها " فمذهب سيبويه والخليل (رحمهما الله تعالى) أَنَّ المعنى ولأن (ربي وربكم)، وكذا عندهما ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا﴾ **[الجن: ١٨]** فإنَّ في موضع نصب عندهما، وأجاز الفراء أن يكون في موضع خفض على حذف اللام وأجاز أيضاً أن يكون في موضع خفض بمَعْنَى: (وَأَوصَانِي بالصَلَاةِ والزَكَاةِ وبأنَّ الله رَبِّي ورَبْكُمْ)، وأَجَازَ الكسائي أن يكون في موضع رفع بمَعْنَى: (والأمرُ أَنَّ الله رَبِّي وَرَبْكُمْ)، وفيها قول خَامس حَكَى أَبو عبيد أن أبا عمرو بن العلاء قاله وهو أن يكون المَعْنَى (وقَضَى أَنَّ الله رَبّي ورَبّكُم) "[4].

وللرَازِي رأي في ذلك الأمر؛ فقال في قراءة الفتح (أَنَّ الله)، المراد منها أن يقول: ولأنَّه ربي وربكم فاعبدوه أي حثهم على طاعة الله والتأكيد على ذلك؛ لأنَّه ربي وربكم فيجب على المخلوق طاعة الخالق، ومن قرأ (إنَّ الله) بالكسر وهي قراءة أُبي وأبي عبيده والكوفيين كما بيَّنا سابقاً، وهذه القراءة تثبت أَنَّ الله هو مدبر الأمور وله القدرة على كل شيء فعندما كسر همزة إنَّ أراد أن يبين لهم أن الله وحده لا شريك له هو الخالق وهو المدبر وإليه ترجع الأمور في حين يرى المنجمون إن تدبير الأمور بيد الكوكب فهو يصنع السعادة أَو الشقاوة، ويرى الرازي أنَّ هذا القول (وَإِنَّ الله رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ)، لم يكن قولاً صادراً من الله لهم؛ بَلْ بواسطة أما قول قاله لمُحَمَّد على إعتبار أن الرسولَ محمَّد (ﷺ) هو الذي ينقل الأوامر من الله للعباد فيقول له الله (جَلَّ جَلَالُهُ) قل لهم يا محمَّد إنَّ الله ربي وربكم فاعبدوه وهذا الأمر جيد؛ لأنَّ الله (جَلَّ جَلَالُهُ) كان ينزل على الرسول محمَّد (ﷺ) الآية

---

[1] إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: ١٩/٢.

[2] يُنْظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٣٨.

[3] يُنْظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٤٤.

[4] إعراب القرآن، النحاس: ١٢/٣-١٣. ويُنْظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٨٧٥/٢.

وفِيهَا حُكم مُعَين وهُوَ يَنقلها ويُفسِرها لَهُم، ويقول أبو مُسلم الأصفهاني* أنَّ القول ممكن أن يكون صادر عن عِيْسَى (عليه السلام)، فعطفت (إنَّ) على عيسى فهو الذي قال لهم (إنّي عَبْد الله وإنّه رَبَّي وَرَبكُمْ)[1]، ومن ثم فأن عيسى ومحمد (ﷺ) والناس كلهم عبيد لله.

ويُلْخَص العَكْبَري الأَوجِه المُمكِنة على القراءَتين بالقولِ: إنَّ الفَتح هو بالعطف على قوله بالصلاةِ فيكون المَعْنَى: وأَوْصَانِي بالصَلَاةِ وبأنَّ الله رَبِّي ورَبَكُمْ، وقَدْ يَكون المَعْنى: لأنَّ الله ربي وربكم فأعبدوه، فهو متعلق بالفعل التالي فأعبدوه، وأمَّا الكسر فهو على الاستئناف[2].

ويَذْكُر السَمين الحَلَبِي توجيه قراءة النصب ناسباً كل قول إلى صاحبه ومبيناً موضع الضعف فيه؛ فالقراءة بالنصب على تقدير حذف حرف الجرّ اللام، يكون التقدير على تعلقه بما بعده؛ أي بالفعل (فَأعبدوه)، وإليه ذهب الزمخشري تابعاً الخليل وسيبويه، والرأي الذي يذهب إلى أنها عطف على (الصَلَاة)، وتقديره: أوصاني بالصلاة وبأنّ الله، وهو ينسب للفراء، ويؤيده ما في مصحف أُبّي (وبِأنَّ الله رَبّي) بإظهار الباء الجارة، وهذا الرأي يستبعد لكثرة الفواصل بين المتعاطفين، والباء في مصحف أُبّي فلا ترجّح هذا الرأي؛ لأنَّها باء السببية؛ فالمعنى: (بسبب إنَّ الله ربي وربكم)، وهناك رأي يذهب إلى أنّ (أن) وما بعدها معطوفة على (أمراً) المنصوب بـ (قضى)، وهو رأي ينسب لأبي عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء، واستبعده بعضهم، أي النقل عن ابي عمرو لجلالة قدره في العلم والمعرفة؛ وذلك لأنّ العطف على (أمراً) يلزم منه أن يكون داخلاً في حيّز الشرط بـ (إذا)، والله (جل جلاله) لا يتقيد بشرط، ونسبوا الضعف لأبي عبيدة، وهناك من يرى أن يكون الفتح على جهة الخبر لمبتدأ مضمر، والتقدير: (والأمر أنَّ الله ربي وربكم)، وينسب هذا الرأي للكسائي، ويبعده أنَّه لا حاجة لهذا الإضمار، الرأي الآخر أن يكون في محل نصب

*أبو مسلم الأصفهاني: محمد بن بحر الأصفهاني من مفسري القرن الرابع المُعتزلة، كان كاتباً، نحوياً، أديباً، متكلماً، مفسراً.

[1] يُنْظر: مفاتيح الغيب، الرازي: ٥٣٩/٢١.

[2] يُنْظر: البيان في إعراب القرآن، العكبري: ٨٧٥/٢.

عطفاً على (الكتاب) في قوله: أتاني الكتاب، على أنَّ المخاطب بذلك معاصري عيسى (عليه السلام) والقول منسوب إليه[١].

أمَّا قِراءَة الكَسر فَهِي على الاستئناف كما تقدم ويؤيدها قراءة أُبّي دون واو، وقد تكون عطفاً على قوله: إنّي عبد الله، والجمل التي بينهما جمل اعتراض، وهو بعيد بحسب السمين الحلبي[٢].

ومَا يَبْدُو مِنْ ذَلك أنَّ أَكْثَر الخِلَافَات في توجيهِ قِرَاءَة النَصب، أمَّا قِرَاءَة الكَسر فَهِي الأَرْجَح والأَقْرَب؛ لأنّها عَلَى الاستئناف- لأنَّ عمل أن هنا الربط بين جملتين، فَلَا دَاعِي لإِضْمَار أو حَذف- ومع هذهِ الخِلافَات يَبْدو أنَّ لها وجهاً من العربية سواء بالعطف أم بتقدير محذوف جار أو مبتدأ كما تقدم.

ب-لَكنَّ: هِي حَرف اسْتِدرَاك، يَأتِي مَا بَعدها مُخالف لِمَا قبلها، والمُرَاد بالاسْتِدْرَاك أنَّ تَخبر عن الأَول بِخَبر وخفت أَنْ يَتَوهم مِن الثَّاني فَستدركه بِخبره، ويَرى الزَمخشَرِي: أنَّها تَتَوسط بين مُتغايرين سَواء بالنفي أو الإيجاب، وقال الفَرَّاء: لكن أَصلها (لكنْ أنَّ) وحذفت الهمزة ونون لكنْ فَأَصْبَحَتْ بِهَذَا الشَكل، ويَرَى الكوفيون أنّها مكونة من (إنَّ وزيدت عليها لا و كاف)، وعملها النصب لاسمها والرفع لخبرها[٣]، ويرى سيبويه أن (لَكِنَّ) سواء كانت ثقيلة أم خفيفة تسبق بنفي وجوباً[٤]، ويكون عملها " الاستدراك بعد النفي ولَاْ يَجوز أَنْ تدخل بَعد وَاجِب إلَّا لِتَرك قصة إلى قصة تَامَة نحو قولك: (جَاءَنِي زَيدُ لَكن عَبد الله لَمْ يَأْتِ، ومَا جَاءَنِي زَيدُ لَكن عَمرو، ومَا مَررتُ بِأَخِيكَ لكن عَمرو لَمْ يَجز) "[٥]، يأتي عملها كعمل (إن) في حالتي الرفع والنصب فهي عاملة بالاستدراك، وأكثر ما يكون ذلك بعد النفي ويجوز لها بعد الإيجاب أيضاً ما كان مستغنياً فنقول: تكلم عمرو لكن خالد سكت، أمَّا الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقعت أيضا بعد الإيجاب والنفي للاستدراك، أما إذا كانت عاطفة اسما على اسْم فَلَا تَأتِي إلَّا بَعد النفي فنقول: مَا جَاءَنِي عَمرو لكن زَيْد، وإذا

---

[١] يُنْظر: الدر المصون في كتاب الله المكنون، السمين الحلبي: ٧/٦٠٠-٦٠١.

[٢] يُنْظر: م. ن: ٥٩٩-٦٠١.

[٣] يُنْظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: ٦١٥-٦١٨.

[٤] يُنْظر: الكتاب، سيبويه: ٣/١١٦.

[٥] المقتضب، المبرد: ١/١٢.

عَطَفَت جمْلة وهي الكَلَام المُستَغني فَيَجوز بِها بَعد الإيْجَاب فَنَقول: قَدْ جَاءَنِي زَيد لَكِنْ عَمرو لَمْ يَأْتِنِي، وتَقْدِير مَا بَعَد لَكن فِي هَذه الآية: لَكِنْ البِرّ أَو البَار بِر مَنْ آمَنَ بِالله[1]. فيكون المُغَاير لَفْظاً قَائِم مَقَام المُضَاف[2].

- **ومِثَال القِراءَة فِي الحرف (لَكِنَّ) مَا جَاءَ فِي قولهِ تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة : ١٧٧]**

صرَّح السَيّد الجَزائِري عن القراءة في الحَرف (لَكِنَّ) فَقَال: " ﴿ولكنَّ﴾ نَافِع وابن عَامِر ﴿لَكِن﴾ بِالتَخْفِيف والرَفع، والبَاقون بِالتَشْدِيد والنَصب "[3].

إنَّ (لكنَّ) إذا شُددتْ نَصبَتْ البرّ، وإذَا خُففتْ رَفعتْ البرّ وكَسَرتْ نون (لَكِن) لِالتِقاء ساكنين فتقدَّر: ولَكِن ذَا البرّ من آمَن بِالله، أَوْ يَكونْ المَعْنَى ولكن البرَّ برُ مَنْ آمَن بِالله فَحذف المُضاف؛ وهو رَأي قُطْرب والفَرَّاء؛ لأنَّ تَأْوِيله: ولَكِن ذَا البرّ، ذِي البرّ، كَقوله: ﴿**هُمْ دَرَجَاتٌ﴾ [آل عمران: ١٦٣]**، أي: ذَوو دَرَجَات[4].

وَنَقَلَ لَنَا ابن مُجَاهِد البَغْدَادِي القراءة منسوبة في الحرف (لكنَّ) من هذه الآية الكريمة فقال: " قَرَأَ نَافِع وابن عَامِر (وَلَكِنْ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) خَفَّفا النون ورَفْعَا (البرَّ)، وشدد النون في هَذِين المَوْضِعين ابن كَثِير وأبو عمرو وعَاصِم وحَمْزَة والكِسَائي "[5].

---

[1] يُنْظر: المقتضب، المبرد: ٣/٢٣١، و١/٥١، و٤/١٠٨. ويُنْظر: الأصول في النحو، ابن السراج:١/٢٤٤، ٢/٢٥٥.ويُنْظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/١٠٧.

[2] يُنْظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ١/٣٠٥.

[3] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري:١٦١.

[4] يُنْظر: معاني القرآن، الزجاج: ١/ ٢٤٦.ويُنْظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الكرماني: ١١٠.

[5] السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي: ١٦٨.

ويَذْكر النَحَّاس أَنَّ القِراءَة بالرفع (وَلَكِنَّ البِرُّ)، برفع (البرُّ) على الابْتِداء، وهِي قراءة الكوفيين وخبره (مَنْ آمَنَ بِالله)، والتَقْدِيْرَات لِهذه الآية: (وَلَكِنْ البرَّ برَّ مِن آمَن بِالله) عَلَى مَا تَقدَّم، ويجوز أن يكون التقدير: (ولَكن ذو البرِّ مَن آمَنَ بالله)، ويجوز أيضاً أن يكون (البرَّ) بمَعْنَى (البَار) كَمَا يُقَال: (رَجُلٌ عَدْل) [1].

وَذَكَرَ الفَارِسي القِراءَات في هذه الآية، ولمْ يَخْرج عمّا سَبق غير أنَّه يُبَيّن ما امْتَاز بهِ هذا الحرف عن أخواته من الحروف الناصبة، فقال: " اعلم أنَّ (لَكِنَّ) حرف لا نعلم شيئاً على مثاله في الأسماء والأفعال، فلو كانت اسماً لم يخلُ من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، ولا نعلم أحداً ممّن يؤخذ بقوله ونذهبُ إلى أنَّ الألفاظ في الحروف زائدة، فكذلك ينبغي أنَّ الألف في هذا الحرف، وهو مثل إنَّ في أنَّها مثقلة ثم يخفف إلّا أنَّ (إنّ و أنّ)، إذا خفَفتَّا فَقَدْ يَنْصِب بِهمَا كَمَا كَان يَنْصب بِهمَا مثقلين، وإن كان غير الإعمال أكثر، ولم نعلم أحداً حكى النصب في (لَكِنَ) إذا خَفّفَتْ فيشبه أَنْ النَصب لَمْ يجيء في الحرف مخففاً، ليكون ذلك دلالة على أنَّ الأصل في هذه الحروف أنْ لَاْ تَعْمَل إذَا خففت لزوال اللفظ الذّي بِهِ شابه الفعل في التخفيف، وأنَّ من خفف ذلك، فَالوَجه أَنْ لَاْ يَعملَهُ "[2].

ويورد ابن زنجلة القراءات مع عللها فيقول: " قَرَأَ نَافع وَابْن عامر: (وَلَكِن) خَفِيفَة (الْبرُ) رفعاً، وقَرأَ البَاقُونَ (وَلكِن الْبرَّ) بالتشديد والنصب، اعْلَم أَنَّك إذا شددت (لَكِن) نصبت (الْبر) بـ (لكن) وإذا خففت رفعت الْبر وَكسرت النُّون لالتقاء الساكنين "[3].

ومما يبدو أن قراءة (لكنَّ) بالتشديد هي الأقرب لمعنى النص؛ لأنَّ فيها معنى التوكيد مع الاستدراك فيكون (البِرَّ) خبرها و (مَنْ) اسم الموصول اسمها، وهذه القراءة هي التي كتب بها المصحف، ويجتمع فيها مَعْنَى التوكيد مع الاستدراك، وإن وردت تارة للاسْتِدْرَاك وتارة للتوكيد، فَقَدْ جَاء في مغني اللبيب " مَعْنَى (لكنَّ) التوكيد وتعطي مع ذلك الاسْتِدْرَاك "[4].

---

[1] يُنْظر: إعراب القرآن، النحاس: ٩١/١.

[2] الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ١٧٠/٢.

[3] حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٢٣.

[4] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٣٨٤.

ج-لمَّا: تأتي (لمَّا) لمعانً ثلاثة هي: أَنْ تَكون حَرف جَزم ونَفِي وقَلب، وبمَعْنَى (إلّا) للاستثناء وتَأتِي ظَرفِية بِمَعْنَى (حِين)[١]، أمَّا (إنْ) فَتَأتِي شرطية وأداة نفي ومُخَفَّفة من الثقيلة وزائدة[٢].

- **وَمِثَال مَا جَاءَ مِن قِراءَة الحرف (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق :٤]**، أي: " إلّا عَلَيْهَا حَافِظ " [٣].

ذَكَرَ السَيّد الجَزَائِري القِراءَة في الحَرَمين (إنْ-لمّا) بهذه الآية الكريمة فقال: " إنَّ كُل نفس هو جَوَاب القَسَم؛ لأنَّ لمَّا إن قُرِئت مشددة تكون (إنْ) نَافِية ومَن قَرَأَهَا مُخَفّفة تكون (إنْ) مُخَفّفة مِن المُثَقّلَة ومَا زَائدة "[٤].

ويرى سيبويه أنَّ تقدير الآية الكريمة: (لَعَلَيهَا حَافِظ)، فعلى التخفيف وتقدير (ما) زائدة، و(إنْ) مخففة من الثقيلة؛ لأنَّ العرب يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك، فتخفف وتكون بمنزلة (لكنْ) حين تخفف، ولزمتها اللام كي لا تلتبس بـِ (إنْ) النافية[٥].

وقدَّرها أبو عبيده: إنْ كُل نَفس لَعَلِيهَا حَافِظ، أَيْضَاً قرأها مخففة [٦]. فاختلاف القرَّاء والعلماء في تفسير هذه الآية الكريمة حسب لغة القوم التي تُقرأ عليه، فلما تكون بمعنى إلَّا فهي على لغة هذيل فتكون إن مخففة بمعنى ما فهي كمن قرأ: ﴿وإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ﴾ **[الزخرف:٣٥]** بالتخفيف وجعل (مَا) صلتها فأراد بها: (وإنْ كُل ذَلِكْ لَمَتَاع الحَيَاة) ومثلها (وإنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٧].

ويُفَصِّل لنا الطَبَري الكلام في هذه القراءة ومن قرأ بها؛ فصرَّح بأنَّ أبا جعفر من قُرَّاء المدينة وحَمْزَة من قُرّاء الكوفة قد قَرَأَ كِلَاهُما بالتشديد (لمَّا عَلَيْهَا)، والمَعْنَى: إلّا عَلَيْهَا حَافِظ، وقرأ نَافِع من أهل المَدِينة، وأبو عمرو من أهل البَصرة (لَمَا) بالتَخفيف، والمَعْنَى:

---

[١] يُنْظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: ٥٩٢-٥٩٤.

[٢] يُنْظر: م. ن :٢٠٧-٢١٠.

[٣] حروف المعاني، الزجاجي:١١.

[٤] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٣٩٦/٥.

[٥] يُنْظر: الكتاب، سيبويه: ١٣٩/٢.

[٦] يُنْظر: مجاز القرآن، أبو عبيده: ٢٩٤/٢.

[٧] يُنْظر: تأويل مشكل القرآن، أبو محمد الدينوري: ٢٩٠.

(لَعَلهَا حَافِظ)، وتكون اللام جواباً لـ(إن)، و(ما) زائدة، ويرى الطبري أنَّ القراءة بالتخفيف هي المختارة؛ لأنَّ ذلك من كلام العرب ، والتشديد أنكره جماعة من أهل العلم، ومع أنَّ الفرّاء كان يقول إنَّ التثقيل لا تعرف جهته، وهو لغة هذيل على معنى (إلّا) مع (إنْ) المخففة ولا يجاوزون هذا الموضع من الكلام إلى غيره، ولهذا فأبو جعفر يرى أنَّ القراءة على رواية الفَرَّاء صحيحة أيضاً[١].

وَذَكَر لَنَا النَحّاس رَأيه بهذه القراءة فقال: " (إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) قراءة أبي عمرو ونَافِع والكسائِي، وقرأ أبو جعفر: (إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) قال أبو جعفر: القراءة الأولى بيّنة في العربية تكون ما زائدة و(إن) مخففة من الثقيلة هذا مذهب سيبويه، وهو جواب القسم والقراءة الثانية تكون(لمَّا) بمعنى (إلَّا) عليها قال أبو جعفر: حكى سيبويه أقسمت عليك لمَّا فعلت بمعنى ألا فعلت"[٢]، فالقراءة بتخفيف (إنْ) وتشديد (لمَّا) تكون بمعنى (إلّا) وهي لغة هذيل، (إنْ) هنا بمعنى (ما)، أمَّا القراءة بتخفيف (إنْ) وتخفيف (لَمَا) أيضاً فَعَلَى جعل (مَا) صلة أو زائدة والتقْدِير: وإنْ كلَّ نفسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظ[٣].

ولأبِي مَنْصور الأَزْهَري رأي في هذه القراءة فقال: " من قرأ (لمَّا) مشدداً فمعناه: (إلَّا) بلغة هذيل و(إنْ) بمعنى: (ما) الجحد المَعْنَى: مَا مِن نَفس الَّا عَلَيْهَا حَافِظ. والعرب تجعل (لمَّا) مشددة بمعنى (إلَّا) في موضعين: أحدهما: مع (إنْ) التي بمعنى ما النفي. والآخر: في قولهم: سألتك لمَّا فعلت كذا بمعنى: إلَّا فعلت. ومن قرأ (لَمَا) خفيفة جعل(مَا) مؤكدة المعنى: (إن كل نَفس لَعَلَيْهَا حَافِظ) "[٤].

وذَكَرَ الفَارِسِي الرأي السابق مع بَعض التَفْصِيل، قَال: من خفف (لمَّا) كانت (إنْ) مخففة والثقيلة، واللام هي الفارقة التي تدخل لِتدل على التفريقِ بَيْنَهَا وبين (إنْ) النافية، وتكون (ما) في هذهِ الحالة صلة بتعبيره أو زائدة مثل قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللهِ﴾ **[آل عمران:١٥٩]**، و ﴿عَمَّا قَلِيْلٍ﴾ **[المؤمنون:٤٠]**، وهِي موضع جَواب القسم في كلِّ الأحوال مثلها مثل المثقلة، وأمَّا القراءة بالتشديد كانت (إنْ) نافية و (لمَّا) بمعنى (إلّا)، كما نقل

---

[١]يُنْظر: جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبري: ٢٤/٢٩٠-٢٩١.

[٢]إعراب القرآن، النحاس: ٥/١٢٣.

[٣]يُنْظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: ٢٩٠.

[٤]معاني القرآن، الأزهري:٣/١٣٨.

عن سِيبويه والخَلِيل قولهم: (نَشَدْتَك الله لَمّا فَعَلت)، على مَعْنَى: أَلَّا فَعَلت، وعَن الكسائِي وابن سيرين أَنَّهمَا أَنْكَرَا أَو لَمْ يَعرفَا وَجه التَشْدِيد أَو التَثقِيل فِي هَذه القِراءة[1]، واتْبَعَهُ العَكْبَري في هذا الرأي[2].

وبيَّن أبو شَامَة أَن (لمَّا) المشددة بمَعْنَى (إلّا)، واللام في خبرها، واسْمها مَنْصوب في حَالَتي التشديد والتخفيف، ولكن مِنْهُم مَن أَنْكَر ذلك وهو أبو عُبَيْدة، إذْ قال: إنَّ مَن شَدّد لمّا ويتأولها إلا فهذا غير موجود في كلامِ العرب فلا نقول: رَأَيْتَ القَوم لمَا أَخَاك، أَي: الَّا أَخَاك، وهَذا رَأي الفَرَّاء أَيضاً، وقَدْ قَالتْ الْعَرب عِنْد القَسم: بِالله لَمّا قُمْت عنا وإلّا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم تقله في شعر ولا غيره؛ لأنّه لو جاز ذلك لقلنا: ذَهَب النَاس لمَا زَيْد، فيقول أبو شامة: ذَكَرَ لَنَا ابن جِنَّي أَنَّ (إلَّا) تقع زائدة وكذلك (لمّا) التي بمَعْنَاهَا يمكنها أن تقع زائدة، وهناك رأي يرى أَنَّ (لمَّا) هي لمَّا الجازمة حُذِفَ فعلها للدلالة عليه؛ وذلك لجواز حذف فعلها كما جاء: خرجت ولمّا، وسافرت ولمّا، هذا الأمر شائع بكثرة[3].

ومِنَ الكَلام السابق نَسْتَنْتِج أَنَّ القِراءة بتخفيف (إنْ) على أَنَّها مُخَفّفة مِن الثَقيلة أو نافية، و(لما) بالتشديد والتخفيف على احتمالات منها أن تكون بِمَعْنَى (إلّا) على لُغَة هُذَيل أو عَلى القِياس في استعمالهَا مع القسم بمَعْنَى (إلّا)، وأمّا التخفيف فعلى أَنَّ (مَا) زائدة كما تقدم، وسواء كانت القراءة بالتخفيف أو التشديد فلهَا وَجه من العَربية أو الاستعمال، وهو مَا يَسْمَح بِتَقْبِل كِلَا الوَجْهَين.

د-أَلَّا: حَرف تَحْضِيض لَا عَمَل لَها، اخْتَصّت بالأفعالِ، قيل في أصلها: (هلّا) وأُبدلت الهاء همزة، وقد تكون مركَّبة من (أنْ النَاصبة أو المُخففة-لا النافية) [4].

- **وجاءتْ قراءة الحرف (أَلَّا) بقراءتين مختلفتين كما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥]**

---

[1] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٣٩٧/٦.

[2] يُنْظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١٢٨١/٢.

[3] يُنْظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبي شامة: ٥٢٦.

[4] يُنْظر: الجنى الداني، الحسن بن قاسم المرادي: ٥٠٩-٥١٠.

ذَكَر السَيّد الجَزائري القراءة في (أَلَّا)؛ فقال: " ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾، أي: فصدهم لئلا يَسْجدوا أَو زَيّنَ لَهُم أَلَّا يَسْجدوا، علَى أَنَّه بَدل مِن أَعمَالَهُم وعَلَى قراءة (أَلَّا) بالتخفيفِ يكون للتنبيه ويَا لِلنِدَاء والمُنَادَى مَحْذُوف أي: أَلَا يَا قَوم أَسْجدوا، فَيَكون اسْتِئْنَافَاً مِن الله أَو مِنْ سُليمَان والوَقف عَلى ﴿لَا يَهْتَدون﴾ ...، ﴿أَلَّا يَسجُدوا﴾، قَرَأ أبو جَعْفَر والكسائِي ﴿ألا يَسْجدوا﴾ خَفيفَة اللَّام "[1].

فَمَن قَرَأَهَا مُخَفَّفة قدَّرها على مَعْنَى (أَلَا) يَا هَؤلَاء أَسْجدوا، فَأضْمَر هَؤلَاء وأَكْتَفَى بِقَول (يَا)، كَمَا قَالَ بِهَا بَعض العرب: أَلَاْ يَا تَصَدّقَا عَلَينَا، ومِن القُرَّاء الّذِين قَرأوا بِهَا مُخَفْفة هُم حَمْزَة وأبو عَبد الرّحمَن السَلَمِي والحَسَن وحُميد الأَعْرَج، وكَان أَغلب المَشيخة يَقرَأَهَا بالتخفيفِ عَلَى نِية الأَمر وحُجتهُمْ فِي ذَلك قِراءة عَبد الله (هَلَّا تَسْجدونَ لله)، وفِي قِراءة أُبّي (أَلَا تَسْجدونَ لله) مُخَففة؛ لأنَّها سَجْدَة، ومَن شَدّد فَليْسَتْ سَجْدَة لمُخَالَفة مَعْنَى الآية أو السياق[2].

فالكلام قد يخرج على أنَّه أمر، والياء التي قبل الألف هي زائدة تزيدها العرب للتنبيه، وأكثر ما يكون ذلك حين تكون الألف التي فيها من ألفات الوصل، مثل قول ذي الرمة:

أَلَاْ يَا اِسْلَمِي يَا دَارَ مَيّ عَلَى البِلَى وَلَاْ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرعائِكِ القَطرُ[3].

ويَعْرِض الطَبَرِي لِلقِراءَاتْ المُختلفة في (أَلّا يَسْجُدُوا)؛ فقال: إنَّ القراءة لبعض المدنيين والكوفيين والمكيين بالتخفيف، والمعنى: (أَلَاْ يَا هَؤلَاء اسْجدوا)، فَأضمِرتْ (هَؤلَاءِ) لِدلَالَة (يَا) عَلِيهَا، واستُدِّل على ما سُمِعَ من العرب: (أَلَا يَا أَرْحمْنَا) و (أَلَا يَا تَصَدَّق عَلَيْنَا) وشواهد أخرى، وعلى هذه القراءة يكون (اسجدوا) موضعه الجزم، ولا موضع لقوله (ألا)، وقَرَأَ عَامّة قُراء المدينة والكوفَة والبَصرة (أَلّا يَسْجُدُوا) بتشديد (أَلَّا)، والمعنى (وزين لهم الشيطان أعمالهم لئلا يسجدوا)، فموضع (أَلّا) هو النصب؛ لأنَّ مَعْنَاه (لَئلَا)، والفعل (يَسْجدوا) مَنصوب بـ (أَنَّ) ويذكر الطَبَرِي اختلاف أَهل العربية في وجه دخول (يَا) في قِراءة الأمر، فقال بعض البصريين إنَّه جعله أمراً وأدخل (يَا) التنبيه بينهما، ثم حذف ألف

---

[1] عقود المرجان في تفسير القُرآن، الجزائري: ٥٥٢/٣.

[2] يُنْظر: معاني القراء، الفراء: ٢٩٠/٢.

[3] يُنْظَر: ديوان ذي الرُّمة، أحمد حسن سبج: ١٠٢. ويُنْظَر: مجاز القرآن، أبو عبيدة: ٩٣/٢-٩٤. ويُنْظر: معاني القراءات، الأزهري: ٢٣٨/٢-٢٣٩.

الوصل من الفعل (اسْجدوا)، وحَذَفَ بَعْدَها الألف من (يَا) لالْتقَائها سَاكنة مَع السين؛ فَصَارَتْ (أَلَّا يَسْجُدُوا)، وذَهَبَ بعض الكوفيين إلى أن هذه هي (يَا) النِداء التي لا يكتفي بالاسم منها أو يكتفي بها من الاسم، فيُقَال: (يَا أَقْبِل) و (زَيدٌ أَقْبِل)[1].

والمَعْنَى لمن شدّد: (وزيّن لهم الشيطان أعمالهم فصدهم ألّا يسجدوا) وموضع (أنْ) أيضاً بالفعل (فَصَدَّهُم)، ويمكن أن يكون موضعها الجر باللام وإن حذفت؛ لأنَّ التقدير: (لَئْلَا يَسْجدوا)، وأمَّا القراءة بالتخفيف فـ (ألا) للتنبيه وابتداء الكلام، والقراءة بالوقوف عليها (أَلَا يَا) ثُمَّ يستأنف بالفعل فيقول: (اسْجدوا للهِ)، والقراءَة بالتخفيفِ هي مَوضِع سَجدة وليس كذلك مع التشديد[2].

ونَقَل النحاس لنا الكلام في هذه القراءة، فقال: " هذه قراءة أبي عمرو وعاصم، ونافع وحمزة، وقرأ الزهري وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن وحميد وطلحة والكسائي (ألا يا اسجدوا لله)، القراءة الأولى هي (أن) حصلت عليها، و(إن) في موضع نصب، وقال الأخفش: المعنى (لئلا يسجدوا)، وقال الكسائي المعنى: فصدهم ألا يسجدوا، وقال علي بن سليمان: (أن) بدل من (أعمالهم) في موضع نصب، وقيل: موضعها خفض على البدل من (السبيل)، والقراءة الثانية بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا "[3].

وعن الفارسي أنَّ القرّاء كلهم قرأوا بالتشديد غير الكسائي الذي خففها، ولم يجعل فيها (أن)، ووقف على (ألا يا) ثم ابتدأ (اسجدوا)، فمن شدد جعلها منصوبة بـ (فَصَدَّهُم) على ما تقدم، ويجوز أن يعلق (أن) بـ (زين لهم الشيطان أعمالهم، لئلا يسجدوا) واللام في الوجهين داخلة على المفعول له، وأمَّا وجه دخول حرف التنبيه على الأمر فهو موضع يحتاج فيه إلى استعطاف الأمور، من أجل تأكيد ما يؤمر به؛ مثله مثل النداء الذي هو موضع يحتاج فيه لاستعطاف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهي؛ ولذلك فقد لا يراد منادى في نحو قوله: (ألا يسجدوا)، وكذلك ما حكي عن أبي عمرو (يا ويلٌ لهم)، ويمكن

---

[1] يُنْظر: جامع البيان، الطبري: ١٩/٤٤٧-٤٤٨.

[2] معاني القرآن واعرابه، الزجاج: ٤/١١٥.

[3] إعراب القرآن، النحاس:٣/١٤١.

أن يُراد بعد (يا) مأمور، وحذف، وذَهَبَ بَعْضَهُم إلى أنَّ دَلِيل التَشدِيد هوَ وجُود اليَاء في الفعل (يَسْجدوا)، ولَوْ كَانَت (أَلَا) مُخَففة لمْ يَكن كذلك؛ لأنَّها (اسْجدوا)[1].

وفي (لَا) من قوله: (أَلَّا يَسْجُدُوا) وَجْهَان: " أَحَدْهُمْا ليستْ زَائِدة وموضع الكلام نصب بدلاً من أعمالهم، أَو رفع على تقدير: هي ألا يَسْجدوا، والثاني هي زائدةٌ ومَوضعه نصب ب يَهْتَدون. أي: لَاْ يَهتدون؛ لأنَّ يسجدوا أَو جر على إرادة الجار، ويجوز أن يكون بدلاً من (السبيل)؛ أي: وصدُّهُم عن أن يسجدوا. ويقرأ: إلا اسْجدوا، ألا تنبيهٌ ويا: نداء والمنادى محذوف؛ أي: يَا قَوم اسْجدوا، وقال جماعة من المحققين: دَخَل حرف التنبيه على الفعل من غير تقدير حذف كما دخل في (هَلُمْ) "[2].

وفي محل (أن) من (أَلَّا) التي في قوله: (أَلَّا يَسْجُدُوا) أَيْضَاً وَجْهَان: " أَحدهُمَا النَصب إما مَفعول لَهُ على مَعْنَى: (فَصَدَّهُمْ عَن السَبِيل لَئْلّا يَسْجدوا أَو وَزَيّنَ لَهُمْ لَئْلَا يَسْجدوا) فَحَذَف الجار أَو بدل من قوله (أَعْمَالِهِمْ)، أي: وَزَيَّنَ لَهُمْ الشَيْطَان أَلَّا يَسجدوا) ويجوز أن يكون من صلة الابتداء على أن (لا) صلة، وأي: فَهُمْ لَاْ يَهْتَدون أَنْ يَسْجدوا، والثاني: الجَر عَلَى البدل من (السَبِيل) مُتَعلق بالصد، أي: فَصَدّهُم عَنْ أنْ يَسْجدوا، و(لَا) صلة أيضاً "[3].

ومن هُنا نَخلص إلى أنَّ في (ألّا) قِراءتان الأَولَى بالتَخْفِيف بِمَعْنَى: أَلَا يَا هَؤلَاء اسْجُدوا، أمَّا القراءة الثانية – وهي القِراءَة الأَكثَر وعَليهَا رَسم المُصْحَف فتكون (أَلَّا) مُشَددة بمَعْنَى: (وَزَيّنَ لَهُمْ الشَيْطَان أَعْمَالَهُمْ لَئلَاْ يَسْجدوا لله)، وعلى هذه دلالة هذه القراءة تكون (أَلّا) مكونة من (أن) الناصبة و (لَا) زَائِدة و (يَسْجدوا) مضارع منصوب بـِ (أن) عَلَامَة نَصبه حَذْفِ النُونْ.

---

[1] يُنْظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي: ٣٨٣/٥-٣٨٥.

[2] التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١٠٠٧/٢.

[3] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ٨٨/٥.

الخـــــاتـــمة

الخَاتِمَـــــة

- مَنْهَج السَيّد الجَزائِري في كِتَابِه عُقُود المَرجان كبَاقي مُفسّري القرآن الكريم إذْ ابتدأ بسورة الفَاتِحة وانتَهى بالناس، وبَدَا مُتأثّراً بشكلٍ وَاضح وجلي بتفسيرِ مَعَالم التَنْزِيل واسْرَار التَأْوِيل للبيضاوي ومَجْمَع البَيَان للطَبْرَسِي حتَّى أنَّ بعض المسائل نُقِلَتْ نَصَّاً، واعْتَمد كِتَاب الكَشَّاف للزَمَخْشَري وعلى روايات أهل البَيت (عليهم السلام).
- وَرَدتْ لَديهِ بَعض القِراءَات التِي تَتَضَمَّن وجهاً واحداً فيكتفي بذكر قراءة واحدة كأن تكون بـ (الرَفع أو النَصب أو الخَفض أو الجَزم)، وبَعْضَها تَتَضَمَّن وَجهين كـ (الرَفع والنَصب، والرَفع والخَفض، والنَصب والخَفْض، والرَفْع والجَزْم، أو النَصب والجَزم) وأُخرى تتضمن ثلاث أوجه للقراءة وهي (الرفع والنصب والخفض أَو الجزم)، وهذا ما جَاءت بهِ مَسائِل البحث.
- لَمْ يَكتَفِ السَيّد الجَزْائري في تَفْسيرِهِ للآياتِ على المَصَادرِ المُتقدّمة؛ بَلْ يُفسّر بحسب عَقْلِيتّه الفذَّة وقُدرَتِه على شرحِ الألفاظ وفِهْمه لهَا؛ لأنَّه عالِم ثِقة كَما اعترف بِهِ كِبار العلماء من اساتذته فيُفَصّل في تفسيرِهِ الآيات بِمَعانٍ مُخْتلفة وأوجه عدّة، ومِثَال ذَلك تفصيل قراءة (تُضَارَّ) من قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ **[البقرة: ٢٣٣]**.
- قَد يَستَعمِل الجزائري لَفظة (الوَجه) لِبيان مَا يُرجّحه، مثلاً عند قوله: ﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ **[الزخرف: ٨٥-٨٨]** فَيقول: والَّذِي قَالوه لَيس بِقَوي فِي المَعْنَى مَع وقوعِ الفَصل بَين المَعْطُوف والمَعْطوف عليه بما لا يحسنْ اعتِراضاً ومَع تنافرِ النظم، وأَقوى من ذلكَ

وأوجَهَها أنْ يَكون الجَر والنَصب على إضْمَارِ حَرف القَسَم وحَذفه، والرَفع علَى قولهم: أَيْمَن الله وقَوله: (إنَّ هؤلاءِ) جَواب القسم، كأنَّه قيل: وأَقسِم بِقيله: ياربّ إنَّ هَؤلَاء قَوم لَاْ يُؤمِنونَ، والضَمير في قَولِه: (قِيْله) لِرَسول الله (ﷺ) وإقسَام الله بـ (قِيلَه) رَفع مِنْهُ وتعظيم لدعائه والتجائه إليه. وجَاءَ فِي غَير مَوْضِع أَيْضَاً فِي قوله تعالى: ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة:١-٢]، ذَكَرَ أَنَّ (تَنْزِيلُ) خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف وهُوَ مُبتَدَأ خَبَرَه (مِنْ رَبّ العَالَمِين). أَوْ هُو مُبتَدأ خَبره (لَاْرَيب فِيهِ)، والوَجه أنْ يَرتفع بالابْتَدَاء وخبره (مِنْ رَبّ العَالَمِين).

- يَذْكُر القِراءَة المُتَوَاتِرة ويُشِير إلَى الشَاذَّة مِنْهَا، ومِثَاله قَولُه تَعَالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم:٤٦]، فَهُوَ يَذْكُر فِي الشواذ القراءة عن عَلي (عليه السلام) (وإنْ كَادَ مَكْرَهم).
- يَنْسِبْ القِرَاءَة لقارئها من السبعة مثل أبي عمرو والكسائي وحمزة، وهناك قراءات نسبها للنبي (ﷺ) والإمام علي (عليه السلام) وزيد بن علي (عليه السلام) وكثيراً ما يبدأ بقول قال أبو جعفر، ومن تلك القراءات قراءة الفعلين (يَرِثُنِي وَيَرِثُ) من قولهِ تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم:٦]، فيقول: إنَّها في قِراءَة عَلي بِن أبِي طَالِب (عليه السلام): (يَرِثُنِي وَارِثٌ مِن آل يَعْقُوب).
- جَاءَتْ لفظة (ذُو الجَلَال) بالرفع صِفة لـ (اسْم). عند ابن مُجاهد، والفَارِسِي لَاْ توجيه فيها. أمَّا الأزهري نعت لـ (اسم) والبُقَاعِي والطَبْرَسِي والهَمَذَانِي يَعُود إلى (الَاسم) المُضاف وليس إلى المُضَاف إليهِ.
- جَاءَتْ لفظة (مِثْقَالُ) بالرفع على فاعل كان التامة والنَصب قراءة المُصحف. الفَرَّاء بالرفع بـ (تَكُنْ) و (مَثْقَال) احتمَلتْ النَكِرَة ألَّا يكون لها فعل في (كانَ وليسَ وأخواتها). وعند الأَخْفَش كَان تَامة. أمَّا الطَبَرِي بالرفع على أنَّه خبر مضمر (إنْ تَك في مَوضع مثقالُ حبة)؛ لأنَّ النكرات تُضمَر أخبارها. والزجاج بالرفع مع تأنيث (مثقالُ حَبة خَردل) راجع على معنى خردلة. وكذلك الأَزْهَري مَن رفع (مِثقالُ) رفعه بـ (تَك). وجاءَ

الفَارسي بتوجيه النصب لا للرفع والتأنيث حِمل عَلى المَعْنَى؛ لأنَّ المِثقال هو السيئة أو الحَسَنة.

- جاءت قراءة لفظة (حُورٌ عينٌ) بالرفع وهي قراءة المصحف، والخفض عطف على (جناتٍ) كان رأي الفَراء الخفض على أنْ تتبع آخر الكلام أوّله، وأن لمْ يحسن في آخره ما حَسُنَ في أوّله، إذْ لا يُطاف بحورٍ العينٍ وإنَّما بالخمرِ. والطبري أيَّد الخفض اتباعاً لإعرابها اعراب مَا قبلها من الفاكهة واللَّحم. أمَّا الزجاج بالخفض عطف على (يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلدَانٌ مُخَلَّدونَ) وغير ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي. أمَّا عطفَ الهمذاني فعلى (جَنَّاتِ النَعِيمْ) أو على (أَكْوابٍ).
- جَاءَتْ قراءة لفظة (الأَرْحَامَ) بالنَّصبِ وهي قِرَاءَة المُصْحَف. وقُرِئتْ بالجَرّ عطف على الضميرِ، والرفع مُبتدأ محذوف الخبر. أمَّا الفَرّاء والطَبَرِي والزَجَّاج فقط يَذْكرون النَصب وهي قراءة المصحف. وجاءتْ عند ابن جنّي وابن الأثير بالخفض.
- جاءت قراءة لفظة (قِيلَه) بالجرِّ وهيَ قِرَاءَة الْمُصْحَف، أمَّا الْنَّصب نَقْلاً عَن الأَخفش والزجاج، والرفع على الابتداء. صرَّح الفرّاء بالنصب بتقدير قول مُضمر (وَقَالَ قَولَه) على المَفْعُول المُطْلَق، والرفع على الابتداء. بينما رجّح الطبري النصب بالعَطفِ أو عَلَى اضمَار نَاصِب.
- وَافَقَ الجزَائِري العُلمَاء والمُفسّرين في كثيرٍ مِن التَوجيهات النَحوِيَّة سواء أكانت لِقراءَتين أم لثلاثة قراءَات من ذلك قوله تعالى: (وهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذوْ الْعَرش المَجِيدُ) [البروج:١٤-١٥] قال في كلمة (المَجِيدُ) من قرأ بالرفع صفة لله ومن كسرهُ جعلهُ صفة (العَرشِ).
- للجزائري توجيهات نحويه للقراءات التي يذكرها منها على سبيل المثال في قولهِ تعالى: (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي مِن فَوْقَهَا وَبَارِك فِيهَا وقَدّر أَقْواتَها فِي أَرْبَعَةِ أيامٍ سواءً لِلسَّائِلِينَ) [فصّلت:١٠]، (سواء) بالرفعِ خبر مبتدأ محذوف أي: هي سواءٌ، وبالجرّ صفة للأيامِ أي: مستويات تامَّات، وبالنصب فعلى المصدر أي: استوت سواءً.
- هناك الكثير من العلماءِ والمفسّرين قد خالفوا رسم المُصحَف ووقفوا مع القراءات الأخرى من ذلك:

(جنَّاتٍ) [الأنعام:٩٩] بالنصبِ ذكر الفرَّاء والنَّحاس والطبرسِي والبيضاوي الرفع.

(غيرِ) بالجر في [النور:٣١]، النَحّاس وابن يَعِيش بالنَصب.

(كلاً) بالنصّب في [الحديد:١٠]، ابن خالويه، والطَبْرَسِي بالرفع.

(لباسُ) بالرفع في [الأعراف:٢٦] الفَرّاء والطَبْرَسِي بِالنَصب.

(يرثُني) بالرفع في [مريم:٦] الْفَرّاء بالجزم.

(يقولَ) بالنصب في [البقرة:٢١٤] الأَخْفَش بالرفع.

(غيرُ) بالرفع في [النساء:٩٥] الطَبَرِي بالنصب.

- بَعضَ القراءَات القُرآنية استند عليها النحويون الكوفيون واستنبطوا قَاعِدة أنَّه يجوز عَطف الاسم الظَاهِر على المُضْمر في قولهِ تعالى: (وَاتقوا الله الذِي تَسَائلون بِهِ والأَرْحَامَ) [النساء:١] بِجَرّ الأَرْحَام، في الوَقت الَّذي رفض البصريونَ ذلك ولَحَنوا القارِئ، وقَدْ وقف الجزائري مع البصريين.
- ردَّ النحويون البصريون على الكوفيين في جواز نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب (التَمنّي) في قولهِ تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنْت مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوزَاً عَظِيْماً) [النساء:٧٣]، بَيْنَمَا يَرى الكوفيون أنَّه لَاْ يَجوز.
- خالف الكثير من القُرَّاء رسم المصحف من ذلك

(الأنعام:٩٩) (جنَّاتٍ) مَنْصُوبة قَرَأها عَاصِم والأعْمَش وحَمَّد بن ابِي لَيلَى بالرفعِ

(الرحمن:٧٨) (ذي الجلال) بالجَر قَرأها ابن عَامر بالرَفع.

(الحديد:١٠) (كلاً) بالنصب قَرأها ابن عَامِر بالرفعِ.

(النساء:٩٥) (غيرُ) بالضم قرأها نَافع وابن عامر والكِسَائي بالنصب.

(الجاثية:٣٢) (الساعةُ) بالرَفع قرأها حمزة بالنصب.

(الأعراف:٢٦) (لباسُ) بالرَفع قَرأها نَافِع وابن عَامِر بالنَصب.

(الحج:١١) (الآخرةَ) بالنصب قَرَأْهَا يَعْقوب بالجَر.

(المائدة:٥٧) (الكُفَّارَ) بالنصب قَرأها أَهل البصرة والكسائِي بالجَر.

(الذاريات:٤٦) (وقوم نوحٍ) بالنَصب، قَرَأَهَا أبو بَكر وأَهل الكوفة وأَبو عمرو والأَعْمَش وَحَمزة والكِسائِي بالجرّ.

(النساء:١) (الأَرْحَامَ) بالنصب قرأها حمزة بالجرّ.

(فصّلت:١٠) (سواءً) بالنَصب قَرأَها أبو جعفر والحَسَن البصري بالرفع والحَسَن بالجر.

(الزخرف:٨٨) (قيلهِ) بالجرّ قرأها أهل المدينة والحسن وأبو عمرو والكسائي بالنصب.

(البقرة:٢١٤) (يقولَ) بالنَصب قَرأَهَا نَافِع بالرَّفع.

(الرعد:٣٦) (ولا أَشركَ) بالنَصب قَرأها نافع وأبو خُليّد بالرَّفع.

(الأعراف:٥٣) (أو نردُّ) بالرفع قرأها ابن ابي إسحاق بالنَصب.

(الشُعراء:١٣) (ويضيقُ) بالرفع قَرأَهَا يَعقوب بالنَصب.

(طه:٧٧) (لَا تَخافُ) بالرفع قرأها حمزة والأعمش بالجزم (لَاْ تَخفْ).

(البقرة:٢٨٤) (فَيغفُر) بالرفع قَرأها ابن كثير ونَافِع وأبو عمرو وحَمْزة والكسائِي بالجزم.

(طه:٦٩) (تلقفْ) بالجَزم قَرَأَهَا ابن عامر بالرفع.

(مريم:٦) (يرثُني) بالرفع قرأها أبو عمرو ويَحْيَى بن وثّاب بالجزم.

(النساء:٧٣) (فأفوزَ) بالنصب قرأها الحَسَن ويَزِيد النَحوي بالرفع.

(الشورى:٥١) (أو يرسلَ) بالنصب قرأها نَافِع وابن عامر بالرفع.

(المائدة:٤٧) (وليحكمْ) بالجزم قرأها حمزة واهل الحجاز والبصرة وبَعض الكوفيين بالنصب.

(المُنافقون: ١٠) (وأَكنْ) بالجَزم قرأها الحسن وابن محيصن وأبو عمرو وأُبيّ وابن مسعود بالنصب.

(البقرة:٢٣٣) (لَا تُضارَّ) بالنصب قرأها أَهل البصرة وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وأَبان بالرفع.

(الزخرف:٥) (أَنْ كُنْتُمْ) بفتح الهمزة قرأها نافع وحمزة والكسائي بكسر الهمزة (إِنْ).

(مريم:٢٤) (مِن تحتِها) بكسر ميم (مِن) قرأها ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ويعقوب بفتح ميم (مَن).

(البقرة:١٧) (لكنَّ، البرَّ) بالتشدِيد ونصب (البرَّ) قرأَهَا نافع وابن عامر بالتخفيف ورفع (البرّ).

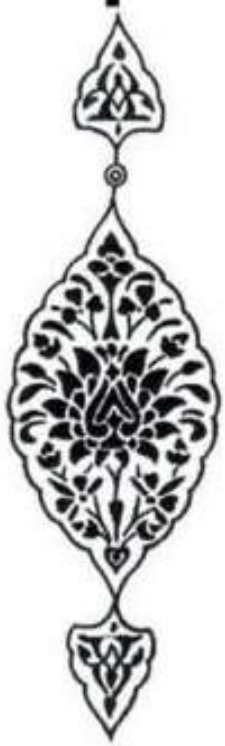

المَصَادِر وَالمَرَاجِع

الْمَصَـــادِر والْمَرَاجِـــع

- القرآن الكريم.

١) ابْرَاز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، د. ط.

٢) الإتْقَان في عُلُوم القرآن، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السِيوطِي (ت ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٣) أخْبَار أبي القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم، (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: دكتور عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر–دار الحرية للطباعة–بغداد،١٤٠١هـ – ١٩٨٠م.

٤) أدْوَار الفقيه، الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ١٤١٨هـ، قم المقدسة، د. ط.

٥) أنْوَار التنزيل واسرار التأويل: ناصر الدين ابي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصّه: محمد صبحي بن حسن حلاق، والدكتور محمود أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق– بيروت، مؤسسة الأيمان، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٦) أرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٧) الاصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، د. ط.

٨) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت–لبنان، ١٤١٥هـ –١٩٩٥م.

٩) إعراب القراءات السبع وعللها، ابي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، حققه وقدم له: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٠) إعراب القراءات الشواذ: ابي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ-١٢١٩م)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١١) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٢) إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتاب اللبنانية – بيروت- القاهرة/ بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ.

١٣) أعيان الشيعة، محسن العاملي الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، بيروت ٩٨- لبنان، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٤) أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، د. ط.

١٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الشيخ الأمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣-٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، د. ط.

١٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١هـ)، تحقيق وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق والدكتور محمود أحمد الأطرش، دار الرشيد دمشق – بيروت، مؤسسة الإيمان بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٧) الأنوار النعمانية، السيد نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢هـ)، قدم له وعلّق عليه: محمد علي القاضي الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

١٨) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٩) البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٠) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العلمية ثم صورته دار المعرفة بيروت – لبنان، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

٢١) البيان في غريب اعراب القرآن، عبد الرحمن بن محمد ابي سعيد الأنباري النحوي أبو البركات الأنباري، تحقيق: دكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

٢٢) تأويلات أَهل السُنَّة، محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

٢٣) تأويل مشكل القرآن، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د. ط.

٢٤) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحُسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين المختصين، دار الهداية– ودار إحياء التراث وغيرهما،١٣٨٥–١٤٢٢هـ/ ١٩٦٥–٢٠٠١م.

٢٥) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، د. ط.

٢٦) التبيان في إيمان القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية (ت٦٩١-٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي وعبد الرحمن بن معاضة الشهري، دار عطاءات العلم (الرياض)، دار ابن حزم، بيروت، ط٤، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

٢٧) التصاريف في تفسير القرآن مما اشتبهت اسمائه وتصرفت معانيه، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التيمي بالولاء من تيم ربيعة البصري ثم الأفريقي القيرواني (ت٢٠٠هـ)، قدمته وحققته: هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٩٧م، د. ط.

٢٨) التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الأمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٩) تفسير الراغب الأصبهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف الراغب الأصفهاني، (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٠) تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه، السيد أحمد الحسيني، ١١١٠هـ - ١٤١٠هـ، طبعه السيد محمود المرعشي، مطبعة الخيام، قم، ط١، ١٤١٠هـ.

٣١) توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه- كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٢) التوقيفات على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، عالم الكتب عبد الخالق ثروت، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٣) جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمر الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: اسماعيل محمد البشري، جامعة الشارقة، الأمارات، أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٤) جامع البيان في تفسير آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٢٢٤-٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د. ط.

٣٥) جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٣٦) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٣٧) الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣٨) الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

٣٩) حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد ابو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب والمعلق على حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د. ت.

٤٠) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم الأستاذ المساعد في كلية الآداب جامعة الكويت، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

٤١) الحجة في علل القراءات السبع، أبي علي الفارسي بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط١، ٢٠٠٧م –١٤٢٨هـ.

٤٢) الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشر جويجابي، راجعه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

٤٣) حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الآدمي العلوي الهروي الشافعي (ت ١٤٤١هـ)، إشراف ومراجعة الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي (خبير الدراسات بعالم الإسلامي)، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٤٤) حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت – دار الأمل، الأردن، ط٢، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٤٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

٤٦) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٤٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط.

٤٨) دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د. ط.

٤٩) ديوان ذي الرُّمة، أحمد حسن سَبَج، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

٥٠) ديوان الراعي النُّمَيْرِي، د. وَاضِح الصَّمَد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٥١) ديوان محمود سامي البارودي، محمود سامي البارودي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية– القاهرة.

٥٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني، ط١، النجف – العراق، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

٥٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٥٤) روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، طهران – قم، د. ط.

٥٥) رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله أفندي الأصبهاني، تحقيق: أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠١هـ، د. ط.

٥٦) زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٧) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي شمس الدين المعروف كوالده بعقيلة (ت١١٥٠هـ)، تحقيق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وابراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامدي، وخالد عبد الكريم اللاحم، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط١، ١٤٢٧هـ.

٥٨) السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي، (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٥٩) سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، أبو القاسم أو (أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بأبن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ، (ت٨١٠هـ)، راجعه: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٦٠) سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي أبو الحسن السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، دار صادر، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦١) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتَانِي (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.

٦٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الهمذاني المصري (ت٦٩٨-٧٦٩هـ)، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ط.

٦٣) شرح تسهيل الفوائد، محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦٤) شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٦٥) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بأبن يعيش وبأبن الصائغ (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦٦) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم محب الدين النويري (٨٥٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٦٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٦٨) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن مرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٦٩) صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة- ١٣٧٤هـ-١٩٩٥م.

٧٠) عقود المرجان في تفسير القرآن، نعمة الله الجزائري (١١١٢هـ)، تحقيق: مؤسسة شمس الضحى الثقافية، إيران - قم، دار إحياء الكتب الإسلامية، ١٤٢٥هـ، د. ط.

٧١) العلل لابن ابي حاتم، ابو محمّد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المُنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن ابي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٢) العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (٤٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية كلية الآداب جامعة البصرة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، ١٤٥٥هـ.

٧٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرماني المعروف تاج القراء (ت٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د. ط.

٧٤) غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، محمّد بن عُزَير السجستاني، أبو بكر العُزيري (ت٣٣٠هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٧٥) فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير – دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٧٦) الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية، عباس القمي (ت١٣٥٩هـ)، تحقيق ناصر باقري بيد هندي، انتشارات مؤسسة بوستان، مكتب الأعلام الإسلامي، ط١، ١٣٥٨هـ.

٧٧) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، العلامة الدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات، لبنان – بيروت، ط٤، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

٧٨) القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها، عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، اشراف ومراجعة: الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن، دار العرب الاسلامية د. ط.

٧٩) القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٨٠) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: محمد حبش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٨١) قراءة النصّ القرآني بين الشمولية والتجزيئ، محمد البويسفي: www-algazeera-net.com، ٢٠١٩/٢/٩.

٨٢) القراءات واللهجات، عبد الوهاب حموده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٦٨هـ – ١٩٤٨م.

٨٣) قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله الخولي، دار البلاغة للطباعة والنشر، ١٩٩٧.

٨٤) الكامل في اللغة والادب، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٨٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٨٦) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسيبويه، (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ابي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٤٦٧-٥٣٨هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البياتي الحلبي واولاده بمصر عباس ومحمد محمود الحلبي وشركائهم- خلفاء، ط أخيرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٨٨) كشف الأسرار في شرح الاستبصار، السيد نعمة الله الجزائري، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم، مؤسسة دار الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥هـ -٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٠) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، خرّجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د زيد مهارش، أ. د أمين باشا، تحقيق: دار التفسير، جدة – السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ -٢٠١٥م.

٩١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٢) الكُنى والألقاب، عباس القمي، مكتبة الصدر، طهران، ط٥، ١٤٥٩.

٩٣) اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٩٤) اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٩٥) لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١١١٩، د. ط.

٩٦) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط.

٩٧) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

٩٨) لؤلؤة البحرين، الشيخ يوسف بن أحمد البحراني، (ت١١٠٧ -١١٨٦هـ)، (١٦٩٦-١٧٧٢م)، ط١، ١٤٢٩هـ، المنامة – البحرين، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، مكتبة فخراوي، ٢٠٠٨م.

٩٩) مباحث في علوم القرآن، منَّاع بن خليل القطان (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، ط٣، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

١٠٠) المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م، د. ط.

١٠١) مجاز القرآن: أبو عبيده معمر بن المثنى التيمي البصري (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ.

١٠٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، حققه وعلق عليه: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين قدم له الإمام السيد محسن الأمين العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

١٠٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، ١٤١٥–١٩٩٤، د. ط.

١٠٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٠٥) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بابي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر بيروت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، د. ط.

١٠٦) المساعد في تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠–١٤٠٥هـ.

١٠٧) المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري (أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا)، الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠٢، د. ط.

١٠٨) مشكل اعراب القرآن: ابو محمد مكي بن ابي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٠٩) معالم التنزيل في تفسير القرآن، محي السنة ابو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٠هـ)، تحقيق وتخريج: محمد عبد الله النمر- عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١١٠) معاني القراءات، محمد بن أحمد الأزهري الهروي، ابو منصور، (ت ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١١١) معاني القرآن واعرابه، ابراهيم بن السري بن سهل أبو أسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١١٢) معاني القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، تحقق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

١١٣) معاني القرآن، ابو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح اسماعيل الشبلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

١١٤) معاني القرآن، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي الأخفش الأوسط، (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١١٥) معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠م، د. ط.

١١٦) معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١١٨) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرماني أبو العلاء الحنفي، (ت ٥٦٣هـ)، دراسة

وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم: د. محسن عبد الحميد، دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

١١٩) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، (ت٦٠٦هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٢٠) مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام الأئمة الأطهار: أسد الله الدزفولي الكاظمي (ت١٢٣٧هـ)، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، د. ط.

١٢١) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عباده، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

١٢٢) المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط.

١٢٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شيخ القراء الإمام شمس الدين ابي الخير محمد بن محمد أبن الجزري، نشره مكتبة القدسي، القاهرة سنة النشر–١٣٥٠هـ، المطبعة الوطنية الإسلامية، الأزهر الشريف – مصر، تفضل بقراءته بعد طبعه الأستاذ المقرئ الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي والأستاذ القاضي الشيخ أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، د. ط.

١٢٤) النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الصباغ (ت١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى.

١٢٥) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (٨٨٥هـ)، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، د. ط.

١٢٦) النكت في اعراب القرآن، علي بن فضّال بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن، (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٢٧) الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٢٨) وسائل الشيعة (آل البيت)، الحر العاملي (ت١١٠٤)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُراث، ط٢، ١٤١٤م.

١٢٩) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور أحمد محمد حيرة والدكتور عبد الغني حمل والدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.